

# في ذكرى سقوط الفاشر: بريطانيا تؤكد على ضرورة المحاسبة لمنع تكرار الفضائع

## خلافات داخل البنك الزراعي بعد بيع 10 آلاف جوال ذرة لرجال أعمال بأقل من سعر السوق

## ممارسات فاسدة بـ(الجزيرة) تهدد بإيقاف مشروع مهول من البنك الدولي.. وتشكيل لجنة غير معلنة للتفاوض حول أيي

|                                                  |                                                      |                                                                         |                                                                            |                                                    |                                                                   |                                                                                                        |                                                                    |
|--------------------------------------------------|------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------|
| <b>تقارير</b> 05                                 | <b>بروفائيل</b> 06                                   | <b>رأي</b> 08                                                           | <b>رأي</b> 09                                                              | <b>رأي</b> 09                                      | <b>كتابات</b> 11                                                  | <b>كتابات</b> 12                                                                                       | <b>وثائق</b> 15-16                                                 |
| كيف مهد انقلاب 25 أكتوبر الطريق إلى حرب السودان؟ | مبارك أردول.. لعنة موتى «شمال الوادي» أم لعنة الغرب؟ | قراءة أولية في التعديلات التي أصدرتها سلطة قائد الجيش بقلم: ماهر أبوجوخ | رأي قربان الدم: حين تستباح قراءة في التجربة الإسلامية السودانية دعصام عباس | البوت والمصحف: الدين لشريعة الاستبداد الطيب أبوبكر | من الكنداكة إلى نيتي العدالة دون إنصاف النساء؟ د.العبد أحمد العبد | انقلاب 25 أكتوبر 2021: دروس الانتقال الديمقراطي ومعركة استعادة الدولة المدنية الشير عادل إبراهيم مصطفى | جهود القوى المدنية لوقف الحرب والمضي نحو المستقبل د.عبد الله حمدوك |

لـ(ديسمبر) كلمة طالع ص (3) نقابة الصحفيين.. (شعمة) وسط الظلام

كامل إدريس يحافظ على ماء وجهه بإلغاء قراراته الخرطوم: (ديسمبر)

أصدر رئيس وزراء حكومة سلطة قائد الجيش، كامل إدريس، قراراتين أعلن فيهما إلغاء قرار سابق أصدره بحظر استيراد عدد من السلع، وفرض رسوم جمركية وضريبية على سلع غذائية أخرى، بعد الإلغاء الفعلي لتلك القرارات إثر التوجيهات التي أصدرها قائد الجيش، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، مباشرة إلى وزير المالية ووزيرة التجارة والصناعة، الأسبوع الماضي. وأعلن إدريس، في قراراتين أصدرهما يوم الاثنين الماضي، إلغاء قرار حظر استيراد بعض السلع الغذائية، وإعفاء سلع (الدقيق، والعسل، والأرز، والفول المصري، وزيت الطعام، والفاصوليا، والحمص والبسلة)، ومخلات الإنتاج الصناعي، من الرسوم الجمركية والضرائب، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة. ورغم تبرير إدريس القرارات بأنهما يهدفان إلى تخفيف أعباء المعيشة وتوفير السلع للمواطنين، ودعم الصناعات الوطنية وتشجيعها بما يسهم في إعادة إعمار القطاع الصناعي، فإن الوقائع أظهرت صدورهما كتحصيل حاصل، وحفظ ماء وجه إدريس بعد الإلغاء الفعلي لتلك القرارات بواسطة البرهان أواخر الأسبوع الماضي.

الموت يغيب اللواء جوزيف لاقو بجوبا جوبا: (ديسمبر)

أعلن رئيس جمهورية دولة جنوب السودان، الفريق أول سلفاكير ميارديت، الحداد في جميع أنحاء البلاد بعد وفاة القيادي السياسي والعسكري الجنوب سوداني التاريخي، والثائب السابق للرئيس السوداني، اللواء جوزيف لاقو، يوم أمس الأول، الثلاثاء، في عاصمة جنوب السودان، جوبا. ويُعد لاقو شخصية عسكرية وسياسية تاريخية بجنوب السودان، حيث تولى في مرحلة لاحقة قيادة حركة الأتانيا (1)، التي حاربت ضد السلطة المركزية بالخرطوم، قبل أن يوقع لاحقا اتفاقية أديس أبابا في العام 1972م، التي أنهت الحرب الأهلية بجنوب السودان. وعُيّن بعدها برتبة اللواء في الجيش السوداني، وتولى عدداً من المواقع الدستورية، أبرزها نائب الرئيس السابق جعفر نميري. ورغم ابتعاد لاقو عن المشاركة السياسية المباشرة في السلطة منذ إسقاط حكم نميري، بعد انتصار ثورة مارس/أبريل 1985م، فإنه ظل شخصية تحظى بالاحترام والتقدير الكبيرين وسط شعب جنوب السودان والقيادات العسكرية والسياسية على حد سواء. وتتقدم أسرة صحيفة (ديسمبر) بالتعازي إلى شعب وحكومة دولة جنوب السودان، على هذا الفقد، وتشارك أسرته الأحرار في هذا المصاب الجلل: «الرَّبُّ أَعطى والرَّبُّ أَخَذَ، فَلْيَكُنْ اسْمُ الرَّبِّ مُبَارَكًا».

## المسيرات تحصد المواطنين بنially وتستهدف مصادر الطاقة بمناطق الجيش

عواصم: (ديسمبر) تواصلت هذا الأسبوع الهجمات التي نفذتها أطراف الحرب باستخدام المسيرات، حيث أدى هجوم نفذته مسيرات تابعة للجيش على مدينة نيالا، واستهدف مواقع عسكرية ومقرات سكنية لقيادات تابعة للدعم السريع وسوقا بالمدينة، طبقا لما ذكرته وكالة الصحافة الفرنسية يوم أمس الأول، الثلاثاء، إلى مقتل 21 شخصا وإصابة 40 آخرين. وشنت مسيرات تابعة للدعم السريع، صباح يوم أمس، الأريعاء، هجمات على محطات كهرباء بكل من القصارف والمآقل، بالإضافة إلى هجمات طالت الخط الناقل للنقط بمنطقة هيا ومستودعا للوقود بالمآقل. وسبق ذلك،



وزيرة الدولة لتعاون الدولي، كريستي ماكنيل تخاطب منتدى نزهة المعلومات في السودان في لندن أمس الأربعاء

## جهات نافذة بحكومة ولاية الجزيرة تسعى للاستيلاء على مشروع (ثبات) الممول من البنك الدولي

ود مدني: (ديسمبر) كشفت مصادر علمية لـ(ديسمبر) عن ضغوط كثيفة تمارسها جهات حكومية نافذة بسلطات ولاية الجزيرة التابعة لسلطة قائد الجيش على مسؤولي البنك الدولي المنفذين لمشروع (ثبات)، المخصص لدعم وتمويل القطاع الزراعي والمزارعين، والمقرر تنفيذ مرحلته الثانية في ولايتي الجزيرة والقصارف، لأجل الاستئثار بالتمويل لصالح أشخاص مقربين، في ظل تمسك إدارة المشروع برفض الخضوع لتلك الضغوط. وأبلغت مصادر محلية مطلعة صحيفة (ديسمبر)، وطلبت حجب اسمها، أن جهات نافذة بحكومة الولاية ومفوض العون الإنساني قدموا قوائم بأسماء أشخاص وشركات باعتبارهم مزارعين وعاملين في المجال الزراعي، لإدارة مشروع (ثبات)، بغرض تضمينهم ضمن قوائم المستفيدين من المنحة المخصصة لدعم الزراعة والمزارعين في الولاية. وطبقا لتلك المصادر، فإن إدارة مشروع (ثبات) رفضت تدخل النافذين في عملها، وتمسكت بمنهجية عملها القائمة على نتائج الدراسات والمعلومات التي تستقيها من وجودها على الأرض، لتحديد المستفيدين من المزارعين والشركات المشمولة بالتمويل والتعاقد. وأشارت المصادر إلى أن إدارة المشروع تضع إيقاف المشاريع ضمن خياراتها في حال استمرار ضغوط النافذين في حكومة الجزيرة. وجاء تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع (ثبات) في ولايتي الجزيرة والقصارف بعد نجاح المرحلة الأولى، التي شملت مزارعين في ولايتي الشمالية ونهر النيل، بتكلفة بلغت 135 مليون دولار، وقررتها عدد من الدول

## كريستي ماكنيل تشدد على استثمار دعم الصحافة والمجتمع المدني

لندن: (ديسمبر) أكدت وزيرة الدولة البريطانية للتعاون الدولي، كريستي ماكنيل، أن حكومة المملكة المتحدة ستواصل مساعيها لمنع تكرار حدوث مأساة أخرى مماثلة لما حدث في الفاشر التي تمر هذه الأيام الذكرى الأولى لسقوطها تحت سيطرة قوات الدعم السريع. ونوهت المسؤولوة البريطانية الرفيعة، خلال مخاطبتها منتدى «نزهة المعلومات» الذي نظمته مؤسسة طومسون في العاصمة البريطانية لندن يوم أمس الأربعاء 27 أكتوبر، إلى أن الإفلات من العقاب يقود إلى تكرار مثل هذه الجرائم، وأن تحقيق العدالة هو الطريق الوحيد لضمان عدم تكرارها. وأوضحت الوزيرة أن المملكة المتحدة فرضت بداية الأسبوع عقوبات على عدد من المسؤولين عن الانتهاكات من طرفي الحرب، الجيش وقوات الدعم السريع. وشددت كريستي ماكنيل على أن بلادها ستواصل دعمها للصحافة المستقلة، معتبرة أن الهجوم على الإعلام والمجتمع المدني مرتبط بدورهما في كشف الجرائم وجمع الأدلة وبما يساهم في منع حدوث الانتهاكات والفضائح بالرغم من

## (4) تمويلات من البنك الزراعي لأحد رجال الأعمال بـ6.8 تريليون جنيه

الخرطوم: (ديسمبر) كشفت مذكرة موجهة إلى جهاز الأمن الاقتصادي وبنك السودان المركزي وديوان المراجعة القومي عن شبهات فساد مرتبطة بتمويلات مصرفية قدمها البنك الزراعي لصالح أحد رجال الأعمال، من بينها بيع عشرة آلاف جوال ذرة بسعر 175 ألف جنيه للجوال، وفي الوقت الذي بلغ فيه سعر الجوال في البورصة 250 ألف جنيه، ومنحه تمويلات من أكثر من فرع للبنك بلغت 6,8 تريليون جنيه سوداني، يسدها بعد أربع سنوات. وأشارت المذكرة التي تحصلت عليها (ديسمبر) إلى أن رجل الأعمال، الذي سترمز له الصحيفة بـ(ق.ص.ع)، يُعد صديقا شخصيا للمدير العام للبنك الزراعي السوداني، محمد الفاتح عبد الرحيم، المعين من قبل وزير المالية جيريل إبراهيم. وقام محمد الفاتح، في 18 أغسطس الماضي، بالتصديق لرجل الأعمال المذكور بعشرة آلاف جوال ذرة، بهامش فرق لصالحه بلغ 75 ألف جنيه عن سعر السوق في كل جوال، وهو إجراء يتطلب موافقة وزارة المالية نظرا لكون الذرة سلعة استراتيجية. وتحصل رجل الأعمال المذكور على تمويل إجمالي بلغ 6,8 تريليون جنيه من فروع البنك الزراعي المختلفة، منها مبلغ 2,2 تريليون جنيه من فرع بورتسودان، بجانب تمويل لمصاريف من فرع أم درمان بقيمة 1,6 تريليون جنيه، يتم سدادها بعد أربع سنوات، وتمويل لمرابحة من فرع أبو عشر باسم شركة ثالثة يملكها، بقيمة 3 تريليونات جنيه. وأشارت المذكرة إلى اعتراض اثنين من موظفي البنك الزراعي، فرع أم درمان، ورفضهما إجازة التمويل المقدم لرجل الأعمال (ق.ص.ع)، وتمسكهما بتوصيتهما، مما أدى إلى تدخل كل من مدير الفرع ومدير قطاع الخرطوم. كما صدر قرار بنقل الموظفين من الفرع، وتم بعدها منح المرابحة لرجل الأعمال المذكور. وطالبت المذكرة الجهات المختصة بالتدخل العاجل عبر إجراء تحقيق مستقل حول هذه الوقائع، بالتنسيق مع بنك السودان المركزي، وتوجيه فرق المراجعة المختصة لفحص ملفات هذا المعيل والشركات والأعمال المرتبطة به.

## محيي الدين سالم يترأس فريق تفاوض «البرهان» حول أيي

الخرطوم: (ديسمبر) أفادت متابعات (ديسمبر) بأن قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، أصدر قرارا قضى بتشكيل فريق للتفاوض حول منطقة أبيي المتنازع عليها مع دولة جنوب السودان، ويرأس فريق التفاوض وزير الخارجية المعين من طرفه، محيي الدين سالم. ويذكر أن القرار لم يُعلن للإعلام. وأصدر البرهان القرار رقم (400) لسنة 2026م، الخاص بتشكيل فريق وطني للتفاوض حول منطقة أبيي، برئاسة وزير خارجية سلطته محيي الدين سالم، الذي أظهر البحث الذي قامت به (ديسمبر) عدم نشر القرار

أفادت متابعات (ديسمبر) بأن قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، أصدر قرارا قضى بتشكيل فريق للتفاوض حول منطقة أبيي المتنازع عليها مع دولة جنوب السودان، ويرأس فريق التفاوض وزير الخارجية المعين من طرفه، محيي الدين سالم. ويذكر أن القرار لم يُعلن للإعلام. وأصدر البرهان القرار رقم (400) لسنة 2026م، الخاص بتشكيل فريق وطني للتفاوض حول منطقة أبيي، برئاسة وزير خارجية سلطته محيي الدين سالم، الذي أظهر البحث الذي قامت به (ديسمبر) عدم نشر القرار

## لاجئون سودانيون يواجهون أوضاعاً إنسانية بالغة الصعوبة في مخيم (قروم) بجوبا



جوبا: (ديسمبر)

يواجه اللاجئون السودانيون في جنوب السودان وتحديداً في مخيم قروم أوضاعاً إنسانية بالغة التعقيد والصعوبة. حيث يشكو أكثر من (26) ألف لاجئ سوداني من سوء المعاملة من قبل الموظفين التابعين للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في المخيم، فضلاً عن ضعف البنية التحتية في جنوب السودان والنقص الحاد في التمويل الذي تعاني منه المنظمات الأممية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لهؤلاء اللاجئين.

ووقفت (ديسمبر) على الأوضاع المتردية داخل مخيم قروم الذي يقع على بعد حوالي (22) كيلومتراً غرب العاصمة جوبا، ويضم إلى جانب اللاجئين السودانيين لاجئين من دول إثيوبيا والكونغو وأوغندا.

وكشفت ناشط من اللاجئين السودانيين، فضل حجب اسمه لدواع أمنية، عن تدهور الأوضاع الصحية داخل مخيم قروم، وأشار في حديث خاص لـ(ديسمبر) إلى عدم وجود مستشفى بالمعنى وأن الموجود عبارة عن صيدلية لا توجد بها سوى أدوية الملاريا وبعض المسكنات، وقال إن الكثير من حالات الوفاة حدثت لعدم وجود العلاج، كما أشار إلى عدم وجود مياه صالحة للاستخدام الآدمي، وأن المياه الموجودة مالحة وتسخر من الأبار الجوفية في المنطقة وتسببت في إصابة اللاجئين بالعديد من الأمراض الخطرة والمزمنة، مبيناً أن بعض اللاجئين يضطرون إلى استخدام المياه التي تنقل بالشاحنات (تناكر) وهي باهظة الثمن وتشكل عبئاً مالياً كبيراً على اللاجئين.

وفيما يتعلق بالتعليم قال الناشط اللاجئ إن أبناء اللاجئين يعانون من ضعف التعليم، منبهاً لوجود خلل في النظام التعليمي يتمثل في تحول الطلاب من الدراسة بمنهج باللغة العربية إلى منهج آخر باللغة الإنجليزية، مبيناً أن الطلاب يجدون صعوبة بالغة في الاستيعاب، فضلاً عن اكتظاظ الفصول. وذكر أن المخيم يضم مدرسة واحدة فقط تعاني من تكديس هائل، حيث يصل عدد التلاميذ في الفصل

## ارتفاع عدد ضحايا الهجوم على سوق (أميت) إلى (220) قتيلاً و(30) جريحاً



أبيي: (ديسمبر)

ارتفع عدد ضحايا الهجوم بالطائرة المسيرة الذي نفذته الجيش السوداني على سوق أميت في منطقة أبيي المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان، والذي وقع يوم الاثنين 19 أكتوبر الجاري، إلى (220) حالة وفاة و(30) جريحاً و(19) مفقوداً. وكشف يوحنا أكول نور، وزير الإعلام بإدارية أبيي التابعة لدولة جنوب السودان في حديث خاص لـ(ديسمبر)، عن وجود جثث متفحمة تماماً وأخرى تحولت إلى رماد بفعل القصف بـ(12) داتة على سوق أميت الذي دمر تماماً.

وأشار يوحنا إلى نزوح (8000) شخص كانوا يعملون في السوق إلى داخل مدينة أبيي معظمهم من الجنسية السودانية، وأبان أن هؤلاء النازحين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة حيث لحا بعضهم إلى العيش في أسواق أبيي وأمام المحلات التجارية وفي بعض المدارس ونحت الأشجار، وقال إن هذا الوضع بات يمثل عبئاً ثقيلاً على حكومة إدارية أبيي ويشكل ضغطاً على الخدمات التي تقدمها الحكومة وتهدد بالوضع الصحي في ظل عدم وجود منظمات تعمل بالمنطقة.

إلى ذلك أدان مجلس الأمن الدولي في اجتماعه يوم الجمعة الماضي بإشدد العبارات هجمات الطائرات المسيرة في سوق أميت بمنطقة أبيي. وفي بيان صحفي قدم أعضاء مجلس الأمن خالص تعازيهم لأسر الضحايا وأهالي منطقة أبيي، متمنين الشفا العاجل والكامل للمصابين، وعبروا بقلق بالغ لارتفاع حصة القتلى مع استمرار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (يونيسفا) في التحقق من الضحايا. وشدد أعضاء المجلس على أن القانون الدولي الإنساني يحظر الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، وأن مثل هذه الهجمات قد ترقى إلى جرائم حرب، وذكروا جميع

## وزراء خارجية 32 دولة والاتحاد الأوروبي يحذرون من خطر المجاعة في السودان

## ويدعون إلى تحرك عاجل تحذيرات من تفاقم انعدام الأمن الغذائي ومطالبات بتوسيع المساعدات الإنسانية ودعم الموسم الزراعي

أوتاوا: (ديسمبر)

حذرت 32 دولة والاتحاد الأوروبي من التدهور الخطير للأمن الغذائي في السودان، داعية إلى تحرك دولي عاجل لمنع وقوع المجاعة خلال الأشهر المقبلة، في ظل استمرار الحرب وتعطل الإنتاج الزراعي وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

وجاء التحذير، في بيان مشترك وقعه وزراء خارجية 32 دولة والاتحاد الأوروبي، أن نحو 19.5 مليون شخص، أي ما يعادل 41% من سكان السودان، يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بينهم خمسة ملايين يعانون من مستويات طارئة من الجوع. كما حذر من احتمال تجاوز عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الـ 825 ألف طفل، مع توقع تضاعف عدد المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

وعزا البيان الأزمة بصورة رئيسية إلى الحرب التي أدت إلى نزوح الملايين وتدمير البنية التحتية وتعطيل الخدمات الصحية والإنتاج الغذائي وسلاسل الإمداد والأسواق، مشيراً كذلك إلى أن عرقلة المساعدات وتزايد الجفاف في أكثر من نصف البلاد تفاقم الوضع الإنساني.



بريطانيا تفرض حزمة سادسة من العقوبات على طرفي الحرب

لندن: (ديسمبر)



إد ميليباند، وزير خارجية بريطانيا

بالتزامن مع مرور عام على سقوط الغاشر، أعلنت بريطانيا في 26 أكتوبر 2026 عن فرض حزمة سادسة من العقوبات المرتبطة بحرب السودان، تستهدف من يشتبه بارتكابهم فظائع في السودان وشبكات تدعمهم. يأتي هذا الإعلان في أعقاب تقرير نشره مركز الصمود في مواجهة التضليل بالمعلومات، بتمويل من المملكة المتحدة، يكشف حملة منهجية من التجويع والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد المدنيين في السودان من كلا طرفي الحرب.

وتهدف الحزمة الجديدة من العقوبات لتسليط الضوء على العنف المروع أثناء حصار الغاشر ومساعدة الناجين لإعادة بناء حياتهم. وتشمل العقوبات 15 من كبار القيادات من كل من قوات الدعم السريع والجيش السوداني لاشتباذه بصلوهم بارتكاب فظائع، بما فيها العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وتشمل قائمة المستهدفين بالعقوبات كل من:

- المصباح أبو زيد طلحة، قائد كتائب البراء بن مالك
- حسين أبو جلك، قائد في قوات الدعم السريع
- عوض الكريم علي سعيد، لواء بالقوات المسلحة وقائد الفرقة الأولى بالجزيرة
- عبد المنعم عبد الباسط، لواء بالقوات المسلحة
- إبراهيم جبريل عمر «أبو وافي»، قائد بالدعم

السريع في قطاع شمال دارفور

- عبد الله علي أحمد، مدير شرطة ولاية الجزيرة
- أحمد بدير حاج أحمد، عميد سابق بالقوات المسلحة
- الصديق علي ود الباشا، قائد كتيبة عبد الله جعاف
- عباس خاطر بجيت، مقدم وقائد بالدعم السريع
- خادم الله خمسين حربية «شيراز خالد»، قائدة العنصر النسائي بالدعم السريع
- حمدان الكجلي، قائد بالدعم السريع
- عبد الباقي دهب تلبو، عقيد بالدعم السريع
- مصطفى عبد الله أحمد شنيبات، عقيد بالدعم السريع
- النور أحمد آدم «القبعة»، لواء سابق بالدعم السريع انضم لاحقاً إلى الجيش
- علي رزق الله «السافنا»، قائد ميداني سابق بالدعم السريع انضم لاحقاً إلى الجيش

وبموجب هذه العقوبات، يمنع سفر المشمولين بها إلى المملكة المتحدة وتجميد أرصدهم، وفي نفس الوقت ضمان كشف الأفعال التي وقعت في الغاشر لتكون معروفة في العالم. واعتبر وزير الخارجية البريطاني، إد ميليباند، أن الحرب في السودان تسببت في كارثة إنسانية، وأنه وبعد مرور سنة منذ ارتكاب الفظائع في الغاشر، كشفت تحقيقات مولتها المملكة المتحدة استمرار استخدام الإغصاف والتجويع كاسلحة حرب ضد الشعب السوداني. ووصف المسؤول البريطاني هذه جرائم بأنها «ضد إنسانيتنا ولا بد من محاسبة مرتكبيها، ويجب على جميع الداعمين الخارجيين للطرفين المتحاربين وقف

## الصحفيون السودانيون يحصدون مزيداً من الجوائز العالمية

عواصم: (ديسمبر)



زينب صالح



إسماعيل كوشكوش

يواصل الصحفيون السودانيون حصد الجوائز العالمية بالرغم من الأوضاع الصعبة التي تحيط بظروف ممارسة المهنة والقدرة على العمل بشكل مصادقة.

فقد فازت الصحفية زينب محمد صالح بجائزة ثابت الدولية للصحافة لعام 2026، التي يمنحها المركز الدولي للصحفيين (ICFJ)، تقديراً لتغطيتها الميدانية الجريئة وتقاريرها المستقلة التي وثقت من خلالها أحداث الحرب في السودان والأوضاع الإنسانية الكارثية.

وتعد جائزة ثابت الدولية للصحافة واحدة من أرفع الجوائز العالمية في مجال الصحافة الاستقصائية والدولية، وتمنح تكريماً للصحفيين الذين قدموا أعمالاً استثنائية أو ابتكارات إعلامية أحدثت تأثيراً ملموساً في حياة الناس، وغالباً في بيئات شديدة الخطورة.

كما فاز الصحفي إسماعيل كشكوش بجائزة «وليد الجابري» التذكارية ضمن جوائز جمعية الصحفيين

العرب والشرق أوسطيين (AMEJA) لعام 2026، عن عمله «السودان: تغطية إعلامية غير كافية بشكل خطير»، وهو عمل يتكون من ثلاثة تقارير صحفية، وتمنح الجائزة تقديراً للأعمال الصحفية المتميزة التي تتناول قضايا إنسانية وسياسية مهمة، وتسلط الضوء على مناطق تعاني من نقص حاد في التغطية الإعلامية. وتعد الجائزة إحدى أرفع الجوائز في مجال الصحافة العربية والشرق أوسطية.

وقدمت نقابة الصحفيين السودانيين التهنئة إلى الصحفية الشجاعة، زينب صالح، التي أثبتت من خلال عملها الميداني الاستثنائي، أن الصحافة ليست مجرد نقل للخبر، بل شهادة على التاريخ؛ فقد وثقت الحرب في السودان، ولفتت انتباه العالم إلى أزمة إنسانية هي الأكثر فتكاً والأقل تغطية. ونشرت تقاريرها في مؤسسات صحفية كبرى مثل (الغارديان)، وفابنتشال تايمز، وذي إيكونوميست، وبي بي سي) وغيرها، مما منح الصوت السوداني صدى عالمياً.

واعتربت النقابة في بيان بتاريخ 25 أكتوبر 2026 أن الاحتفاء بزينب صالح هو احتفاء أيضاً بدور الصحفيات اللواتي أسهمن إسهاماً كبيراً في توثيق الحرب، رغم المصاعب الجسيمة التي يواجهنها، من انعدام الحماية والمخاطر الجسدية، في حرب اتسمت بانتهاكات واسعة وكان للنساء النصيب الأكبر فيها. وكلما مضى الوقت ازدادت الحاجة إلى صحافة مستقلة موثوقة، وإلى صحفيين وصحفيات يضطلعون بدور كبير في كشف الانتهاكات، فضلاً عن دورهم المحوري في مرحلة ما بعد الحرب.

على ذات الصعيد، قدمت نقابة الصحفيين في بيان بتاريخ 26 أكتوبر 2026 التهنئة للصحفي إسماعيل كشكوش، معتبرة أن هذا التكريم يأتي في وقت أثبت فيه الصحفيون السودانيون قدرتهم على تغطية الحرب الدائرة في بلادهم رغم انعدام التغطية الإعلامية الدولية الكافية، ورغم الكوارث الإنسانية والفظائع الجسيمة التي خلفتها. ونوه البيان إلى أن الصحفيين السودانيين قدموا أعمالاً مؤثرة عن مجريات الحرب، وأثبتوا من خلالها أن الصحفيين السودانيين قادرين على العمل في أعقد الظروف وأكثرها خطورة، منحازين للحقيقة والإنسانية. واعتبرت أن الجائزة التي نالها إسماعيل كشكوش هي تذكير بشجاعة الصحفيين السودانيين ودورهم في عكس ما يدور داخل بلادهم، وقدرتهم على تحويل قصص إنسانية ولحظات صعبة كادوا يكونون هم أنفسهم من ضحاياها - إلى مادة صحفية تفتح عيون العالم على أوضاع كارثية. فكل يوم يمر ببثت فيه الصحفيون المستقلون تفانياً في عكس أحوال مواطنيهم، وكشف حجم المخاطر والماسي الإنسانية لحرب لم تجد تغطية كافية رغم تداعياتها غير المسبوقة التي أفضت إلى كارثة إنسانية.

## خبراء دبلوماسيون: لقاءات كامل إدريس خلال اجتماعات الكوميسا «أخذ للصور وتبادل أحاديث جانبية»

الخرطوم: (ديسمبر)

وصف خبراء دبلوماسيون اللقاءات التي عقدها رئيس وزراء سلطة قائد الجيش، كامل إدريس، خلال مشاركته في أعمال القمة الخامسة والعشرين لرؤساء دول وحكومات الكوميسا، المقامة في العاصمة الزيمبابوية هراري خلال الفترة من 19 إلى 23 أكتوبر الجاري، بأنها عبارة عن «أخذ للصور وتبادل للأحاديث الجانبية دون وجود لقاء رسمي بنتائج فعلية».

وقال إدريس، بعد عودته إلى الخرطوم، لوكالة السودان للأنباء (سونا)، التي تديرها وزارة الإعلام بحكومته، إنه التقى خلال أعمال تلك القمة، التي امتدت لـ(48) ساعة، بسنة من رؤساء الدول والحكومات في القارة الأفريقية.

وأثار الخبر والصورة المنشورة مع الرئيس الكيني وليام روتو ردود فعل نافذة من عدد من مناصري الجيش الذين انتقدوا اللقاء، لاتهامهم روتو بمساندة الدعم السريع سياسياً. وفي ذلك الخبر، أورد إدريس أن اللقاء «تناول مسار العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتطوير اليات التعاون والتنسيق بين



صورة للقاء الذي جمع الرئيس الزامبي هاكيندي هيشيلياما مع كامل إدريس على هامش اجتماعات الكوميسا الأسبوع الماضي.

البلدين داخل منظومة الكوميسا».

لكن لاحقاً، وبعد عودته إلى الخرطوم، اكتفت (سونا) بالإشارة إلى عقد لقاء مع روتو دون الإشارة إلى بقية التفاصيل المنشورة بالخبر الأول، على عكس مضمون الخبر الذي تناول اللقاء مع الرئيس الزامبي، بإعادة نشر المضمون العام للقاء الذي جمع

## قائد الجيش والمسؤولون بسلطته يواصلون الرحلات والمأموريات الخارجية

عواصم: (ديسمبر)

حظي التقرير الإخباري الذي نشرته صحيفة (ديسمبر) بالصفحة الثالثة من العدد السابق رقم (76) من الصحيفة، الصادر يوم الخميس الماضي، 22 أكتوبر الجاري، باهتمام واسع من قبل القراء والمتابعين، لرصده وكشفه تفاصيل الأسفار والجولات والمأموريات الخارجية لوزراء ومسؤولي حكومة قائد الجيش، وتقاضيهم نفريات وبدلات بالعملة الحرة تحسب باليوم حسب الصفة الدستورية والدرجة الوظيفية، في الوقت الذي يواجه فيه المواطنون بمناطق سيطرتهم أوضاعاً اقتصادية وإنسانية بالغة السوء.

ودخل قائد الجيش، الفريق أول عبدالفتاح البرهان، هذا الأسبوع قائمة المشاركين في رحلات خارجية، بالتوجه إلى موسكو للمشاركة في أعمال القمة الروسية الأفريقية خلال الفترة من 28 إلى 29 أكتوبر 2026م، بمعية كل من المدير العام لمنظومة الصناعات الدفاعية، الفريق أول ميرغني إدريس، ومدير المخابرات، الفريق أول أحمد إبراهيم مفضل، بجانب وزير الخارجية محبي الدين سالم والمالية جبريل إبراهيم. وسبق وصول هذا الوفد إلى موسكو كل من مدير الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، إبراهيم البرغي، ورئيس قطاع التلفزيون، الوليد مصطفى، للمشاركة في أعمال وفعاليات المنتدى الروسي الأفريقي، الذي تم على هامش أعماله التوقيع على مذكرة شراكة وتعاون بين تلفزيون السودان وقناة روسيا بالعربي.

وسجل وزير المالية جبريل إبراهيم، يوم الأحد الماضي، زيارة لسلطنة عُمان، قام خلالها بتسليم رسالة من البرهان للسلطان العُماني هيثم بن طارق، والاجتماع مع وزير النقل والاتصالات العُماني. وضم الوفد المرافق في هذه الزيارة كلًا من نائب رئيس جهاز المخابرات العامة، اللواء عوض محمد أحمد أبو زيد، طبقاً للصفة التي

ذكرها الخبر المنشور بموقع وكالة السودان للأنباء (سونا)، ومدير عام الشؤون العربية والآسيوية، السفير عبد العظيم الكاروري.

في ذات السياق، وصل وزير الثقافة والإعلام والآثار والسياحة خالد الإعيسر إلى باكو، عاصمة أذربيجان، للمشاركة في أعمال المنتدى الدولي السابع لحوار الثقافات. أما والي ولاية البحر الأحمر، الفريق ركن مصطفى محمد نور، فقد حل بمدينة سانت بطرسبرغ بروسيا لإجراء مباحثات مع حاكم المدينة وتدشين مشروع توأمة بينها وبين بورسودان. وشارك المدير العام للهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية، أحمد هارون التوم، في مؤتمر ومعرض التعدين والموارد الدولي المنعقد بمدينة سيدني الأسترالية خلال الفترة من 27 إلى 29 أكتوبر الجاري.

ولم يتضمن تقرير العدد السابق من (ديسمبر) عدداً من الزيارات، أبرزها الزيارة التي قام بها رئيس وزراء حكومة قائد الجيش، كامل إدريس، للعاصمة الزيمبابوية هراري للمشاركة في أعمال الكوميسا، بمعية وفد ضم كلًا من وزير الخارجية محبي الدين سالم، وممثله الشخصي الحسين الخليفة الصديق الحفيان، والأمين العام لمجلس الوزراء علي محمد علي، ووكيل وزارة الصناعة والتجارة الدكتور عوض سلام. إلى جانب ذلك، فإن قائمة المشاركات الحكومية في الاجتماعات الرسمية منذ منتصف الشهر الجاري ضمت كلًا من وكيل وزارة الصحة، الدكتور علي بابكر سيد أحمد، ومدير الصحة الدولية، الدكتورة الاء الطيب، ومدير الرعاية الصحية، الدكتور مصعب صديق، في الاجتماع الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بالقاهرة، ومدير الموانئ البحرية، المهندس جيلاني محمد جيلاني، في اجتماعات مجلس إدارة الموانئ العربية بالإسكندرية، ومولاتا أسامة الشايب من النيابة العامة في أعمال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالعاصمة النمساوية فيينا.

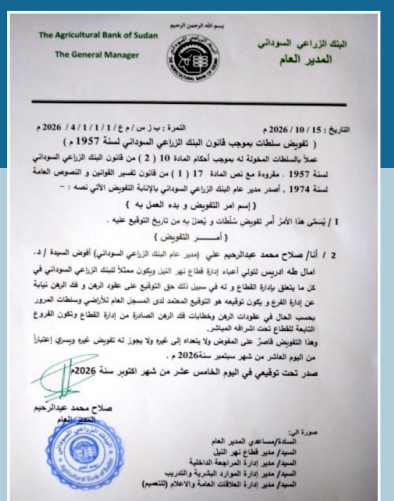
## مخالفات وتحفظات على تعيينات لمدير البنك الزراعي

الخرطوم: (ديسمبر)

كشفت مصادر مطلعة لصحيفة (ديسمبر) عن وجود

مخالفات وتحفظات على قرارات تعيينات صادرة عن مدير البنك الزراعي، محمد الفاتح عبدالرحيم، المعين من قبل وزير المالية والاقتصاد الوطني جبريل إبراهيم، في كل من قطاع نهر النيل وإدارة التقنية والنظم برئاسة البنك.

وأصدر مدير البنك الزراعي، محمد الفاتح عبدالرحيم، في الخامس عشر من أكتوبر الجاري قراراً بتفويض الدكتورة أمال طه إدريس لتولي أعباء قطاع نهر النيل اعتباراً من العاشر من سبتمبر الماضي، أي قبل ما يزيد عن الشهر من تاريخ صدور التفويض. وطبقاً للمصادر التي تحدثت لـ(ديسمبر)،



صورة ضوئية لقرار مدير البنك الزراعي بتعيين مؤوضة لأعباء قطاع نهر النيل، الصادر في 15 أكتوبر الجاري.

الخرطوم: (ديسمبر)

كشفت الفعاليات التي نُظمت من قبل دعاة الحرب بمناسبة الذكرى السنوية للانتهاكات والمجازر التي شهدتها مدينة الفاشر بعد سيطرة الدعم السريع عليها العام الماضي، عن تناقضات كبيرة تتمثل في المطالبة والتسك بمحاسبة المتورطين في تلك الانتهاكات داخليا وخارجياً، في الوقت الذي يوجد فيه عدد من المتهمين بها وسطهم، وأبرزهم اللواء نور القبة، والعميد علي رزق الله السافنا، والعميد موسى خمسين، الذي وثّق بخلاف الاثنين، عملية قتل للمدنيين. وسبق هؤلاء انضمام اللواء أبو عاقلة كيكل للجيش، رغم الاتهامات بانتهاكات قواته بولاية الجزيرة. واعترض حاكم إقليم دارفور بسلطة قائد الجيش، ورئيس حركة وجيش تحرير السودان، والمسؤول السياسي للكتلة الديمقراطية، مني أركو مناوي، خلال إحياء هذه الذكرى، على «منح العفو وإسقاط التجاوزات»، في إشارة فُهم منها تحفظه على وضعية الثلاثي (القبة وسافنا وخمسين).

وربط اعتراض مناوي الحالي، رغم دعوته العلنية لأبرز المتهمين بانتهاكات الفاشر، أبو لولو، ودعوته له بالانسلاخ والانضمام إلى مناهضي الدعم السريع، بأن سبب هذا الموقف ناتج عن نزايid الخلاف مع العائدين من صفوف الدعم السريع، لسعيهم إلى تكوين قوات باسم (درع الغرب)، وهو ما ترفضه القوات المشتركة بشكل كامل.

وبرز التناقض الثاني في مخاطبة ممثل مكتب المحكمة الجنائية الدولية بالخرطوم، داهيروسانت أنا، للندوة التي أقامتها نقابة المحامين التابعة لحزب المؤتمر الوطني المحلول حول هذا الأمر. إذ ظلت تلك النقابة وحزبها المحلول ونظامه المدحور يرفضون التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية أو تسليم المطلوبين، وعلى رأسهم الرئيس المعزول عمر البشير، والرئيس الحالي المحلول أحمد هارون، ووزير الدفاع السابق عبدالرحيم محمد حسين، المطلوبين لدى المحكمة الجنائية. لكن في هذه المرة اختارت النقابة دعوة ممثل الجنائية الدولية للحديث في الندوة التي أقامتها في هذا الشأن، في وقت ترفض فيه هي وحزبها المحلول التعاون

### لـ(ديسمبر) كلمة

نقابة الصحفيين...

(شمعة) وسط الظلام

مثل إعلان انضمام نقابة الصحفيين السودانيين إلى الاتحاد الدولي للصحفيين لحظة فارقة في تاريخ مهنة الصحافة والعمل النقابي السوداني، لا سيما في ظل ظروف الحرب والأوضاع الاستثنائية والمعقدة التي يواجهها الصحفيون داخل السودان وخارجه. لم يكن غريباً أن تخطى هذه الخطوة بترحيب واسع من الوسط الصحفي والقوى السياسية والنقابية والمدنية، لكونها لا تمثل مجرد إجراء أو إضافة اسم إلى سجلات المنظمات الدولية، وإنما اعتراف دولي صريح بشرعية النقابة كصوت مهني مستقل يمثل الصحفيين السودانيين، ودورها في الدفاع عن حرية الإعلام والكلمة والعاملين، ورفض الحرب، وتعزيزاً لاعتراف منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو بالنقابة، وتتويجاً لجهود مضيئة بذلها الصحفيون لاستعادة كيانهم النقابي بعيداً عن هيمنة السلطة، ودفعوا من أجل ذلك ثمناً باهظاً.

تعد هذه الخطوة ضربة قاصمة لمحاولات «اتحاد السلطة» احتكار تمثيل الصحفيين السودانيين، متكئاً على بذقنة السلطة وشرعية مطعون فيها، بعد إعادته للواجهة بقرار من سلطة انقلاب 25 أكتوبر 2021، وتعتبره عن جمعة عمومية جمعت أكثرية غير ممارسة للمهنة، بما في ذلك ضباط الأمن المسؤولون عن رقابة الصحف، وهو ما جعل من ذلك الاتحاد «لا معبراً عن الصحفيين الممارسين للمهنة ولا مدافعاً عن حقوقهم».

تواترت إنجازات نقابة الصحفيين السودانيين رغم ظروف الحرب، حيث ساهمت في تقديم المساعدة وتأمين خروج المئات من الصحفيين ونظمت، بالتعاون مع شركائها داخل البلاد وخارجها، العشرات من الدورات التدريبية من أجل المحافظة على مهنية واستقلالية الصحافة وسلامة الصحفيين وحمايتهم، وتوجت هذه الإنجازات باختيار «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة» نقابة الصحفيين السودانيين لنيل جائزة «اليونسكو/غيرمو كانو» العالمية لحرية الصحافة للعام 2026.

يحمل الانضمام إلى الاتحاد الدولي للصحفيين أبعاداً استراتيجية مهمة لنقابة الصحفيين السودانيين، نجملها في الآتي:

أولاً، تعزيز دور النقابة في حماية الدولية للصحفيين السودانيين. ففي وقت يواجه فيه الصحفيون مخاطر غير مسبوقة أثناء تغطيتهم للنزاعات والانتهاكات، يمنحهم الاتحاد الدولي مظلة قانونية وحقوقية تمكنهم من ممارسة عملهم تحت معايير السلامة المهنية الدولية. كما تتيج لهم الحصول على بطاقة الصحافة الدولية (IPJ)، التي تعد وثيقة تعريفية مهمة تزيد من فرص سلامتهم وتسهل حركتهم في الميدان. ثانياً، يفتح الانضمام أبواباً واسعة للتدريب وبناء القدرات. فالصحفي السوداني اليوم في أمس الحاجة إلى اكتساب مهارات جديدة للتعامل مع «صحافة الحروب» والأزمات، وضمان دقة المعلومات ومكافحة الأخبار الكاذبة، وهو ما توفره برامج التدريب المتخصصة التي يديرها الاتحاد الدولي للصحفيين.

ثالثاً، وهذا هو الأهم، يكسر هذا الانضمام حالة العزلة الطويلة التي فرضت على الصحفيين والصحافة السودانية، وبالتالي يجعل صوت الصحفي السوداني جزءاً من الأصوات المدافعة عن حرية الصحافة في العالم، وهو ما يضع القضية السودانية ومأساة الحرب وما ينتج عنها، وما يعانيه الصحفيون في السودان من انتهاكات، على طاولة الرأي العام الدولي بشكل دائم وفاعل.

إننا في مؤسسة صحيفة (ديسمبر) نتقدم بالتهنئة لنقابة الصحفيين السودانيين بهذا الإنجاز المستحق، ونؤكد، في ذات الوقت، أن هذه الخطوة تلقي أعباء ومسؤوليات إضافية على عاتق النقابة وأعضائها، وتفرض عليهم التزاماً صارماً بمواثيق الشرف المهني الدولية، وتدفعهم للعمل الجاد لتحويل هذه المكتسبات إلى أدوات ملموسة تحمي الصحفي وتطور المهنة، وتجعله قادراً على أداء رسالته في أحلك الظروف.

يكتسب هذا القرار أهميته لكونه خطوة صوب استعادة الكرامة المهنية، وضمان ألا يظل الصحفي السوداني وحيداً في مواجهة القمع أو التحديات المهنية القاسية، ويعد شمعة أمل توقد لوطتنا إبان الحرب، لغرس مدني ديمقراطي بسنوي غرسه وينمو زرع في حقبة المحنة، يقيناً بأن ظله سيظل كل أرجاء السودان في يوم قريب من ذات الأيام.

## إحياء ذكرى جرائم وانتهاكات الفاشر يكشف تناقضات دعاة الحرب

معها بشأن أوامر القبض الصادرة ضد البشير وهارون وحسين. وعلى ذات المنوال، فإن الحركات الموقعة على اتفاق سلام دارفور، التي كانت تنادي بضرورة تسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية، تضم قيادياً مطلوباً من قبل المحكمة الجنائية الدولية جراء أحداث حسكيتة، وهو عبدالله بنده، الذي كان عند بداية الحرب قيادياً بحركة مناوي، قبل أن ينتقل في وقت لاحق إلى صفوف حركة العدل والمساواة مستشاراً عسكرياً لرئيسها جبريل إبراهيم. حيث ظلت حركة مناوي، منذ صدور مذكرة التوقيف في مواجهته من المحكمة الجنائية، تزعم أنه قُتل في مواجهات مسلحة ضد القوات الحكومية بدارفور.

وسبق لمناوي الاعتراف بوجود اتفاق غير معلن لهم مع المكون العسكري بعدم تسليم أي من المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما كان يصب في صالح الطرفين، بضمان عدم تسليم بنده وبقية المطلوبين من قبل قادة النظام السابق، ويترتب عليه إفلات المجرمين من المساءلة والعقاب.

## السلطات بالنيل الأبيض تلاحق الصحفيين والنقابة تستنكر



رشا حسن، سوسن محمد عثمان، راشد اوشي

الإداري والأمني وسيلة للضغط على الصحفيين أو إخضاعهم أو التأثير على عملهم المهني، فالسلطة أيا كان موقعها لا تمنح أصحابها حقاً في تقييد الصحافة أو إخضاع الصحفيين لاستدعاءات متكررة خارج الضمانات القانونية الواجبة. كما أدانت السكرتارية واقعة القبض على الصحفية رشا حسن يوم الأحد الموافق 25 أكتوبر 2026 على خلفية بلاغ متعلق بالنشر تقدمت به مديرة إحدى المدارس بمدينة القطنية بشأن مادة صحفية تناولت أحلام التلاميذ وتطلعاتهم للدراسة بالمدرسة وما أثير حول ارتفاع الرسوم الدراسية. وأكدت السكرتارية أن تناول قضايا التعليم والرسوم الدراسية والظروف التي يواجهها الطلاب وأولياء الأمور يدخل في صميم الدور الرقابي للصحافة وحق المجتمع في المعرفة، ولا ينبغي أن تتحول الخلافات الناشئة عن النشر الصحفي إلى مدخل لتهريب الصحفيين أو تقييد عملهم، بل بتعني التعامل معها وفق القانون مع احترام حرية التعبير والضمانات القانونية والإجرائية المكفولة للجميع. وأشار البيان إلى أن الجمع بين الاستدعاءات الأمنية المتكررة والإجراءات الجنائية على خلفية النشر يفاقم المخاوف بشأن سلامة الصحفيين واستقلالهم، ويهين بيئة طاردة للعمل الصحفي تدفع إلى الرقابة الذاتية وتحدب عن المواطنين معلومات تتصل بقضاياهم اليومية وحقوقهم الأساسية.

ريك: (ديسمبر)

استنكر صحفيون بولاية النيل الأبيض وسط السودان استخدام والي الولاية قانون جرائم المعلوماتية لتهريب الصحفيين ومنعهم من ممارسة مهنتهم وكشف الخلل في الولاية. وقال صحفيون لـ(ديسمبر) إن كل الإجراءات القانونية والتهريب بقف من خلفها مستشار الوالي وعضو اتحاد الصحفيين المحلول أحاج احمد المصطفى.

وإدانت سكرتارية الحريات بنقابة الصحفيين السودانيين بأشد العبارات ما يتعرض له الصحفيون والصحفيات في ولاية النيل الأبيض من تضيق واستدعاءات أمنية متكررة وإجراءات تمس حرية الصحافة وتقوض حق المواطنين في المعرفة والحصول على المعلومات. وأضاف البيان أن التضيق على الصحفيين راشد اوشي وسوسن محمد عثمان بلغ مستوى مقلقاً، جراء استدعاءتهما بصورة متكررة كل يوم خميس من الشهر إلى مقر الخلية الأمنية بمدينة كوستي، وتمثل هذه الاستدعاءات الدورية ممارسة ترهيبية لا يمكن فصلها عن أثرها على استقلال العمل الصحفي وما تبعته من رسائل تهديد لكل من يمارس دوره المهني والرقابي.

واستنكر البيان استخدام الرتب والصفات العسكرية أو النفوذ

## تجار بالخرطوم لوزير المالية:

## «أختانا».. ومطالبات برحيل البرهان

الخرطوم: (ديسمبر)

انتقد رئيس الغرفة التجارية بولاية الخرطوم السياسات الاقتصادية التي يمارسها وزير المالية والتخطيط الاقتصادي جبريل إبراهيم، وقال حسن عيسى طلب، في فيديو مسجل لاجتماع حضره وزير المالية، إن الجبايات الكثيرة التي تمارسها الحكومة على التجار، فضلاً عن الإفراجات المالية والشبكات الأجلة التي كتبتها التجار لسداد المطالبات، أثقلت كاهل القطاع التجاري.

وأوضح حسن عيسى، في مخاطبته لوزير المالية، أن ولاية الخرطوم على الرغم من أن تجارها لم يعلنوا إضرابا عن العمل إلا أنهم لم يبقوا بالمطالبات المؤجلة للحكومة لأنهم لا يملكون شيئا. وتابع: «إذا الحكومة لم تجد من يساندنها من الإصدقاء أو البنك وصندوق النقد الدوليين فنحن لن ندعمها وما عندنا قروش واتقوا الله فينا وإذا ما قاردين عليها أختونا».

في موازاة ذلك، تصاعدت الدعوات المطالبة برحيل قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان عبر منصات التواصل الاجتماعي، في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية واستمرار الحرب



أقول فيك شنو وأنت فيك كل العبر

#أختانا

في موازاة ذلك، تصاعدت الدعوات المطالبة برحيل قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان عبر منصات التواصل الاجتماعي، في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية واستمرار الحرب

## احتجاجات في عطبرة بسبب زيادة تعرفة المواصلات

عطبرة: (ديسمبر)

شهدت مدينة عطبرة، بولاية نهر النيل شمالي السودان، احتجاجات شعبية غاضبة، أغلق خلالها مواطنون عدداً من شوارع المدينة وأحرقوا إطارات السيارات، تنديداً بزيادة تعرفة النقل العام بين مدينتي عطبرة والدامر. وتواجه الولايات السودانية تدهوراً مريعاً في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، برافقه نقص حاد في إمدادات المواد البترولية والدقيق والدواء، جراء استمرار النزاع المسلح الذي طال تأثيره سلاسل الإمداد ومصادر الطاقة بالمقابل مع الهبوط المستمر لقيمة الجنية السوداني. وفقرت تعرفة المواصلات لل دامر وعطبرة إلى 7 آلاف جنيه للراكب، بالتزامن مع شلل حاد في حركة النقل وإغلاق جزئي لبعض المستودعات والمحطات نتيجة انعدام وشح المشتقات النفطية. وقال مواطنون لـ(ديسمبر) إن الاحتجاجات اندلعت عقب مشادات ونقاشات حادة شهدها موقف المواصلات العامة بين المواطنين وسائقي المركبات، اعتراضاً على هذه الزيادة غير المعلنة التي فرضتها أزمة الوقود. وفي المقابل، ضرب الغلاء الأسواق المدينة التي تضم آلاف النازحين، وسط ارتفاع قياسي في أسعار الإيجارات. وحسب عدد من المستاجرين فإن بعض ملاك المنازل باتوا يطالبون

### مقتل مواطن برصاص قوة

### مساحة في غرب كردفان

النهود: (ديسمبر)

اشتكى مواطنون بولاية غرب كردفان من ظاهرة الذهب المسلح التي تمارسها بعض القوات التي تتبع للدعم السريع. وقال مواطن لـ(ديسمبر) إن الذهب والقتل أصبح سمة في المحليات الشمالية لولاية غرب كردفان التي تعاني من ثقلات أمنية رغم سيطرة قوات الدعم السريع عليها، مناشداً قيادات الدعم السريع والإدارة المدنية بغرب كردفان بضرورة ضبط الأمن. ولقي المواطن محمد نور سالم النظيف من قرية جغب، التي تقع جنوب مدينة النهود بولاية غرب كردفان، مصرعه برصاص قوة مسلحة تتبع للدعم السريع التي سيطر على الولاية. وأفاد شهود عيان أن قوة مسلحة كانت على متن سيارة (بوكس) اعترضت طريق مواطنين عائدین من سوق قرية سلامي الأسبوعي ونهبتهم. وأشارت إلى أن النظيف اعترض على عملية النهب، فاطلق المسلحون النار عليه مباشرة ففارق الحياة في الحال. وشهدت القرى الريفية جنوب مدينة النهود حوادث نهب متكررة تنفذها قوة مكونة من ثلاث سيارات دفع رباعي (بوكس) يستقلها مسلحون يرتدون زي قوات الدعم السريع.

### (47) إصابة بالتهاب الكبد

### الوبائي في مخيم كلمة

نيالا: (ديسمبر)

كشف مصدر طبي من مخيم كلمة للنازحين شرق مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور السبت الموافق 24 أكتوبر الجاري عن تسجيل 47 حالة إصابة بمرض التهاب الكبد الوبائي خلال سبتمبر الماضي وسط نقش واسع للمرض. ويأتي ذلك تزامناً مع إطلاق مبادرة تنوعية مشتركة بين الشباب والكوادر الطبية والصحية في المخيم للحد من انتشار التهاب الكبد الوبائي بنوعيه B وC. ونقل موقع (دارفور24) أن المخيم يشهد تردياً في الأوضاع الصحية والبيئة ما تسبب في انتشار المرض بين النازحين. وذكر أن المراكز الصحية في المخيم تعاني من ضعف الخدمات المقدمة للنازحين من أدوية وفحوصات معملية. ودعا المصدر المنظمات إلى دعم المراكز الصحية لمكافحة انتشار فيروس التهاب الكبد الوبائي. وأفاد بأن أسعار أدوية المرض مرتفعة جداً مقارنة بالوضع الاقتصادي للأسر النازحة، كما أن فعاليتها تقل بسبب سوء التخزين والتزحيل. ومع نقشي المرض وتردي الأوضاع الصحية، أطلق شباب المخيم حملة توعية للحد من تفاقمه.

## انطلاق حملة الاستجابة لشلل الأطفال

بورسودان: (ديسمبر)



بانطلاق الحملة في الجوانب الإدارية والفنية واللوجستية وتسليم اللقاحات والإمدادات وتدريب الفرق العاملة. وأشدت الوزارة بجهود إدارة التحصين والأنوار الفاعلة لكل الكوادر التي ظلت متميزة مما جعل الولاية في الصدارة وتحقيق النسب في التغطية في الحملات، مؤكدة الالتزام بدعم جهود التحصين، وعبرت عن شكرها لكل الشركاء من المنظمات والجهات ذات الصلة.

أطلقت وزارة الصحة بولاية البحر الأحمر الحملة القومية للاستجابة لوباء شلل الأطفال في جولتها الأولى يوم الاثنين السادس والعشرين من أكتوبر 2026، والتي استمرت لمدة أربعة أيام، واستهدفت نحو 191.898 طفلاً دون سن الخامسة بجميع محليات الولاية. وتم تدشين انطلاق الحملة من مركز صحي الثورة وسط مشاركة فاعلة بتشريف عدد من قادة الجهاز التنفيذي والصحي والمجتمعي والإعلامي.

وتفقدت المدير العام وزيرة الصحة الوزير المكلف داخالم عبد الرسول إدارة برنامج التحصين الموسع بالولاية يوم الأحد 25 أكتوبر 2026، وكان في استقبالها مدير إدارة برنامج التحصين بالولاية دسارة سيد محمود بحضور وفد الإشراف الاتحادي وإشراف الولاية وضباط التحصين. وعقد لقاء بالإدارة تم خلاله التأكيد من اكتمال جميع الترتيبات الخاصة

## مصرع شخصين بانهباء منجم

## للتنقيب في القضارف



القضارف: (ديسمبر)

لقي شخصان مصرعهما وأصيب آخرون إثر انهيار منجم للتنقيب العشوائي عن الذهب بولاية القضارف شرقي السودان. وتكررت مؤخراً حوادث انهيار آبار التنقيب عن الذهب في ولايات شمال وشرق وغرب السودان، آخرها في سبتمبر الماضي حين قتل أكثر من 60 معدناً إثر انهيار منجم بالقرب من مدينة النهود بولاية غرب كردفان. وقالت الشركة السودانية للموارد المعدنية في بيان الأحد الخامس والعشرين من أكتوبر إن «اثنين من المعدنين توفوا وأصيب ثلاثة آخرون جراء انهيار بئر مهجورة بمنجم الشهداء بولاية القضارف يوم الجمعة الماضي». وأوضح البيان أن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن الضحايا تسلسوا إلى داخل البئر رغم إيقافها عن العمل بقرار من السلطات المحلية والشرطة.

وكانت الإدارة العامة للبيئة والسلامة بالمشركة السودانية للموارد المعدنية قد شددت في وقت سابق على خطورة دخول الآبار المهجورة والموقوفة عن العمل وضرورة الالتزام بقرارات إغلاق المواقع

## ارتفاع أسعار الدقيق إلى 190.5 ألف

## جنيه وتوقف مخازن بعدة ولايات

وتأتي الزيادة الجديدة بعد موجة من الارتفاعات التي شهدتها أسعار الدقيق ومخدرات صناعة الخبز خلال أكتوبر الجاري، بالتزامن مع تراجع قيمة الجنيه السوداني وارتفاع تكاليف النقل وشح الوقود، وهي عوامل تزيد الأعباء على المخازن والمستهلكين.

وفي مواجهة الأزمة، تفقد والي الخرطوم أحمد عثمان حمزة، في وقت سابق، مطاحن الدقيق بحري، ووقف على عمليات الإنتاج والتوزيع، فيما أعلنت الولاية التوجه إلى إحكام الرقابة على التوزيع ومعالجة المشكلات الناجمة عن تداخل الاختصاصات، بما يضمن توفير الدقيق للمخابز واستمرار عملها.

كما أشار تقرير نشره موقع «سودان إنديبندنت»، نقلاً عن راديو دينقا، إلى تدخل قائد الجيش عبد الفتاح البرهان بشأن ضبط أسعار الدقيق، وسط شكوى من أصحاب مخازن باستمرار الزيادات وعدم الالتزام بالتوجهات المتعلقة بالأسعار. وفي مدينة الدمازين بولاية النيل الأزرق، سمحت السلطات لأصحاب المخازن ببيع قطعئين من الخبز بالف جنيه، في خطوة تعكس الضغط الذي تواجه القطاع، بينما تواصل الشكاوى في ولايات أخرى من ارتفاع تكاليف الإنتاج.

الخرطوم: (ديسمبر)

رفعت شركات ومطاحن الدقيق في السودان سعر جوال الدقيق رنة 25 كيلوغراما إلى 190 ألفا 500 جنيه، مقارنة بنحو 165 ألف جنيه قبل يومين، بزيادة بلغت 25 ألفا 500 جنيه،

وسط شكوى من نقص الإمدادات واتجاه عدد من المخازن إلى التوقف عن العمل بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع هامش الربح.

وقال أصحاب مخازن إن الزيادة الجديدة تجعل استمرار التشغيل بالأسعار السائدة أمراً بالغ الصعوبة، مشيرين إلى أن بعضهم قرر وقف العمل لعدم قدرته على تحمل الارتفاع المتواصل في أسعار الدقيق ومستلزمات صناعة الخبز. وأفادوا بأن وكلاء بعض الشركات لم يستجيبوا لطلبات توفير الدقيق، وعزوا ذلك إلى عدم توفر المخزون. ونقلت تقارير صحفية عن نائب رئيس اتحاد المخازن بولاية الخرطوم، عصام عكاشة، أن الزيادات شملت شركات الدقيق المختلفة، وتزامنت مع ارتفاع أسعار الخميرة والزيوت والجازولين والغاز، ما يهدد بزيادة أسعار الخبز. وتوقع عكاشة وصول سعر القلعة الواحدة إلى ألف جنيه، في ظل استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج.

## فاتورة الانقـلاب:

## كيف مهدّ 25 أكتوبر الطريق إلى حرب السودان؟



## تقرير - خاص: (ديسمبر)

في 25 أكتوبر 2021، أطاح الفريق أول عبد الفتاح البرهان بالحكومة الانتقالية في السودان، واعتقل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك ومسؤولون مدنيون، وأعلنت حالة الطوارئ وحلّ مجلسا السيادة والوزراء. بذلك انهارت الشراكة التي قامت بعد سقوط نظام عمر البشير، وتوقف مسار الانتقال نحو الحكم المدني. وبعد ثلاثة أيام، دعا مجلس الأمن الدولي إلى استعادة الحكومة الانتقالية بقيادة مدنية.

أبقى الانقلاب مراكز القوة العسكرية خارج الرقابة المدنية، وأضعف المؤسسات السياسية القادرة على إدارة التنافس بين الجيش والدعم السريع والإشراف على إصلاح القطاع الأمني، ممهداً لتحول الصراع على السلطة داخل المعسكر العسكري إلى مواجهة مسلحة اندلعت بعد نحو عام ونصف.

## تفكك التحالف

يرى الباحث في قضايا الانتقال معز الزين أن انقلاب أكتوبر اختلف عن الانقلابات السابقة بتعدد الأطراف المشاركة فيه، من قيادات الجيش والدعم السريع وإلى حركات مسلحة وقوى سياسية ومدنية ساندت الحكم العسكري، فضلاً عن تدخل المصالح والارتباطات

الإقليمية. وبحسب قراءته، لم ينجح الانقلاب في إنهاء الثورة أو بناء سلطة مستقرة، بينما عكّفت التناقضات بين مكوناته الاستقطاب السياسي وأضعفت فرص الانتقال.

قبل اندلاع الانقلاب بن شهر، حذّر الكاتب والمحلل السياسي الحاج وراق من أن التحالف الانقلابي يحمل في داخله عوامل انفجاره. وبعد وقوعه، فضل تنازع الإرادات بين البرهان وحميدتي وعلي كرتي، الذي مثل في قراءته نظام البشير، في ظل غياب رؤية استراتيجية مشتركة. ورأى أن ضغط الشارع يدفع أطراف التحالف إلى تجديد نوافقها، فيما تتراجع دوافعه كلما انحسر الضغط.

استبقت قراءة وراق حرب أبريل، وكشفت هشاشة التحالف الذي أطاح بالشراكة المدنية: مراكز قوى متنافسة، بلا اتفاق مستقر على شكل الدولة أو توزيع السلطة داخل المؤسسات العسكرية.

ويقدم الكاتب والمحلل السياسي عزت الشريف قراءة لاحقة لهذه التناقضات، إذ يرى أن معسكر البرهان يضم شبكات من النظام السابق وحركات مسلحة وشبكات محلية ومصالح اقتصادية وارتباطات خارجية، من دون أن يعني اجتماعها في مواجهة خصم عسكري اتفاقها على شروط السلام أو شكل الحكم بعد الحرب. فالمصالح التي تجمع أطرافاً في ساحة القتال قد تتعارض عندما يتعلق الأمر بتوزيع السلطة والموارد أو المسألة عن الانتهاكات.

## فشل التسوية

في 21 نوفمبر 2021، وقّع حمدوك اتفاقاً مع البرهان عاد بموجبه إلى رئاسة الوزراء. لكن الاتفاق لم يُعد الشراكة السابقة، واستمرت الاحتجاجات المرافضة للحكم العسكري، فيما ظلت قدرة الوزراء على ممارسة سلطته محدودة. وبعد اثنتي عشرة يومين يومًا استقال حمدوك في 2 يناير 2022.

وكانت مجموعة الأزمات الدولية قد تناولت، في تحليلاتها للمرحلة التي أعقبت الانقلاب، صعوبة استعادة الانتقال عبر تسوية تعيد رئيس الوزراء من دون تغيير ميزان السلطة الذي فرضته القيادة العسكرية. وتبرز أهمية هذه المرحلة في أنها أظهرت الفارق بين إعادة مسؤول مدني إلى منصبه، واستعادة سلطة مدنية فعلية على مؤسسات الدولة.

ويرى الشريف أن الاتفاق لم ينقل أدوات القرار والتعطيل من القيادات العسكرية إلى مؤسسات خاضعة للمساءلة المدنية. وبذلك بقيت القضايا المتعلقة بمستقبل الجيش والدعم السريع، وعلاقتهم بالدولة، خارج تسوية سياسية قادرة على فرض التزامات ملزمة.

## ازدواجية المؤسسة

حذّر وراق مبكراً من وجود جيشين في الخرطوم، واصفاً ذلك بأنه «قنبلة موقوتة». فقد اجتمعت في العاصمة قيادتان عسكريتان منفصلتان، لكل منهما هيكلها القيادي ونفوذها ومصالحها، من دون اتفاق نهائي على توحيد القيادة أو إخضاع القوتين لسلطة مدنية.

لم ينشأ هذا الازدواج مع انقلاب أكتوبر؛ فقوات الدعم السريع تطورت خلال عهد البشير إلى قوة ذات قيادة مستقلة ونفوذ اقتصادي وعسكري، ثم شاركت الجيش في السلطة بعد سقوطه. لكن الانقلاب أبقي

## أضعف انقلاب أكتوبر المسار المدني القادر على إدارة التنافس بين الجيش والدعم السريع، وترك الخلاف على السلطة ومستقبل السلاح يتفاقم



الطرفين في قلب الحكم، من دون معالجة مؤسسية لمستقبل العلاقة بينهما. وفي الأشهر السابقة للحرب، تصاعد الخلاف بشأن إصلاح القطاع الأمني ودمج الدعم السريع في الجيش، ولا سيما المدة الزمنية للعملية وسلسلة القيادة في القوة الموحدة. وأخفقت المفاوضات في تسوية هذه القضايا، فيما تصاعد التوتر العسكري قبيل اندلاع القتال.

تتجلى الصلة بين الانقلاب والحرب في إضعاف المسار المدني القادر على إدارة التنافس بين الجيش والدعم السريع، وترك مستقبل السلاح رهناً بتوازنات القيادات المسلحة. ومع غياب سلطة مدنية تفرض قواعد ملزمة، تصاعد الخلاف حتى انفجر في مواجهة مفتوحة. وربما كانت حكومة مدنية ستواجه صعوبة في تسوية الخلافات الأمنية، لكن إقصاءها حرم البلاد من إحدى الآليات المؤسسية الممكنة لاحتواء الصراع سلمياً، في وقت كانت فيه الحاجة إلى التسوية أكثر إلحاحاً.

## سيطرة الموارد

تراكمت المصالح الاقتصادية للمؤسسات العسكرية خلال عقود من الحكم السلطوي، لترسخ علاقة متداخلة بين السلاح والسلطة في السودان. ويرى الشريف أن إخضاع الشركات والأنشطة الاقتصادية العسكرية لولاية وزارة المالية، إلى جانب مراجعة الإنفاق الدفاعي، يشكل شرطاً لاستعادة الرقابة المدنية على الموارد العامة.

وتكتسب المسألة أهمية تتجاوز حجم الشركات أو إيراداتها؛ إذ ترتبط بقدرة المؤسسات المسلحة على الاحتفاظ بمصادر تمويل ونفوذ مستقلة عن الموازنة العامة، وبمدى خضوع قراراتها الاقتصادية والسياسية للمساءلة.

وتشير العديد من التحليلات إلى أن شبكات اقتصاد الحرب تسهم في استمرار القتال وترسيخ الانقسام الاقتصادي. ويعزز هذا المنظور ضرورة التعامل مع التمويل بوصفه جزءاً من أي تسوية مستدامة، لا ملفاً منفصلاً عن التفاوض السياسي والأمني. تقدم المصالح الاقتصادية أحد مفاتيح فهم الحرب، ويظل تحديد أثرها في قرارات القتال رهناً بتتبع ملكية الشركات ومصادر الإيرادات وشبكات التمويل، وربطها بأدلة محددة على مواقف القيادات وسلوكها. وتبرز هنا أهمية أي اتفاق سياسي يعالج استقلال الموارد العسكرية، إذ إن وقف القتال وحده قد يقيي البنية الاقتصادية التي تسمح لمراكز القوة بممارسة نفوذها خارج مؤسسات الدولة.

## إرث الانهيار

يضع الزين الأزمة في سياق أوسع من التراجع المؤسسي والاقتصادي، بدأ قبل انقلاب أكتوبر بسنوات. فقد أدى انفصال جنوب السودان عام 2011 إلى فقدان معظم إنتاج النفط وإيراداته، وتفاقمت الأزمات الاقتصادية والسياسية، فيما واجهت احتجاجات سبتمبر 2013 قمعاً دمويًا. قبل أن تفتح ثورة ديسمبر 2018 فرصة لإعادة بناء الدولة على أسس مختلفة. أطاحت الثورة برأس النظام، بينما ظل إرث الحكم السلطوي ومراكز النفوذ القديمة حاضرين خلال الفترة الانتقالية، وعجزت الشراكة عن بناء مؤسسات أمنية تخضع لرقابة مدنية كاملة. وتضافرت الانقسامات بين القوى المدنية مع تنازع المصالح داخل السلطة العسكرية، فإضعفت مسار الانتقال.

يتجاوز الصراع خلاف

## أبقى الانقلاب مراكز القوة المسلحة في قلب الحكم، فيما تراجعت قدرة المؤسسات المدنية على ضبط التنافس العسكري وإدارة الخلافات عبر التسوية السياسية

البرهان وحميدتي إلى هشاشة الدولة، وتعددت مراكز القوة المسلحة، والتفاوت الإقليمي، وتراكم الأزمات السياسية والأمنية في ظل إرث طويل من الحكم العسكري. وفي هذا السياق، جاءت حرب أبريل حصيلة تفاعل هذه الاختلالات، فيما عمّق انقلاب 2021 أزمتها وأضعف فرص معالجتها سياسياً ومؤسسياً.

## الكلية الإنسانية

دمرت الحرب المنازل والبنية التحتية والمرافق الصحية والتعليمية ومصادر الرزق، وأجبرت أكثر من 11 مليون شخص على النزوح داخل السودان، فيما لجأ أكثر من 3.9 مليون إلى دول الجوار، ليرتفع إجمالي من اضطروا إلى مغادرة منازلهم إلى نحو 15 مليون شخص، وسط تفاقم الأزمة الإنسانية وتحذيرات أممية من المجاعة في مناطق عدة.

تراكمت هذه الكلفة بفعل الحرب والانتهاكات والدمار الذي أصاب مؤسسات الدولة والاقتصاد، فيما أسهم الانقلاب في إضعاف المسار السياسي القادر على احتواء الخلافات قبل تحولها إلى قتال، وأقصى المدنيين عن مراكز القرار في مرحلة كانت تتطلب رقابة فعالة وتسوية سياسية. ويحذر الشريف من استخدام إخفاقات القوى المدنية أو هشاشة الاقتصاد لتخفيف مسؤولية الأطراف المسلحة عن قراراتها. فالأزمات السابقة على الحرب تفسر جانباً من هشاشة الدولة، لكنها لا تلغي مسؤولية من اختاروا اللجوء إلى القوة العسكرية أو واصلوا القتال.

## شروط السلام

تُظهر التجربة أن إعادة رئيس وزراء أو تشكيل حكومة لا تكفي لاستعادة الانتقال المدني إذا ظلت مراكز القوة المسلحة قادرة على تعطيل قراراتها. كما أن وقف إطلاق النار، على ضرورته، لا يضمن وحده سلاماً مستداماً ما لم يُربط بمسار سياسي يعالج مستقبل المؤسسات العسكرية، والرقابة على مواردها، والمساءلة عن الانتهاكات.

ويقترح الشريف أن تبدأ التسوية بوقف إطلاق نار مراقب، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، على أن تتبعها عملية سياسية وأمنية قابلة للتنفيذ. وهو يميز بين التفاوض مع حامي السلاح لإنهاء الحرب، ومنحهم شرعية سياسية أو حصصاً في الحكم لجرد امتلاكهم القوة المسلحة.

ويقضي المسار الأمني معالجة قضايا القيادة والسيطرة، ووضع جدول واقعي لإصلاح القطاع الأمني، وبناء جيش وطني موحد يخضع لسلطة مدنية دستورية، وإنهاء التشكيلات العسكرية الموازية وفق ترتيبات واضحة. كما يتطلب إخضاع الإنفاق والأنشطة الاقتصادية العسكرية للرقابة العامة، إلى جانب مسار مستقل للمعدالة الانتقالية يضمن حقوق الضحايا والمحكمة العادلة.

ويحذر الشريف من أن تغيير القائد وحده لن يكون كافياً إذا بقيت البنية التي تسمح لأي قيادة عسكرية بالاحتفاظ بامتيازات سياسية واقتصادية خارج الرقابة، فالإصلاح المستدام لا يقوم على إعادة توزيع النفوذ بين القادة، بل على تغيير القواعد التي تمنح القوة المسلحة قدرة على التحكم في الدولة.

أما القوى المدنية، فتواجه مهمة بناء قيادة أكثر تمثيلاً وتوافقاً، وبرنامج عملي للانتقال والسلام والعدالة والإعمار. ويظل دور الفاعلين الإقليميين والدوليين مهماً في دعم وقف الحرب والضغط من أجل التزامات قابلة للتحقق، لكن الضمانات الخارجية لا يمكن أن تحل محل مؤسسات مدنية منظمة وقادرة على إدارة الدولة.

## إنذارات مبكرة

بعد ثلاثة أشهر فقط من انقلاب أكتوبر، كان وراق يحذر من تنازع الإيرادات داخل السلطة، وهشاشة أجهزة الدولة، ومخاطر وجود قوتين عسكريتين في العاصمة. لا تثبت هذه التحذيرات أن الحرب كانت حتمية، لكنها توثق أن بعض المخاطر التي ظهرت بوضوح في أبريل 2023 كانت مطروحة في وقت مبكر.

وفي الذكرى الخامسة للانقلاب، أعاد التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، في بيان صدر في 25 أكتوبر 2026، التأكيد على أن الانقلاب أجهض فرصة بناء دولة مدنية ومهدّد للحرب. ودعا التحالف إلى وقف القتال وحماية المدنيين ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات وإطلاق عملية سلام شاملة. ويعكس البيان استمرار القراءة السياسية التي تربط بين الانقلاب والحرب، لكنه يظل موقفاً صادراً عن التحالف، لا دليلاً مستقلاً على السببية.

تكشف تجربة السنوات الخمس أن إسقاط الشراكة المدنية لم ينه التنافس على السلطة؛ بل أبقاء داخل بنية عسكرية مزدوجة، من دون مؤسسات مدنية قادرة على فرض تسوية. ومن هنا، فإن إنهاء الحرب لا يتوقف على اتفاق بين القيادات المسلحة وحدها، بل على تغيير العلاقة بين السلاح والدولة، بحيث تخضع القوة العسكرية لسلطة دستورية مدنية، وتدار الموارد العامة عبر مؤسسات خاضعة للمساءلة.

تتجلى الكلفة السياسية الأعمق لانقلاب أكتوبر في تعطيل الانتقال وإهدار فرصة معالجة اختلالات تراكمت حتى انفجرت حرباً يتحمل المدنيون العبء الأكبر من خسائرها.



# مبارك أردول.. لعنة موتى «شمال الوادي» أم لعنة التبر؟



حباً في الإقليم، وإنما لأن وزارة المعادن التي تتبع لها الشركة تقع ضمن حصة حركة جيش تحرير السودان وزعيمها مناوي. وكل ذلك من باب «كسیر الثلج»، بحسب التعبير الشعبي.

وعندما استجوب أردول حول ملابسات إرغام الشركات على دفع أموال بطرق غير سليمة، من قبل رئيس الوزراء وقتها عبدالله حمدوك، اعتذر قائلاً: «ما كنت عارف ده غلط».

ومن بين ما استدعي في مواجهة أردول وربطه بمقتل المعدنين، التسريبات الصوتية التي انتشرت سابقاً، ويتحدث فيها أردول متعرضاً لقائد الجيش، الفريق أول عبدالفتاح البرهان، بالشتم وبعض الأوصاف غير اللائقة، بينما كان هو ورفاقه في الطريق إلى لقاء قيادات في الحكومة المصرية. والمفارقة أن من بين مرافقي أردول نور الدائم طه، وزير المعادن الحالي، لكن أردول نسب المحادثة المسربة إلى الذكاء الاصطناعي.

غير أن التسريبات الأشهر نشرها الناشط مجاهد بشري، وتحدث فيها أردول عن صفقات تجارية وعلاقات مع الاستخبارات العسكرية، وكشف العلاقة بينه وبين الفريق أول شمس الدين كباشي، الذي ينادونه بـ«عمك» في المحادثات.

ومن بين التسريبات المدهشة المتعلقة بأردول، والتي استُعدت مع حادثة المعدنين، محادثة مع أحد مساعديه في الحزب بامرءه فيها بشراء صحيفة أوردت خبراً عن خلافه مع البرهان والاتجاه إلى إغفائه من منصب مدير الشركة السودانية للموارد المعدنية. وقال في المحادثة: «جاتني أفكار خبيثة».

وتلخصت الأفكار الخبيثة في شراء الصحيفة والصحفي وتوجيهها ضد أعدائه، مستفيداً من الثروة التي جمعها من تجارة الذهب. لكن البيعة لم تكتمل، بعد تمسك الصحفي بموقفه المهني من أردول.

## ابن الهامش ومقتل أبناء الهامش

الملابسات التي أدت إلى غضبة أردول وظهوره في مقطع الفيديو متفعلاً ومهدداً الآخرين مفهومة ومبررة؛ لأن الواقعة والتهمة تضربان في عمق الدعاية السياسية التي يعتمد عليها في مسيرته الحالية ومستقبله السياسي معاً، وهي الدفاع عن قضايا الهامش والمهمشين. ولما كان ضحايا شمال الوادي جميعاً من أبناء الهامش، كانت الاتهامات بالضلوع في قتلهم أكثر إيلاًماً لأردول. ولما كانت مرتبطة بالتعددين والذهب والاستثمارات المصرية والطيران المصري، كانت أشد إجحاً له. وعلى الرغم من عدم توافر أدلة حقيقية، توافرت قرائن وبيئة كافية لصناعة «حدث».

وكل ذلك جعل من يبني خطابه السياسي على العدالة الاجتماعية والدفاع عن أبناء الهامش يبدو غير مهتم بالعدالة الاجتماعية لأطفال وشباب سودانيين في مناطق تعددين شديدة القسوة، تبلغ ذروتها بقتلهم دون إكتراث. ومن يصدر نفسه مدافعاً عن أبناء الهامش يُتهم بالاشتراك في قتل أبناء الهامش. لذلك، كانت غضبة أردول ضاربة، وتهديداته مباشرة، إذ قال لأحدهم: «عندي تاشيرة شينغن وح أجيك في فرنسا».

## أردول: السياسة مقابل الذهب

يتفق كثير من المراقبين على أن شخصية أردول السياسية تجلت بعد توليه منصباً حكومياً، هو منصب مدير الشركة السودانية للموارد المعدنية، وأنه سقط في الامتحان الأول، على حد رأيهم، عندما تحول إلى رجل أعمال ومستثمر أكثر من كونه سياسياً، متنازلاً عن الشفافية التي تتطلبها «السياسة» لصالح المؤامرات والأفكار الخبيثة، كما ذكر في كلمة مسربة، التي تنتشر في أوساط المنافسة التجارية.

ودائماً ما يستشهد المراقبون بموقفه من الديمقراطية، عندما دعم اعتصام القصر وطالب الفريق البرهان أو الجيش بالاستجابة لمطالب المعتصمين بالإطاحة بالحكومة المدنية عن طريق الانقلاب. وكان ذلك الاعتصام الذي ردد قاداته، من منصة محروسة من الأجهزة الأمنية، هتافات: «البيان البيان يا برهان» و«حلها حلها يا برهان».

ومنذ ذلك الوقت، أصبح أردول مقرباً من العسكريين، وفي مقدمتهم الفريق أول شمس الدين كباشي والاستخبارات العسكرية.

وأردول، الذي أسس حزباً باسم التحالف الديمقراطي للعدالة الاجتماعية، أراد من خلاله الاستمرار في تقديم نفسه على أنه منحاز إلى العدالة الاجتماعية وإنصاف المهمشين، غير أنه بات يُصنر إلى الرأي العام السوداني صورة رجل أعمال جمع ثروة طائلة، أكثر من صورة سياسي يدافع عن العدالة الاجتماعية.

كما باتت صورته، في نظر منتقديه، صورة شخص يخوض غمار السياسة لتحقيق مصالح شخصية وجمع ثروة من الذهب، مستفيداً من كونه ينتمي إلى مناطق مهمشة وفقيرة، ومن خلفيته السياسية التي تأسست حديثاً في الحركة الشعبية، التي ظلت ترفع السلاح في وجه الحكومات المركزية في الخرطوم من أجل إزالة التهميش عن المواطنين في جنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق وغيرها من المناطق. لذلك، ينظر غالبية المراقبين وقطاعات من الرأي العام السوداني إلى أردول باعتباره رجلاً استبدل السياسة بالذهب.

كارثة مقتل شباب سودانيين في مناطق التعدين».

ومن بين العوامل الأخرى التي ذكرها المصدر أن أردول سعى في السنوات الأخيرة إلى إبعاد منافسيه التجاريين من السوق المصري المتعلق بالذهب، ولا يُستبعد أن يكون المنافسون التجاريون وراء الزج باسم أردول والشركة التي يديرها في أحداث شمال الوادي.

والحافاً بما سبق، أشار المصدر إلى أن علاقات أردول التجارية في دولة الإمارات محدودة، لجهة أنها محتكرة لرجال أعمال أكبر وزناً منه، ويصعب عليه منافستهم، أمثال هشام السوياط ومجاهد عبدالله سهل وأسامة داوود، على حد قوله.

وردأ على سؤال بشأن علاقة أردول بالسوق القطري، قال: «علاقة قطر بالاستثمار في الذهب السوداني جديدة، ابتدئها إسلاميون بعد أزمة العلاقات مع الإمارات بعد الحرب، ولا أعتقد أنهم سيسمحون لأردول وأمثاله، الذين ولجوا مجال الاستثمار من بوابة السياسة، بالدخول إليه بسهولة».

ومما سبق، يظهر جلياً أن سمعة أردول السياسية رهينة بالمنافسة التجارية التي تستخدم أدوات صدئة، تترك آثاراً قبيحة في مسيرته السياسية، وقد تصل ربما إلى حد الإعدام السياسي.

## «الصمت».. الأب الشرعي للإشاعات

ما لم يكن متوقعاً في حادثة مقتل أكثر من 150 شاباً سودانياً بنيران الطائرات هو الصمت الحكومي الذي أعقب الحادثة، فعلى الرغم من انتشار الخبر في الوسائط الإعلامية المحلية والدولية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، أثرت الحكومة الصمت، ولم تصدر تعليقا إلا بعد مرور أكثر من 48 ساعة على الحادث.

وقد بلغ الأمر حدّاً تحول فيه الصمت الحكومي إلى حدث أكبر من الحدث نفسه. ومعلوم أن الصمت في مثل هذه الحالات يتحول إلى أب شرعي للإشاعات، والأهم من ذلك أنه يتيح ربط أحداث قديمة بالحادث الجديد. وهذا ما وقع فيه مبارك أردول وشركة «ديب ميتالز» بالضبط، في سياق ما جرى للشباب المعدنين.

وفعلياً، بحث رواد موقع فيسبوك ومنصة «إكس» وغيرهما عن مجرم تُعلق عليه التهمة، فلم يجدوا أفضل من مبارك أردول وشركة «ديب ميتالز» التي ارتبطت به، واستدعوا جميع المخالفات

والإتهامات والتسريبات السابقة المتعلقة بالسياسي ورجل الأعمال في مجال التعدين: مبارك أردول.

ولم تسلم من هذه الاستدعاءات حتى ملابسات وفاة رئيس مجلس إدارة شركة «ديب ميتالز» وشريك أردول، عمر النمر.

وفي الحقيقة، لا يصعب على المراقب تتبّع المعارك الكثيرة التي خاضها أردول، مدافعاً عن نفسه في مواجهة اتهامات أو مقديماً تبريرات للأخطاء التي تتسرب من بين يديه. وأهمها الخطأ الذي كلفه اعتذاراً شهيراً في سبيل الحفاظ على مصالحه؛ ونعني المخالفة التي ارتكبتها في جمع أموال لصالح تنصيب حاكم إقليم دارفور، مني أركو مناوي، عندما طلب أموالاً من شركات التعدين ومن رجال أعمال يعملون في المجال، وهو مدير الشركة السودانية للموارد المعدنية، وأمرهم بأن تُرسل إلى حساب موظف في الشركة.

وكانت تلك أموال ضخمة، بحجة المشاركة في حفل تنصيب حاكم إقليم دارفور. وانكشف السر لاحقاً، إذ إن تصرف أردول لم يكن بدافع محبة حاكم الإقليم مناوي، ولا

**مصادر متطابقة أكدت وجود علاقات تصاعدت مؤخراً تجمع بين مبارك أردول ورجال أعمال مصريين مهتمين بقطاع التعدين والمعادن السودانية، وخاصة معدن الذهب. وقال أحد المصادر: «أردول ضيف مهم على موائد وفي محافل رجال الأعمال المصريين المهتمين بتعدين الذهب في السودان وشراؤه وتصديره»**

على وجهه غضب شديد، وبانفعال لا يلبق بمن يقول إنه «سياسي»، وبعبارات تهديد صريحة، ظهر مبارك أردول في بث مباشر على منصة فيسبوك، عقب كارثة مقتل أكثر من 150 من المعدنين السودانيين شمال الوادي، بعد استهدافهم عبر طيران مصري.

ولم تتفجر غضبة أردول على فيسبوك بسبب مقتل هؤلاء الشباب السودانيين، وإنما بسبب اتهامات وجهها إليه ناشطون، مفادها أنه ضالع في صفقة التعدين السودانية المصرية على حدود البلدين، في المنطقة التي وقعت فيها الكارثة، وأن الشركة المصرية السودانية «ديب ميتالز»، التي يُعد أحد النافذين والمتنفذين فيها، من بين الشركات التي ستستثمر في الأرض التي قتل فيها أبناء السودان البسطاء.

هدد أردول ناشطين بالملاحقة والانتقام منهم، حتى وإن كان بعضهم في أوروبا. وبدورهم، بادلوا تهديداته بتهديدات مشابهة، من بينها الكشف عن فضائح أخرى مخبأة، وعن علاقات مشبوهة بينه وبين رجال أعمال مصريين وغير مصريين، وعن صفقات استغل فيها أردول نفوذه وعلاقته بالعسكريين، وفي مقدمتهم الفريق أول شمس الدين كباشي. كما اتفقوا جميعاً على سرد وقائع وتسريبات فضائحية ظهرت مؤخراً، وكان أردول طرفاً فيها.

والملاحظة المهمة أن المعركة التي بدأها أردول غاضباً أظهرته سياسياً شديد الاهتزاز، مثقلاً بالهفوات، ومكتالِباً على المصالح الشخصية وجمع الثروة المالية، مستغلاً في ذلك وجوده في المشهد السياسي الذي تصاعد بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، وبعد اندلاع حرب 15 أبريل.

## لماذا أردول؟

أو لماذا الربط بين أردول ومقتل الشباب السودانيين في شمال الوادي؟. للدقة والأمانة المهنية، لم تجد (ديسمبر) ما يؤكد علاقة أردول أو شركة «ديب ميتالز» بالكارثة التي وقعت شمال الوادي، أو ما يعزز ما ذهب إليه المؤثرون على فيسبوك. غير أن مصادر متطابقة تحدثت إلى (ديسمبر) أكدت وجود علاقات تصاعدت مؤخراً، تجمع بين مبارك أردول ورجال أعمال مصريين مهتمين بقطاع التعدين والمعادن السودانية، وخاصة معدن الذهب.

وقال أحد المصادر: «أردول ضيف مهم على موائد وفي محافل رجال الأعمال المصريين المهتمين بتعدين الذهب في السودان وشراؤه وتصديره».

والأهم من ذلك علاقة أردول بالشركة السودانية المصرية «ديب ميتالز»، وهي علاقة أثارت كثيراً من الغبار، ويكتنفها غموض لم تُزلْه البيانات الكثيرة التي صدرت عن «ديب ميتالز» وعن وزارة المعادن، وخاصة فيما يتعلق بعلاقة أردول بالشركة المصرية السودانية. وعلى الرغم من نفيه المتكرر أنه ليس من حملة الأسهم، وأنه مدير للشركة لا غير، فإن الانتقادات والاتهامات لم تتوقف في حق أردول، وخاصة شبهة استغلال النفوذ الحكومي، أو على الأقل نفوذه الرسمي السابق في قطاع التعدين، عندما تولى منصب مدير الشركة السودانية للموارد المعدنية، وهي الذراع الحكومية الرسمية في قطاع التعدين.

وقال مصدر: «الاتهامات ظلت تلاحق أردول منذ أن كان مديراً للشركة السودانية للموارد المعدنية، وأولها حادثة جمع تبرعات إجبارية للاحتفال بتنصيب حاكم إقليم دارفور. وبعد مغادرته المنصب، ارتفعت وتيرة الاتهامات والتسريبات والفضائح؛ لأن أردول دخل إلى عالم التعدين والأموال من السياسة، مما يعزز دائماً تهمة استغلال المنصب أو علاقات المنصب الحكومي السابق في جمع ثروة مالية شخصية، دون الاهتمام بالشفافية المطلوبة للعمل العام».

وذهب المصدر إلى الإجابة عن السؤال مباشرة: لماذا كان أردول أول المتهمين من قبل الناشطين في كارثة مقتل المعدنين السودانيين؟ حيث أشار إلى علاقة أردول السابقة برجال أعمال مصريين، وإدارته لاستثمار مصري سوداني، وأضاف: «عوامل أخرى دفعت أردول إلى واجهة

**بحث رواد موقع فيسبوك ومنصة «إكس» وغيرهما عن مجرم تُعلق عليه التهمة، فلم يجدوا أفضل من مبارك أردول وشركة «ديب ميتالز» التي ارتبطت به، واستدعوا جميع المخالفات والإتهامات والتسريبات السابقة المتعلقة بالسياسي ورجل الأعمال في مجال التعدين، مبارك أردول**



## حين يصبح المنشور جريمة

## تعديل المادة (51) ومصادرة الإعلام الرقمي في زمن الحرب السودانية



شيماء تاج السر، المحامية

في التاسع عشر من أكتوبر 2026، نشرت الجريدة الرسمية السودانية ملحقاً حمل بين طياته المرسوم المؤقت رقم (7) لسنة 2026. وهو مرسوم لم يمر عبر برلمان منتخب، ولم يخضع لنقاش عام واسع، لكنه حمل في طياته تعديلاً على المادة (51) من القانون الجنائي لسنة 1991، تلك المادة التي طالما ظلت عضا غليظة في يد السلطة، تُستخدم لمعاقبة من يُتهم بتقويض النظام الدستوري، بعقوبات تصل إلى الإعدام أو السجن المؤبد.

التعديل الجديد لم يغيّر العقوبة، بل أضاف عبارة صغيرة الحجم، كبيرة الأثر: «بما في ذلك النشر عبر الوسائط الإلكترونية أو الإعلامية». عبارة واحدة كافية لتدخل كل من يكتب منشوراً على فيسبوك، أو يعلّق على خبر في واتساب، أو ينشر مقالاً في صحيفة رقمية، تحت مظلة جريمة كان يُفترض أنها مخصصة لمن يحمل السلاح ضد الدولة أو يتآمر مع قوة أجنبية.

هذا التعديل لم يأت من فراغ، بل أتى في وقت يشهد فيه السودان حرباً مستعرة منذ أبريل 2023، أطاحت بمعظم المؤسسات الإعلامية التقليدية، وأغلقت الصحف الورقية أبوابها، وهجر مئات الصحفيين مكاتبهم. في هذا الفراغ، تحولت المنصات الرقمية إلى الساحة الوحيدة المتبقية للمعلومة والنقاش والرأي. ملايين السودانيين داخل البلاد وخارجها يعتمدون على فيسبوك ومنصة X وواتساب وتلغرام لمتابعة أخبار الكصف، ومعرفة أماكن الاشتباكات، وتوثيق الانتهاكات، ونبادل التعازي، والتعبير عن الغضب أو الأمل.

أصبح الإعلام الإلكتروني بالضرورة، لا بالاختيار، وانتقلت الصحافة بمفهومها المهني هي الأخرى إلى الشاشات، حيث يكتب الصحفيون مقالاتهم ويحللون الأحداث، وحيث يمارس المواطن العادي، الذي لم يتدرب في كلية إعلام، دور الناقل والمعلق والشاهد.

في هذا السياق، يأتي التعديل ليقول شيئاً واحداً واضحاً: هذا الفضاء الرقمي، بكل ما فيه من صوت وصورة وكلمة، لم يعد خارج حسابات السلطة. كان يمكن سابقاً الادعاء بأن المادة (51) تخص الأفعال المادية: التخطيط، والاتفاق، والاتصال بقوة معادية، أو استخدام القوة. أما الآن، فإن النشر نفسه، مجرد النشر، يمكن أن يُدرج ضمن الأفعال التي تقوض النظام الدستوري. والسؤال الذي يفرض نفسه: كيف يمكن لمنشور على فيسبوك، كتبه مواطن في مدينة أمّنة نسبياً، أو صحفي في المنفى، أن يقوض نظاماً دستورياً؟

الإجابة تكمن في اتساع التعريف وغباب الضوابط. فالمادة (51) ما تكن يوماً نصاً محكماً، بل ظلت مطاطة تسمح بتأويلات واسعة. وإضافة النشر الإلكتروني إليها لا تعني أن كل منشور سيحاكم صاحبه بالإعدام، لكنها تعني أن أي منشور يمكن، إذا أرادت السلطة، أن يدخل في دائرة الاشتباه. وحين يكون الاشتباه بيد سلطة الأمر الواقع، فإن الخوف لا يكون من العقوبة نفسها، بل من احتمال الوقوع تحت طائلتها.

ولكن صريحين: لم يكن هذا التعديل بهدوء لولا أن السلطة القائمة ترى في النشر الإلكتروني تهديداً حقيقياً. ليس لأن النشر الإلكتروني سلبي بطبيعته، بل لأن دوره الإيجابي هو الأكبر. فالمنشورات الرقمية وثّقت جرائم الحرب، وأظهرت فساداً، وكشفت انتهاكات، ونقلت أصوات النازحين الذين لا تصلهم الكاميرات. والصحفيون السودانيون الذين لم تعد لديهم صحيفة ورقية تحميهم أو تعرض قضايهم وجدوا في منصاتهم الرقمية مساحة لممارسة المهنة. أما المواطن العادي الذي شاهد جريمة في حيه، فلم يعد بحاجة إلى صحفي ليسمع صوته، بل صار بإمكانه نشر مقطع فيديو أو كتابة شهادة. هذا هو الدور الإيجابي: إعلام بديل مضاد ومواز يكسر احتكار الرواية. وهذا بالضبط ما تخشاه السلطة. لذلك، لم تستهدف الأخبار الكاذبة، بل استهدفت النشر نفسه، بغض النظر عن مضمونه، حين أدرجته تحت مادة عقوبتها الإعدام.

ولأن التعديل لا يعمل في فراغ، فلننظر إلى ما يحدث على الأرض. ففي الرابع من يناير 2026، أصدرت محكمة جنابات دنقلا حكماً على المواطن (أ. م) بغرامة مليوني جنيه سوداني أو السجن ستة أشهر. التهمة: منشور على فيسبوك وصف فيه رئيس مجلس السيادة بأنه «نصف رجل ونصف قائد».

اعتبرت المحكمة المنشور إساءة بموجب المادة (26) من قانون جرائم المعلوماتية، لا بموجب المادة (51). لكن الحكم كشف المنطق نفسه: الكلمة على فيسبوك أصبحت قضية جنائية. هذا ليس تقويضاً للنظام الدستوري بالمعنى الحرفي، ولا إثارة لحرب ضد الدولة، لكنه خطوة على الطريق. والخطوة التالية، بعد تعديل المادة (51)، ستكون أسهل. فمن اعتاد أن يعاقب على كلمة لن يجد صعوبة في أن يعاقب على جريمة كاملة.

وفي نوفمبر 2025، أصدرت محكمة الدويم حكماً بالإعدام على متهم بتهمة معاونة مليشيا الدعم السريع على تقويض النظام الدستوري وإثارة الحرب ضد الدولة، بموجب المواد (50/51/26). يُظهر هذا الحكم كيف تُستخدم هذه المواد كحزمة واحدة. وحين تُضاف إلى الحزمة عبارة «النشر عبر الوسائط الإلكترونية»، فإن كل من يكتب عن الحرب، أو ينتقد القائد العام، أو حتى يعيد نشر خبر لا يعجب السلطة، يصبح مهدداً بأن يُدرج اسمه في بلاغ تحت المادة (51). المشكلة ليست في أن السلطة سنت قانوناً، بل في أن هذا القانون جاء من سلطة أمر واقع، لم تُنتخب ولا تمثل إلا نفسها، وتقاتل من أجل البقاء. حكومة الحرب لا تحتاج إلى قوانين تحمي الحريات، بل إلى قوانين تحمي نفسها. والتعديل على المادة (51) هو بالضبط ذلك: أداة دفاع سياسي ممتعة بلغة قانونية.

ولهذا، فإن الانتقاد لا يقتصر على سوء التطبيق أو التأويل الخاطي، بل يمتد إلى شرعية التعديل نفسه. من يملك حق تعديل قانون جنائي في بلد مزقه الحرب، وحكومته تسيطر على أقل من نصف أراضيه، وبرلمانه معطل أو شكلي؟ من يملك السلاح؟ وهذا ليس أساساً شرعياً لأي قانون.

ولننظر إلى التثوّع في التعديل نفسه، بنص التعديل على أن النشر الإلكتروني يُدرج ضمن الأفعال التي قد تندرج تحت المادة (51)، لكنه لا يحدد ما هو النشر الذي يثير الحرب ضد الدولة. هل هو كل نشر، أم النشر الذي يحتوي على أخبار كاذبة؟ ومن يحدد الكذب؟ هل هو النشر الذي يثير الحرب ضد الدولة، أم كل انتقاد للجيش أو حكومة الأمر الواقع؟ النص لا يجيب، بل يترك الباب مفتوحاً لكل تأويل.

وفي غياب قضاء مستقل، وبعد أن فقدت المؤسسات القضائية 95% من وظائفها منذ بداية الحرب، وفق تقارير دولية، سيكون التأويل بيد النيابة العامة التي تُعيّنها السلطة، وأمام قضاة يعملون في ظروف استثنائية تحت ضغط الحرب والانقسام. النتيجة قانون لا يحتاج إلى إدانة فعلية ليكون فعالاً؛ فمجرد وجوده كاف لإسكات الأصوات. هذا ما يسميه خبراء حقوق الإنسان «الأثر المُبرّد»: لا تحتاج إلى سجن كل صحفي؛ يكفي أن تسجن واحداً أو اثنين، أو أن تفتح بلاغاً ضد ثالث، حتى يفكر الباقون مرتين قبل النشر.

وهنا يبرز السؤال الأهم: أين تقف المواثيق الدولية من كل هذا؟ السودان طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تكفل المادة (19) منه حرية التعبير، ولا تسمح بتقييدها إلا إذا كانت القيود محددة بالقانون، وضرورية ومتناسبة مع هدف مشروع. والمادة (51) بعد التعديل لا تستوفي هذه الشروط؛ فهي ليست محددة، لأنها لا تحدد ما هو النشر الذي يعاقب عليه. وليست متناسبة، فعقوبة الإعدام على منشور إلكتروني هي أقصى درجات عدم التناسب. وهدفها ليس الأمن القومي بالمعنى الضيق، بل حماية نظام سياسي.

ويكفل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، في مادته التاسعة، حرية التعبير، ويشترط أن تكون أي قيود عليها قانونية وضرورية. والتعديل ليس قانونياً بالمعنى الديمقراطي، لأنه صدر بمرسوم، وليس ضرورياً، لأن السلطة لم تقدم دليلاً على أن النشر الإلكتروني في حد ذاته يهدد وجود الدولة. أما القانون الدولي الإنساني، الذي ينطبق على النزاعات المسلحة، فيحمي الصحفيين المدنيين

**التعديل الجديد لم يغيّر العقوبة، بل أضاف عبارة صغيرة الحجم، كبيرة الأثر: «بما في ذلك النشر عبر الوسائط الإلكترونية أو الإعلامية».**  
**عبارة واحدة كافية لتدخل كل من يكتب منشوراً على فيسبوك تحت مظلة جريمة كانت مخصصة لمن يحمل السلاح ضد الدولة أو يتآمر مع قوة أجنبية**

بوصفهم أشخاصاً محميين، ويمنع استهدافهم. لكن التعديل لا يستهدف الصحفيين كاشخاص، بل يستهدف فعل النشر، وهو ما يجعله أكثر خطورة؛ إنه لا يقتل الصحفي، بل يقتل الصحافة نفسها. وفي تقرير للبيعة المشتركة لتقصي الحقائق التابعة للاتحاد الإفريقي، صدر في أكتوبر 2025، وُصفت البيئة الإعلامية في السودان بأنها «من بين الأكثر خطورة في المنطقة»، مع تسجيل مقتل 11 صحفياً، واختفاء 6 آخرين، واعتقال 16 منذ بداية الحرب. هذه ليست أرقاماً مجردة، بل أرواح. والتعديل الجديد يضيف طبقة أخرى من الخطر: فلم يعد الصحفي بحاجة إلى أن يكون في خط النار ليموت، بل يكفي أن ينشر.

والمواطن العادي، الذي لم يحمل سلاحاً ولم ينتم إلى أي فصيل، أصبح أيضاً في مرمى القانون. فهو يكتب منشوراً عن قصف حي سكني، أو يعلّق على خطاب سياسي، أو يشارك خبراً عن مجاعة، ثم يجد نفسه متهمًا بتقويض النظام الدستوري».

لا يمكن فصل هذا التعديل عن سباقه الأوسع: حرب مستمرة، وسلطة غير شرعية، وإعلام تقليدي منهار، وقضاء رقمي هو المتنافس الوحيد، ومحاولة يائسة لتنظيم هذا الفضاء بالقوة. لم تكن المادة (51) يوماً أداة عدالة، بل أداة سلطة. والتعديل الجديد يعيد تأكيد ذلك.

لكن الأخطر أن السلطة في زمن الحرب لم تعد بحاجة إلى تبرير، ولم تعد بحاجة إلى محاكمة عادلة، ولا إلى قاض مستقل، ولا إلى رأي عام. يكفي أن تنشر التعديل في الجريدة الرسمية، ويترك الباقي للخوف. والخوف، في النهاية، هو السلاح الأكثر فعالية، لكنه أيضاً السلاح الذي يولد المقاومة. فحين يصبح كل منشور جريمة، يصبح كل كاتب متهمًا، وحين يصبح كل كاتب متهمًا، يصبح كل صمت نواظراً. والسودان، الذي أنتج صحافة رقمية حية في أحلك أيامه، لن يصمت بسهولة.

ومهما ضاقت المساحة واشتد الخناق، فإن الشرفاء من السودانيون لن يتوقفوا عن قول «لا للحرب»، ولن يتوقفوا عن الدعوة إلى السلام والاستقرار، ولن يتوقفوا عن توثيق الانتهاكات التي يرتكبها الطرفان على حد سواء. هذه ليست مهمة سياسية ولا شعاراً حزبياً، بل واجب إنساني وأخلاقي يفرضه الدم الذي سال، والبيوت التي هُدمت، والأرواح التي فقدت.

فحين تعجز المؤسسات عن حماية الناس، يبقى الأفراد صوتاً للضحايا، وشاهدًا على الجرائم، وحاملاً للامل في غد أفضل. إن توثيق الانتهاكات ليس عملاً عادئياً ضد طرف بعينه، بل هو دفاع عن الحقيقة ذاتها، وعن حق الضحايا في أن تُروى مأساتهم. وعن حق السودان في أن يُكتب تاريخه بأقلام أبنائه، لا بأقلام من يريدون طمس معالم الجريمة.

ومن يراقب المشهد السوداني عن كثب يدرك أن الصحفيين والمواطنين الذين يوثقون الانتهاكات، سواء عبر منصاتهم الرقمية أو من خلال شهاداتهم المباشرة، إنما يمارسون أبسط حقوقهم الإنسانية: الحق في المعرفة، والحق في التعبير، والحق في رفض الظلم.

ولن تنجح القوانين المقتدة، ولا المراسيم المفاجئة، ولا أحكام الإعدام المعلبة، في إسكات هذا الصوت؛ لأن الحقيقة، عندما تُكتب بحبر الشهداء، تصبح أقوى من كل المحاكمات.

فالسودان، الذي أنتج صحافة رقمية حية في أحلك أيامه، وانتج مواطنين يحلون هواتفهم كي يوثقوا ما لا تراه الكاميرات الرسمية، لن يصمت بسهولة، ولن يرضى بالحرب بدلاً عن الحياة، ولن يقبل أن يبقى رهينة لمنطق السلاج. إن الشرفاء من السودانيون، في الداخل والمنفى، يعرفون تماماً أن السلام ليس ترفاً، وأن الاستقرار ليس مئة من أحد، وأن توثيق الانتهاكات ليس خيانة، بل هو أعلى أشكال الوطنية وأصدق تعبير عن الانتماء إلى هذا البلد الجريح، الذي يستحق من أبنائه أن يقفوا مع الحق لا مع القوة، ومع الضحايا لا مع الجلادين، ومع الحياة لا مع الموت.

**قانون لا يحتاج إلى إدانة فعلية ليكون فعالاً؛ فمجرد وجوده كاف لإسكات الأصوات. هذا ما يسميه خبراء حقوق الإنسان «الأثر المُبرّد»:**  
**لا تحتاج إلى سجن كل صحفي؛ يكفي أن تسجن واحداً أو اثنين، أو أن تفتح بلاغاً ضد ثالث، حتى يفكر الباقون مرتين قبل النشر**

# قراءة أولية في التعديلات المتعددة لسنة 2026م التي أصدرتها سلطة قائد الجيش

نشرت وزارة العدل التابعة لسلطة قائد الجيش، الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، في الجريدة الرسمية رقم (1982)، الصادرة عن وزارة العدل بتاريخ 19 أكتوبر 2026م، المرسوم المؤقت رقم (7)، الصادر عن ما يسمى مجلس السيادة، والخاص بالتعديلات المتنوعة لسنة 2026م.

سأحاول في الأسطر القادمة تقديم ملاحظات ووجهات نظر حول مرسوم التعديلات المتنوعة، من واقع الاطلاع على السياق العام لمحتواها، بوصف هذا الأمر يقع ضمن نطاق اهتماماتي الخاصة بالشؤون الدستورية والقانونية، رغم عدم تخصصي في أي من مجالات الدساتير أو القوانين، وهو ما سيجعل ما أورده في الأسطر القادمة مجموعة ملاحظات أكثر من كونها نقدًا قانونيًا تخصصيًا بالمعنى العلمي.

أدخل المرسوم المؤقت تعديلات على (6) قوانين، وهي: قانون الثروة النفطية لسنة 1998م، والقانون الجنائي لسنة 1991م، وقانون تنظيم وزارة العدل، وقانون النيابة العامة لسنة 2017م، وقانون الشركات لسنة 2015م، وقانون تفسير النصوص والقوانين لسنة 1974م، وتضمن (17) تعديلاً في كل تلك القوانين.



بقلم: ماهر أبوجوخ

## مادة غير موجودة

استند المرسوم رقم (7)، الصادر عن ما يسمى مجلس السيادة، الموقع عليه بواسطة البرهان والمؤرخ بالثامن من أكتوبر 2026م، إلى أحكام المادة 12 (4) من الوثيقة الدستورية لسنة 2019م، ولكن عند مراجعة نص الوثيقة نجد أن المادة (12) المذكورة تتكون من (3) بنود فقط، تناولت سلطة المجلس واختصاصاته، والمقصود بإجراء الاعتماد، والية اتخاذ القرار بالتوافق أو موافقة الثلثين، وبالتالي لا يوجد بند (4) في هذه المادة، وهو ما يطرَح سؤالاً: «أين هي المادة التي استند إليها المرسوم المؤقت؟».

أورد العدد رقم (1960) من الجريدة الرسمية، الصادرة عن سلطة قائد الجيش والمؤرخة في 15 فبراير 2025م، «الوثيقة الدستورية لسنة 2025م»، التي أدخلت (15) تعديلاً على أحكام المادة (12)، تمثلت في جوهرها في منح سلطات واسعة لمجلس السيادة، مقابل تقليص سلطات مجلس الوزراء. ونص التعديل الخامس عشر على بنود هذه المادة على إضافة بند جديد حمل الرقم (4)، منح مجلس السيادة سلطة إصدار تشريعات مؤقتة «لأمر عاجل»، على أن يُعرض ذلك التشريع المؤقت على السلطة

التشريعية الانتقالية فور انعقادها،

فاذا أجيَز أصبح قانونًا نافذًا، وفي

حال رفضه يُلغى دون أثر رجعي.

هذا يقودنا إلى الخلل الأول في

شكل المرسوم (7)، باستناده إلى

أحكام المادة 12 (4) من الوثيقة

الدستورية لسنة 2019م، في حين أن

المقصود المادة 12 (4) من الوثيقة

الدستورية لسنة 2025م، وهو خطأ

فات على الجهات القانونية لدى

البرهان أو وزارة العدل.

## الأمر العاجل

لم تذكر المنصات الإخبارية

الرسمية أو الإعلامية، خلال شهري

سبتمبر وأكتوبر الجاريين، تداول

مجلس البرهان أو إقراره لأي

تعديلات على القوانين، مع التنبيه إلى وجود معلومات مسربة

لإعلاميين مرتبطين بالجيش، أشاروا إلى ترؤس البرهان للمؤسسة

السودانية للنقط.

أباحت المادة 12 (4)، ضمن تعديلات 2025م، إصدار مجلس السيادة

مرسوماً مؤقتاً عند وجود «أمر عاجل»، لكن عند الإطلاع على القوانين

السته بتعديلاتها الـ (17)، لا نجد أنها ينطبق عليها فعليًا وصف «الأمر

العاجل». وفي ذات السياق، نجد أن المادة نفسها، وعلى عكس نصوص

دستورية وقانونية مماثلة، لم تنص على تحديد مدة زمنية معينة تلزم

الجهة التشريعية بالنظر في المرسوم المؤقت لاعتماده أو رفضه ووقف

العمل به، وهذا يعني استمراره لشهور أو سنوات أو حتى لعقود.

## فرضية رفض (المرسوم)

من المهم الإشارة إلى أن نقاش المرسوم المؤقت، عند التداول، يُعرض

للموافقة عليه أو رفضه كله، وهو ما يجعل الخيار متاح «للموافقة»

أو «الرفض». ولذلك، دعونا نفترض - على سبيل الجد - أن المرسوم

المؤقت، وعند طرحه على السلطة التشريعية الانتقالية المحددة

بموجب المادة 10 (3) من تعديلات 2025م، والمكوّنة من «مجلسي

السيادة والوزراء»، قد واجه معارضة من رئيس الوزراء وغالبية

مجلسه، فاختاروا التصويت ضده استنادًا إلى أغليبيتهم الميكانيكية

في الاجتماع، فما النتيجة المترتبة على هذا الأمر؟.

نجد أن الجهة صاحبة سلطة تعيين رئيس الوزراء وإعفاؤه، ثم

تعيين الحكومة كلها وإعفاؤها، هي مجلس السيادة، صاحب المرسوم

المؤقت. وبالتالي، فإن حدوث هذا الرفض ستليه مباشرة خطوة

ثانية، هي إعفاء رئيس الوزراء وحل حكومته واستبدالهما باخرين

سيكتسبون الحكمة سريعاً من «قرار الإقالة لمن سبقوهم ممن رفضوا

توجيهات وتعليمات مجلس البرهان».

بالنظر إلى الواقع الفعلي المائل، نجد أن الواقع الدستوري الذي

أشرنا إليه سابقاً، بجانِب التركيبة الشخصية لعضوية وزراء حكومة

سلطة الجيش، لا يشير إلى وجود أي احتمال لرفض طلبات أو أوامر

البرهان. ونستدل في هذا السياق بتفوله على سلطات الحكومة

الأسبوع الماضي، وإلغاء القرارات الاقتصادية، ومسارة وزير المالية

ووزيرة التجارة إلى تنفيذ توجيهاته قبل مشاوره رئيس الوزراء

نفسه؛ لكن الأكثر إدهاشاً أن كبير الوزراء نفسه سارع إلى إصدار

قرارات الغي فيها قرارات حكومته الاقتصادية، عوضاً عن تقديمه

الاستقالة أو حتى دعوة مجلسه للاجتماع لإعلان التعديل أو الإلغاء.

عليه، فإن هذه الواقعة وغيرها من المشاهد السابقة، التي أشارت

إليها صحيفة «ديسمبر» في خبرها الرئيسي بعددها السابق

الصادر يوم 22 أكتوبر 2026م، بناءً على معلومات تحصلت عليها من

مصادر، تؤكد توصيف ما يحدث حالياً باعتباره «توغلاً على سلطات

رئيس الوزراء لصالح قائد الجيش المتطلع والمتعشش للظفر بمسمى

وسلطات رئيس الجمهورية».

**تبرز تعديلات قانون الثروة النفطية أمرين: أولهما تزايد خطوات الانتقال إلى نظام رئاسي تحتكر السلطات فيه عند (رجل واحد)، أما ثانيهما فهو تعزيز سيطرة المؤسسة العسكرية والأمنية على القطاع النفطي، على حساب الكوادر الفنية المتخصصة**

نشير في هذا السياق إلى أن مسار تعديلات الوثيقة الدستورية لسنة 2025م، خاصة المتصلة بمهام وسلطات مجلس السيادة، وإلغاء المادة (74) من الوثيقة الدستورية لسنة 2019م، التي كانت تنص على أيولولة كل صلاحيات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في الدستور أو أي من القوانين، غير المذكورة أو الواردة ضمن صلاحيات مجلس السيادة في الوثيقة الدستورية لسنة 2019م، تؤكد التوجه المتزايد صوب إقرار نظام رئاسي كامل، عوضاً عن النظام البرلماني الذي يجعل القدر الأوسع من السلطات لدى رئيس مجلس الوزراء.

## تعديلات لأكثر من نتيجة

أثارت تعديلات قانون الثروة النفطية

عدة ملاحظات؛ فبخلاف تعزيزها لهذا التوجه بنرؤس البرهان

للمؤسسة السودانية للنقط، تتمثل الملاحظة الأولى في إنشاء المؤسسة

السودانية للنقط، المنشأة بناءً على المادة (18) الجديدة التي أوردها

التعديلات. وثانيها عدم تسمية رئيس الوزراء ضمن عضويتها، رغم

وجود ثلاثة وزراء ضمن عضوية مجلس المؤسسة، وهم وزراء النفط

والعدل والمالية. أما الثالثة فهي نزح صفة الرئيس المناوب الممنوحة

لوزير النفط (أو الطاقة، أو التسمية للوزير المختص حسبما يقتضي

الحال)، وهو ما يجعل الوزير المختص كغيره من الأعضاء بالمجلس،

رغم اختصاصه الوظيفي والمهني. أما الملاحظة الرابعة فهي إضافة

مدير جهاز المخابرات ضمن عضوية مجلس المؤسسة.

بالنظر إلى خلاصة التعديلات في قانون الثروة النفطية، فهي

تقود إلى نقطتين مركزتين: أولهما استمرار تركيز السلطات في يد

الرئيس السبادي، في مقابل تقليص وتهميش دور وسلطات رئيس

الوزراء في النظام السياسي المتشكل بعد تعديلات الوثيقة الدستورية

لسنة 2025م، الذي يتقدم خطوات صوب إعادة إنتاج نظام رئاسي

يحتكر السلطات عند «رجل واحد».

أما ثانيهما، فهو مرتبط بتمدد السيطرة العسكرية والأمنية على

العمل النفطي، على حساب السيطرة الفنية والتخصصية. وهو أمر

يجب ربطه بتحركات متوازية شهدها القطاع النفطي، سواء على

مستوى الشركات، عقب دمج عدة شركات داخل شركة النيل للبترول،

وسيطرة كوادز وعناصر شركة بشائر على المواقع الإدارية العليا،

بداية من المدير العام ومديري الإدارات الرئيسية بشركة النيل للبترول،

كما ورد في عدد صحيفة «ديسمبر» الصادر في 22 أكتوبر الجاري،

أو حتى الشركات العاملة في مجال استيراد البترول، وهي تحركات

ستفضي فعلياً إلى إنتاج «قطط نفطية

سمينة» مرتبطة بالمؤسسات العسكرية

والأمنية بشكل مباشر.

## الإفراط في القوة

حظي التعديل الخاص بالمادة 51

(i) في القانون الجنائي لسنة 1991م،

بإضافة النشر في الوسائط الإلكترونية

وإعلامية ضمن بقية أحكام المادة التي

تعتبر أي شخص مثيراً للحرب ضد

الدولة، ويعاقب بالإعدام أو السجن

المؤبد أو السجن لمدة أقل، مع جواز

مصادرة جميع أمواله، في حالة «إثارة

الحرب ضد الدولة عسكرياً بجمع الأفراد

أو تدريبهم أو جمع السلاح أو العناد أو

يشرع في ذلك أو يحرض الجاني على

ذلك أو يؤيد به بأي وجه»، والتي أضيفت

إليها، طبقاً لهذه التعديلات، عبارة «بما في ذلك النشر

في الوسائط الإلكترونية أو الإعلامية».

وهو نص لا تقتصر خطورته على اعتبار النشر

في الوسائط أو الإعلام جريمة عقوبتها الإعدام أو

السجن المؤبد، وإنما في توسعة مجال استخدام النص

مستقبلاً ليشمل الإعلاميين والصحفيين وأصحاب

الآراء، بوصفهم «يثيرون الحرب ضد الدولة»، فيجدون

أنفسهم في مواجهة فترات انتظار طويلة خلف

القضبان، باعتبار أن هذه الجريمة تتضمن عقوبة لا

يجوز فيها الإفراج عن المتهم بالضمانة العادية. وهو

سيف يتار يطول من يصفقون له، باعتبار أنه سينحر

أقلام خصومهم، ثم ينقلب عليهم في يوم ما إذا دارت

الخلافات السياسية وتحولت المواقف من السلطة في

المستقبل القريب أو البعيد.

حظي تعديل المادة 50 (i) من القانون الجنائي بقدر

واسع من الاهتمام وتبسيط الاضواء عليه، لخطورته

البالغة على فئات واسعة، ومنحاه السياسي وتوجهه

الواضح المعادي للحريات العامة وحرية الصحافة

والرأي والتعبير. لكن، في ذات الوقت، أجد أن التعديل

الخاص بالمادة (11) من القانون الجنائي لسنة 1991م

لم يجد حظه الكافي من التعليق، رغم خطورة ما ورد

فيه، باعتباره يسمح بالإفراط في استخدام القوة بلا

حدود، والتي قد تصل فعلياً إلى شرعة «القتل».

نص مرسوم التعديلات المتنوعة على إضافة بند جديد إلى المادة

(11) من القانون الجنائي، الخاصة بـ«أداء الواجب واستعمال الحق»،

والتي كانت تنص على: «لا يعد الفعل جريمة إذا وقع من شخص ملزم

بالقيام به أو مخول له القيام به بحكم القانون أو بموجب أمر مشروع

صادر من السلطة المختصة، أو كان يعتقد بحسن نية أنه ملزم به، أو

مخول له القيام به».

أضافت التعديلات بنذاً جديداً للمادة، بالرقم (2)، نص على الآتي:

«لا يعد الفعل جريمة إذا صدر من نظامي يتبع لقوة نظامية مكلفة

بمحاربة التهريب أثناء التصدي للمهربين أو مطاردتهم».

وبالنظر إلى هذا النص، فإن خطورته تظهر من سياق صيغته

الفضفاضة؛ فهو يخلط بين «التصدي» و«المطاردة»، كما لا يحدد

حدود وظروف استخدام القوة المجرّمة، بأن يشير، مثلاً، إلى «التعرض

لإطلاق النار» أو «المقاومة المسلحة». ولذلك، فبدلاً من تحديد ما هو

جائز في حال التعامل مع إطلاق النار أو المقاومة المسلحة، باعتبار أن

الأصل عدم استخدامها والتقيّد بها، جاء النص دون هذه الضوابط.

نجد أن النظام الشمولي البائد عمل على إدخال تعديلات في العام

2002م على قانون الإجراءات الجنائية، بغرض منح الشرطة سلطة

استخدام السلاح الناري في تجمعات سلمية تبادر بإطلاق النار

عليه. ولاحقاً، في العام 2017م، وضمن تعديلات قانون الشرطة، مُنح

منسوبي الشرطة حصانة عند قيامهم بأي مهام أثناء تنفيذ الواجب

المفروض عليهم، باشتراط «ألا يتعدى القدر المعقول من القوة لتنفيذ

واجباته أو لتنفيذ القانون، دون دافع آخر للقيام بهذا الفعل».

عند المقارنة بين النصين الواردين في تعديلات مرسوم البرهان

المؤقت وتعديلات 2017م حول استخدام القوة، نجد أن المقارنة تظهر

«الإطلاق دون قيود» في مرسوم البرهان، مقابل التقيد المشروط

ضمن نصوص تعديلات قانون الشرطة لسنة 2017م.

## تعزيز الفساد

تثير التعديلات الواردة في قانوني «تنظيم وزارة العدل

و«الشركات» أيضاً مسألة عدم إخضاع الشركات التي تساهم فيها

الدولة بنسبة تقل عن خمسين في المائة لرقابة وزارة العدل وديوان

المراجعة القومي، وهو توجه يسهم في زيادة فرص الفساد ويعززها

ويعمقها، بجعل الرقابة المالية على مؤسسات الدولة مقتصرة على

الشركات التي تمتلك فيها الدولة نسبة الخمسين في المائة فاكتر،

عوضاً عن الإجراء السابق، الذي كان يُخضع الشركات التي تمتلك

الدولة أسهماً فيها، بعد تعديلات الحكومة المدنية الانتقالية عقب

ثورة ديسمبر، لإخضاع كل الشركات والمؤسسات التي تساهم فيها

الدولة، بأي نسبة من النسب، للرقابة المالية والقانونية لوزارة العدل

وديوان المراجعة القومي.

بشكل إجمالي، فإن هذه القراءة الأولية لمحتويات المرسوم

المؤقت والتعديلات الواردة فيه تظهر

قدراً واضحاً من المشكلات القانونية

والسياسية، ومن الإخلال بالشفافية

ومحاربة الفساد. وهو أمر يتطلب

تبسيط الضوء عليها بشكل أوسع من

قبل القانونيين المختصين، وفي ذات

الوقت كشفها وتعريبها والتعاطي مع

دلالاتها المباشرة، المرتبطة بمساعي

قائد الجيش ومسرارته الخطي صوب

«إقرار شمولية فاسدة وغير مسبوقة

في تاريخ البلاد، تجاه المختلفين معها

بالإعدام والسجن المؤبد عوضاً عن

الاعتقالات، واحتكر موارد البلاد لفئة

فاسدة... وهو ما يجب إيقافه الآن وفوراً،

دون صمت أو انتظار لتور أبيض يُؤكل،

يأتي من بعده آخرون».

# قربان الدم: حين تُستباح الأنفس باسم الدين

## قراءة في التجربة الإسلامية السودانية



رشا عوض

ويُعاد تفسير العدالة وفقًا لمصلحة الجماعة، ويُصنّف الخصم باعتباره عدوًا لله كي يصبح الاعتداء عليه مقبولًا لدى الأتباع.

إن من يَحْتَرِلُ الدين في طاعة تنظيم أو قائد، ويجعل الولاء السياسي بديلًا عن الضمير، لا يخدم الدين بقدر ما يعرضه للتشويه، ويزرع الشك تجاه الدين في نفوس الأجيال، ويُبعد الناس عن قيمه حين يرون التناقض بين الأقوال والأفعال.

### من المسؤولية الأخلاقية إلى

#### المسؤولية الوطنية

لقد أثبتت التجربة السودانية أن توظيف الدين في الصراع على السلطة لا يحقق الاستقرار، ولا يحفظ وحدة البلاد، ولا يبنّي دولة عادلة. بل إنه يعمّق الانقسامات، ويمنح العنف غطاءً زائفًا، ويؤجّل مواجهة الأسئلة الحقيقية المتعلقة بالحكم والمواطنة والعدالة

وتوزيع السلطة والثروة.

إذا كان السودان يريد الخروج من دوامة الحروب، فلا بد أن يواجه هذا الإرث بشجاعة، وأن يفصل بين حق الناس في التدين وبين استغلال الدين لفرض مشروع سياسي بالقوة.

ويقتضي ذلك، أولاً، تجريم التهديد والتخريض على العنف، أيًا كان مصدرهما، وحماية حرية التعبير، وضمان ألا يكون الاختلاف السياسي سببًا في تعريض حياة الناس للخطر.

ويقتضي، ثانيًا، ألا يُترك المجال العام رهينة لمن يوزعون صكوك الوطنية والإيمان، فيصنّفون السودانيين إلى مؤمنين يستحقون الحياة، وخصوم يجب استئصالهم من الحياة.

ويقتضي، ثالثًا، إخضاع جميع الأطراف للمساءلة القانونية والأخلاقية، فلا حصانة لفاعل بسبب معتقداته، ولا إعفاء من المسؤولية لأن جريمته ارتكبت تحت راية الدين.

أختم بالقول إن الطريق إلى السلام يبدأ بالاعتراف بحق السودانيين جميعًا في الاختلاف والتعبير، والمشاركة في بناء مستقبل بلادهم. دون خوف من الرصاص أو التهديد أو الاتهام في عقيدتهم. وبالتالي، فإن استهداف الأستاذة رشا عوض بالتهديد والتخريض يستوجب النظر إليه بوصفه اختبارًا لضمير المجتمع السوداني، ولقدرته على حماية المجال العام من التطرف والكرهية.

لقد آن للسودانيين أن يدركوا أن الدين الذي يُستدعى لتبرير قتل المخالفين، وللاستيلاء على السلطة، وفرض إرادة تنظيم بعينه، ليس هو دين الله الحنيف الذي أنزل على خير البشر محمد بن عبد الله، عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم.

إن التقرب إلى الله يكون بالعدل والرحمة وصون النفس والصدق. ومن يظن أن ارتكاب الموبقات، وعلى رأسها سفك الدماء، سيصيح عبادة حين يُرفع فوقها شعار ديني، إنما يخلط بين قداسة الدين وأطماع السلطة، ويسعى إلى الاثنين معًا. فالسودان الذي نطمح إليه ليس وطنًا يحتكر فيه أحد الحديث باسم الله، بل دولة يحكمها القانون، وتصون كرامة الإنسان، ونُقاس فيها شرعية السلطة بقدرتها على تحقيق السلام والعدل.

فأيّ تقَرّب إلى الله هذا الذي يبدأ بانتهاك حرمانه؟ وأي نصرّة للدين تلك التي تجعل ذم الإنسان جسرًا إلى السلطة؟



البرهان وعلي كرتي

اللااخلاقية، يعود الخطاب ذاته في ثوب جديد، مع اختلاف السياق والخصوم والوسائل. فقد درجت قطاعات من التيار الإسلامي وحلفائه على توصيف حرب أبريل 2023 باعتبارها «حرب الكرامة»، وهو توصيف قصد منه استدعاء معاني العزة والدفاع عن الوطن، وإضفاء قداسة مطلقة عليها، وإعفاء مرتكبي الجرائم من المحاسبة، وتصوير كل من يعارض استمرارها أو يرفضها عدوًا للدين والوطن.

### حين يصبح قتل الخصم عملاً

#### مقدسًا

إذا كان توظيف الدين لتبرير الحرب كارثة سياسية وأخلاقية، فإن توظيفه للتخريض على قتل المخالفين يمثل انحيازًا أشد خطورة. فالخلاف السياسي، مهما بلغ، لا يمنح حق تهديد حياة الآخر، والاختلاف الفكري لا يحوّل صاحبه إلى عدو يجوز استباحة دمه.

ومن هنا، فإن التهديدات التي استهدفت الأستاذة رشا عوض تستحق إدانة واضحة، ليس لأنها شخصية عامة فحسب، بل لأنها تكشف عن خطر أوسع يواجه المجال العام السوداني: إنه خطر تحويل الخصومة السياسية إلى عداوة وجودية، ثم الانتقال من نزاع شرعية عن المخالف إلى نزاع حق في الحياة.

إن استهداف صحفية بسبب آرائها، وتوظيف الدين لتبرير قتلها، يمثل اعتداءً على حرية التعبير وكرامة الإنسان، قبل أن يكون اعتداءً على شخص بعينه. ولا يجوز التقليل من هذه التهديدات ووصفها بأنها مجرد انفعالات وقتية على الوسائط الرقمية. فالتخريض على العنف باسم الدين قد يهيئ المناخ الذي تصبح فيه الجريمة فعلًا مقبولًا مجتمعيًا، بل قد يصل بالبلعوض إلى اعتباره فعلًا واجبًا يُثاب فاعله بالجنة ويُعاقب تاركه بدخول النار.

### قطعاً ليس الإسلام، فأى دين تعتنقون؟

جاء الإسلام بمجموعة مبادئ أخلاقية عظيمة، ووضع في مقدمة هذه المبادئ حرمة النفس الإنسانية، وجعل قتل النفس بغير حق من أعظم الجرائم. قال الله تعالى: (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدًّا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)، وقال سبحانه: (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا).

إن جوهر المشكلة لا يكمن في الدين، بل في الدين يحوّلونه إلى أداة للسيطرة، ويستغلّون ثقة الناس به لتسويق مشاريعهم السياسية. فتمتد فرق شاسع بين التدين الحقيقي بوصفه التزامًا أخلاقيًا يضبط سلوك الإنسان، والتدين السياسي الذي يُستخدم لتعبئة الأتباع وإسكات المعارضين وتبرير العنف.

في التدين الحقيقي، تكون حرمة الدم قيدًا على القوة، وتكون العدالة معيارًا للحكم، ويكون الصدق واجبًا حتى عندما يضر بالمصلحة الذاتية. أما في التدين السياسي، فتصبح القوة دليلًا على الحق،

نقلت الوسائط الرقمية خلال الأيام الماضية تهديدات ودعوات مباشرة لقتل الأستاذة رشا عوض، الكاتبة والمناضلة الشجاعة، وإحدى القامات النسوية التي يفاخر بها شرفاء السودان، لا لشيء سوى أنها جعلت من قلمها لسان حال الملايين، ومن صفحتها الإسفيرية منتجًا للباحثين عن الحق الضائع بين الرصاصات الصدئة والحروف المسمومة، وأعلنت على رؤوس الأشهاد رفضها عودة النظام الإسلامي إلى السلطة.

ليس بمستغرب أن تتعرض الأستاذة رشا عوض للتهديد، وأن تطولها أبشع صنوف الأذى، وصولًا إلى التهديد بالاعتقال. غير أن الأخطر في هذه التهديدات ليس مجرد التخريض على العنف، بل الإلباس هذه الأفعال الشنيعة ثوب الفضيلة، وتصوير تصفية الخصوم وكأنها عبادة، وتسويق سفك الدماء بوصفه طريقًا للتقرب إلى الله.

### ذات الخمر الرديئة في قنان جديدة

توظيف الدين في الصراع على السلطة ليس بالظاهرة المستحدثة، كما أنه ليس حكرًا على مجتمع أو حقبة بعينها. فمنذ العصور الأولى، أدركت قوى سياسية أن الدين، بما يمثله من مكانة روحية وأخلاقية في وجدان الناس، يمكن أن يتحول إلى أداة شديدة التأثير في تعبئة الجماهير، وحشد الأنصار، وإضفاء المشروعية على القرارات والممارسات السياسية. فتم تقديم المصالح السياسية باعتبارها أوامر إلهية، وأصبح الاعتراض على الحاكم، في نظر أتباعه، اعتراضًا على الدين، وتحولت الطاعة السياسية من موقف قابل للنقاش والمراجعة إلى واجب مقدس لا يجوز الاقتراب منه.

فقد عرف التاريخ الإسلامي صورًا متعددة من توظيف الدين في الصراعات السياسية، كما شهدت عصور مختلفة وضع أحاديث مكذوبة ونسبتها إلى النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، لأغراض سياسية. ولا يعني ذلك اختزال تلك العصور في هذه الممارسات، وإنما يعني أن التلاعب بالمقدس ليس أمرًا مستحدثًا.

فقد عمد فقهاء السلطان إلى قلب المعادلة، وبدلاً من أن تكون السياسة خاضعة للقيم الدينية والأخلاقية، أصبح الدين نفسه خاضعًا لمقتضيات السياسة، فتَنَقَّى من نصوصه التاويلات التي تخدم السلطة، وتُهمِّش المبادئ التي تقيدها، ويُعاد تعريف الخير والنشر وفقاً لما يخدم بقاء الجماعة في الحكم. في السودان، ارتبط توظيف الدين لتعبئة الناس في الحروب بتجربة حكم امتدت آثارها إلى بنية الدولة والمجتمع، وإلى الطريقة التي جرى بها تعريف الوطن والعدو والمواطن الصالح. فمنذ استيلاء الحركة الإسلامية على السلطة عام 1989، استخدم الخطاب الديني لتعبئة الشباب في الحرب الأهلية بجنوب السودان، التي استمرت حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005. وقد صُوِّرت الحرب، في قطاعات من خطاب النظام التعبوي والإعلامي، باعتبارها جهادًا دينيًا، وربطت المشاركة فيها بمعانٍ أخروية، من بينها الشهادة والحوار العن وأنها الخمر واللين.

ففي الوقت الذي كان فيه الخطاب التعبوي يُعد المقاتلين من الشباب المغرر بهم بالمجد الأخروي، كان السودان يدفع أثمانًا بشرية واجتماعية وسياسية فادحة. فقد وثقت التقارير ملايين القتلى من بسطاء جنوب السودان ومئات الألوف من الشباب المقاتلين، بينما عانى الشعب من ويلات الحرب والنزوح والتمزق الوطني.

ليس المقصود هنا اختزال حرب الجنوب في عامل واحد، أو أن نتجاهل جذورها التاريخية والسياسية، وإنما أن نضع الإصبع على واحدة من أخطر أدواتها التعبوية، وهي تحويل الحرب السياسية إلى واجب ديني، بحيث يصبح قتل الخصوم مرضاة لله جلّ في علاه، والشك في مبررات الحرب ضعفاً في الإيمان، والموت في سبيل مشروع السلطة طريقاً مضموناً إلى الجنة.

واليوم، وبعد عقود من تلك التجربة



م/ الطيب أبو كرك

قبل أيام قليلة، مَرَّت علينا ذكرى الخامس والعشرين من أكتوبر؛ تلك الذكرى التي تمثل الانعطافة العميقة التي انزلق فيها المشهد السوداني نحو الهاوية، مذكرةً إيانا بأن الاستبدادات عبر التاريخ لم تكن تسير حافية القدمين، بل كانت دوماً ترتدي دروعاً أيديولوجية تُغلف بها صليل السلاح وشهوة السلطة. وفي المشهد السوداني المازوم، أطلت علينا واحدة من أخطر أشكال التضليل السياسي: تحالف غير معلن بين «البوت العسكري» و«المصحف السياسي»، حيث يُعاد تدوير النص الديني والفتاوى المعلىة لتكون بمثابة مخزّن للوعي يُشَلّ إرادة الشارع، ويُصوّر المطالبة

المشروعة بالعدالة والمدنية وكأنها إثم يستوجب العقاب، أو خروج عن الملة والدين.

إن التوظيف السياسي للدين ليس نتاج الصدفة، بل هو استراتيجية تكتيكية مدروسة تعتمد على سلطة الأمر الواقع بالتنسيق مع حلفائها في التيارات الأيديولوجية، وعلى رأسهم كوادر «المؤتمر الوطني» وفلول النظام البائد، إلى جانب فصائل السلفية المدخلية المسكونة بـ«عدم الخروج على الحاكم». هذا التحالف لا يستهدف حماية الدين كما يزعم في خطباته المعبّاة، بل يستهدف حماية امتيازات السلطة، وتجريف وعي المواطن، وقطع الطريق أمام أي مشروع وطني يهدف إلى تأسيس حكم مدني ديمقراطي ومؤسسة عسكرية

مهيئة. تتجلى الخطورة الكبرى لهذا المشهد في تناغم غريب بين أصوات محسوبة على الدين؛ فحين تنظر إلى

# البوت والمصحف: حين يُستغل الدين لشرعنة الاستبداد

الدولة، وإبعاد القوى المدنية والتعبيرية عن أي ترتيبات مستقبلية.

لكن الوعي الجمعي المطلوب اليوم يجب أن يبدأ من تفكيك هذه الخديعة؛ فالدين الإسلامي براء من تحالفات السلطة وشرعنة الظلم. إن قيم الدين الحقيقية هي التي تحضّ على العدل والحرية والكرامة ومحاسبة الجناة ورعاية حقوق الإنسان، وليست تلك التي تُستخدم لشرعنة الاستبداد وتبرير الفساد والمناورة بالدماء.

إن معركة الوعي القادمة تقتضي أن يدرك الشارع السوداني الفرق الجوهرية بين «المؤسسة العسكرية الوطنية» التي تتفرغ لمهامها الدستورية في حماية الحدود، وبين «السلطة العسكرية» التي تتخذ من الدين ذريعة للخلود في الكرسي. كما تقتضي فض الاشتباك بين الإيمان الفطري للشعب السوداني وبين التوظيف السياسي الرخيص للنص الديني.

وعندما تسقط هذه الدرع الأيديولوجية المشبوهة، لن يتبقى أمام سلطة الأمر الواقع سوى مواجهة الاستحقاقات الوطنية الحقيقية: استحقاقات لا تُحلّ بتفريده، ولا بفتاوى الاستحقاقات، بل بالعودة إلى منصّة التأسيس المدني الديمقراطي وجيش وطني موحد بعيد عن السياسة والتشبيس.



عبدالحى يوسف ومحمد الأمين اسماعيل

التخريض المباشر ودعوات العساكر للاستلام والانقلاب، تجد أسماء كعيد الحى يوسف ومحمد الأمين إسماعيل تدبر معركة التجيش الأيديولوجي، بينما لا تردّد شخصيات أخرى كيوسف الكودة وبعض شيوخ الطرق الصوفية الموالين في تقديم الغطاء والمباركة السياسية لسلطة البوت تحت مظلة «فقه الطاعة» و«درء الفتنة». والمارقة التاريخية هنا تكمن في الانتقائية الفاضحة؛ فهذه الأصوات نفسها التي تحزّم معارضة السلطة العسكرية وتدمج معارضتها في خانة العصيان، كانت هي ذاتها الصوت الأكثر ارتفاعاً وتكفيراً ضد الحكومة المدنية الانتقالية! إنها شرعية مفضلة على مقاس البوت، تُعفى الجنرال من الحساب وتحزّم على المواطن رفع صوته بالمظلمة.

وعلى الجانب الآخر، يبرز التكتيك الأكثر خبثًا لفلول المؤتمر الوطني: إذ استغل هؤلاء حالة الحرب والتجيش الشعبي لإعادة تقديم أنفسهم بوصفهم «حراساً للوطن والعقيدة». لقد اتخذوا من الحرب غطاءً سياسيًا وإعلاميًا للعودة إلى الواجهة، محاولين ربط مصيرهم التنظيمي بمصير المؤسسة العسكرية. إنهم لا يقاتلون من أجل بناء دولة المواطنة، بل يخوضون معركتهم الجoodية الأخيرة للهروب من المحاسبة التاريخية والجنائية، وإغلاق الملفات العدلية التي فتحتها ثورة ديسمبر المجيدة.

إن معادلة «البوت والمصحف السياسي» هي معادلة تبادل منافع محسوسة؛ فالمصحف يحصلون من هذا الخطاب على غطاء أخلاقي وديني يُحرم النقد، ويمنحهم حواضن شعبية معنّاة عاطفياً ومسلوقة الإرادة التحليلية، بينما تحصل التيارات الأيديولوجية ورموزها في المقابل على الحماية العسكرية، والعودة الحثيثة إلى دهاليز السلطة ومؤسسات

إن معادلة «البوت والمصحف السياسي» هي معادلة تبادل منافع محددة المعالم؛ فالعسكر يحصلون على غطاء أخلاقي وديني يحرم النقد، بينما تحصل التيارات العسكرية والعودة إلى السلطة وإبعاد القوى المدنية

# محاكم غاكاكا: عندما تتسع العدالة

## ويصبح الإنصاف اختبارًا للدولة (4)



صفاء الزين

يحاول استعادة حياته؟.

تواصل هذه السلسلة قراءة التجربة الرواندية بعد الإبادة الجماعية، بحثًا في أسئلة العدالة وإعادة بناء الدولة والمصالحة، والدروس التي يمكن أن يستفيد منها السودان في سعيه إلى الخروج من الحرب وتأسيس سلام مستدام.

في المجتمعات الخارجة من الإبادة الجماعية، تبدأ العدالة بمواجهة المجتمع لأسئلة الجريمة والمسؤولية والحقيقة، وتمتد إلى قاعات المحاكم والمؤسسات التي تتولى تحديد المسؤولية وإنصاف الضحايا. لكن كيف يمكن محاسبة أعداد هائلة من المتهمين في بلد فقد جانبًا كبيرًا من مؤسساته القضائية؟ وكيف يمكن إنصاف الضحايا إذا تجاوزت أعداد القضايا قدرة المحاكم التقليدية، وأصبح ناجيل المحاسبة عبئًا إضافيًا على مجتمع

وأجهت رواندا هذه المعضلة بعد الإبادة الجماعية ضد التوتسي عام 1994م؛ فقد قتل قضاة ومحامون وموظفون قضاة، وتضررت مؤسسات الدولة، واحتُجز عشرات الآلاف من المشتبه في تورطهم في الإبادة داخل سجون مكتظة، بعضهم لسنوات قبل الفصل في قضاياهم. وكانت الحاجة إلى المحاسبة ملحة، بينما عجز النظام القضائي عن التعامل مع الحجم الهائل للجرائم والمتهمين والضحايا.

أمام هذا الواقع، اتجهت الدولة إلى توسيع نطاق العدالة عبر محاكم غاكاكا (Gacaca Courts)، التي استلهمت تقاليد محلية في تسوية النزاعات، وأعادت توظيفها لمحاكمة المتهمين بجرائم مرتبطة بالإبادة. وقد مثلت التجربة نموذجًا استثنائيًا للعدالة المجتمعية (Community-Based Justice)، سعى إلى معالجة عدد هائل من القضايا، وإشراك المجتمعات المحلية في كشف الوقائع، وتخفيف الضغط على السجون، وفتح طريق نحو التعايش بعد المذبحة.

لكن تجربة غاكاكا تطرح سؤالًا يتجاوز قدرتها على الفصل في القضايا: هل تستطيع العدالة تحقيق الإنصاف عندما تعمل تحت ضغط الوقت واتساع حجم الجرائم؟ وهل تكفي معرفة ما حدث لبناء الثقة إذا ظلت بعض الحقوق عرضة للتجاوز؟.

تتمكن أهمية هذا السؤال في التمييز بين قدرة المؤسسات على إنجاز المحاكمات، وقدرتها على إنتاج عدالة تخطي بالثقة وتؤسس لسلام مستدام؛ فالأولى يمكن قياسها بالأرقام والملفات المغلقة، بينما تتحدد الثانية بنزاهة الإجراءات، وحقوق الضحايا والمتهمين، واستقلال المؤسسات، وما تركته الأحكام في وعي المجتمع وعلاقته بالدولة.

عندما تصبح العدالة أكبر من قدرة المحاكم بدأت محاكم غاكاكا عملها على نطاق تجريبي عام 2002م، ثم توسعت محاكماتها المجتمعية عام 2005م، قبل أن تختتم أعمالها رسميًا في يونيو 2012م. وخلال سنوات عملها، نظرت في نحو 1.9 مليون قضية، وفق تقديرات منشورة عن التجربة، لتصبح واحدة من أوسع تجارب العدالة المجتمعية في التعامل مع إرث جريمة جماعية بهذا الحجم.

اعتمدت المحاكم على قضاة محليين انتخبهم المجتمعات، واستندت بدرجة كبيرة إلى شهادات السكان ومعرفتهم بما جرى في مناطقهم، بينما أحييت القضايا الأشد خطورة إلى المحاكم التقليدية، وتولت غاكاكا جانبًا واسعًا من القضايا الأخرى المرتبطة بالإبادة. منج هذا الأسلوب العدالة قدرة على الوصول إلى مجتمعات يصعب على المؤسسات المركزية وحدها التعامل مع حجم قضاياها، وأتاح لبعض الناجين معرفة مصير أقاربهم، والاستماع إلى اعترافات بشأن الجرائم، وتحديد أماكن دفن بعض الضحايا، واستعادة جزء من الحقيقة التي ظلت غائبة عن أسرهم. وتضمن أهمية هذه النتائج في أن الجريمة الجماعية تترك وراءها خسائر تتجاوز الأرواح والممتلكات، فهي تنتج فراغًا في المعرفة، وتقطع الروابط بين الناس، وتترك الأسر معقدة بين الشك والانتظار. وفي مثل هذه الظروف، تصبح معرفة مصير المفقودين جزءًا أساسيًا من استعادة الكرامة الإنسانية، ويكتسب كشف الحقيقة (Truth-telling) وظلغة تتصل بالإنصاف وإعادة بناء الثقة داخل المجتمع.

غير أن اتساع نطاق المحاكمات يختلف عن تحقق العدالة بالقدر نفسه؛ فعدد القضايا التي أنجزت يقيس حجم العمل القضائي، لكنه يعجز وحده عن الكشف عن جودة الأحكام، أو مدى الإنصاف الذي شعر به الضحايا، أو قدرة المتهمين على الدفاع عن أنفسهم.

وهنا تظهر المفارقة الأولى في تجربة غاكاكا: فقد نحتت في توسيع الوصول إلى القضاء بصورة يصعب تجاهلها، لكنها فتحت في المقابل نقاشًا عميقًا حول العلاقة بين الكفاءة الإجرائية والشرعية القضائية؛ فالقدرة على إغلاق الملفات تمنح المؤسسة إنجازًا قابلًا للقياس، أما قدرة المجتمع على الوثوق بما انتهت إليه تلك الملفات، فهي الاختبار الأعمق لاستدامة العدالة.

### الحقيقة أمام المجتمع: بين الاعتراف والخوف

من أبرز جوانب تجربة غاكاكا نقل جزء من إجراءات المحاكمة إلى المجال المجتمعي؛ إذ أُنشئت لمساكن فرصة الإدلاء بشهاداتهم بشأن ما شاهده أو عرفوه، ومواجهة بعض المتهمين بالأفعال المسبوبة إليهم. وأصبح المجتمع المحلي حاضرًا في عملية البحث عن الحقيقة، بعدما كانت القضايا تُدار أساسًا عبر العلاقة بين المتهم والمحاكمة وأجهزة الدولة.

أتاح هذا الأسلوب الكشف عن معلومات ظلت غائبة عن التحقيقات، وساعد بعض الأسر على معرفة ما جرى لأفرادها. وفي حالات، أقر متهمون بمسؤوليتهم وطلبوا المغفرة، وصدر بحق بعضهم حكم بنبضن أداء خدمة للمجتمع. وقد أسهمت هذه الإجراءات في فتح مساحات للتعامل مع الماضي، وتمكين بعض الناجين من مواصلة الحياة داخل مجتمعات تجمعهم بأشخاص ارتكبوا جرائم بحق أسرهم.

لكن الشهادة أمام المجتمع تحمل احتمالات متعارضة؛ فقد تساعد على كشف الحقيقة، وقد تتأثر بالخوف والضغط الاجتماعية والخصومات الشخصية. وعندما يكون الشاهد والمتهم والضحية جزءًا من شبكة علاقات محلية متشابكة، يصبح ضمان استقلال الشهادة مهمة شديدة التعقيد، خاصة إذا ارتبطت الوقائع بعلاقات النفوذ أو المصالح أو الخوف من الانتقام.

وقد وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) انتهاكات إجرائية في بعض محاكمات غاكاكا، شملت تهريب شهود الدفاع، واتهامات بالفساد، وضعف الأدلة في بعض القضايا، وتأثر الإجراءات بعلاقات محلية، إلى جانب مخاوف بشأن قدرة المتهمين على ممارسة حقهم في الدفاع بصورة كافية. وهنا تظهر إحدى مفارقات العدالة المجتمعية: فغرب المحكمة من الناس بمنحها قدرة أكبر على الوصول إلى المعرفة المحلية، لكنه قد يجعلها أكثر تعرضًا لتأثير العلاقات والضغط. وهذه الميزة نفسها قد تتحول إلى مصدر اختلال إذا غابت الضمانات التي تحمي استقلال الشهادة وسلامة الأدلة.

لذلك، فإن إشراك المجتمع في العدالة يحتاج إلى إطار مؤسسي وقانوني يحمي الشهود والضحايا والمتهمين، ويتيح تقديم الأدلة ومناقشتها بعيدًا عن التهريب والتحييز. وتصبح المشاركة المجتمعية أكثر قدرة على خدمة الحقيقة كلما ارتبطت بضمانات مستقلة تمنع تحول المعرفة المحلية إلى سلطة اتهام يصعب مساءلتها.

### المحاسبة لا تكتمل بتقليص الزمن

تقدم غاكاكا درسًا مهمًا في إدارة العدالة بعد الجرائم الجماعية، لكنها تكشف في الوقت نفسه مخاطر تحويل سرعة الإجراءات إلى معيار رئيسي للنجاح. فقد أثبتت انتقادات بشأن محدودية الضمانات الإجرائية، وضعف التدريب القانوني لبعض القضاة، وعدم تمتع المتهمين بإمكانية كافية للاستعانة

بمحامين، إلى جانب قصور في إتاحة الوقت اللازم لإعداد الدفاع ومناقشة الشهود. وتتصل هذه الانتقادات بجوهر الحق في المحاكمة العادلة (Right to a Fair Trial)، وما يرتبط به من ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة (Due Process)، التي تشمل قدرة المتهم على معرفة التهم المنسوبة إليه، ومناقشة الأدلة، والاستعانة بالدفاع، والحصول على حكم يستند إلى القانون وإجراءات منصفة. وتظل فداحة الجرائم المرتكبة في رواندا وحقوق الناجين في المحاسبة والإنصاف حقائق لا تنتقص منها هذه الانتقادات؛ لكنها تؤكد أن خطورة الجريمة لا تلغي حقوق المتهم، وأن الغاية المتمثلة في تحقيق العدالة لا تبرر إضعاف الأسس التي تستمد منها الأحكام شرعيتها.

فالعدالة التي تستعجل الوصول إلى الحكم قد تنتهي إلى إدانة شخص بناءً على شهادة غير كافية، أو إلى إهمال أدلة تنفي مسؤوليته، وقد تتحول المحكمة في مثل هذه الحالات إلى مصدر جديد للمظالم، بعدما أنشئت لمعالجة ظلم سابق.

ويمتد الخطر إلى المجتمع كله؛ فعندما تتراجع الثقة في نزاهة المحاكم، تصبح الأحكام نفسها موضع تشكيك، وتتضاءل قدرة الناس على التعامل مع الماضي وفق قواعد مشتركة. ولهذا، فإن ضمانات المحاكمة العادلة تتصل بحقوق الضحايا والمتهمين والمجتمع معًا في الوصول إلى حقيقة موثوقة ومسؤولة محددة.

وتكشف التجربة هنا عن معادلة دقيقة: العدالة المؤجلة قد تبقى الضحايا أسرى الانتظار، والعدالة المتجلة قد تنتج أحكامًا تفتقر إلى الإنصاف. وتحتاج الدولة الخارجة من العنف الجماعي إلى بناء قدرة مؤسسية تستجيب لاتساع الجرائم دون التضحية بالحقوق التي تمنح العدالة معناها ومشروعيتها.

### هل تقود المحاسبة إلى المصالحة؟

ارتبطت تجربة غاكاكا بهدف أوسع من معالجة المورطين، تمثل في إعادة بناء العلاقات داخل المجتمعات التي مرّقتها الإبادة؛ فقد أتاح الاعتراف ببعض الجرائم، ومعرفة مصير الضحايا، وإصدار الأحكام، فتح مساحات للتعامل مع الماضي غير أن المصالحة بقيت مسارًا متفاوت النتائج، ولم تكن المحاكم وحدها كافية لحسم آثار الجريمة أو إزالة انعدام الثقة.

فالمصالحة لا تعني مطالبة الضحية بنسيان ما حدث، أو تحويل المغفرة إلى واجب اجتماعي، أو التعامل مع الاعتراف باعتباره بديلاً عن المحاسبة. إنها عملية تحتاج إلى الاعتراف بالضرر، وضمان عدم تكرار الانتهاكات، وإتاحة الفرصة للضحايا للتعبير عن احتياجاتهم، وتوفير سبل لجبر الضرر المادي والمعنوي. وقد واجهت التجربة أسئلة متصلة بإنصاف الناجين وتعويضهم، ويمدى قدرة الإجراءات القضائية على تلبية احتياجاتهم بعد انتهاء المحاكمات، فالمصالحة المستدامة تحتاج إلى شعور بأن القانون يعترف بكرامة الضحايا، وأن المسؤولية عن الجرائم تحدد على أساس الأدلة، وأن المؤسسات لا تمنح الحماية لأحد بسبب موقعه أو انتمائه.

وتبرز هنا أهمية المقاربة المركزة على الضحايا (Victim-Centered Approach)، التي تنطلق من حقوق المتضررين واحتياجاتهم، وتحافظ على حقهم في المعرفة والمشاركة والحماية وجبر الضرر، دون تحميلهم مسؤولية تحقيق المصالحة أو مطالبتهم بالتنازل عن حقوقهم باسم الاستقرار. وتكشف هذه المسألة حدود قدرة المحاكمة الجنائية على معالجة آثار الجريمة الجماعية؛ فالحكم القضائي يستطيع تحديد المسؤولية والقوة، لكنه يعجز وحده عن إعادة بناء الثقة، أو تعويض الخسائر، أو معالجة الصدمات النفسية والاجتماعية، أو ضمان عودة العلاقات بين الناس إلى وضع يسمح بالتعايش.

ومن هنا تتسع العدالة الانتقالية (Transitional Justice) لتشمل توثيق الانتهاكات، وحفظ الذاكرة، وكشف مصير المفقودين، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات التي سمحت بوقوع الجرائم أو عجزت عن منعها. ولكل مسار وظلفته وأدواته، ويقضي نجاحها التكامل بينها، مع المحافظة على استقلال المحاسبة الجنائية عن ترتيبات التسوية والمصالحة الانتقالية.

### حدود العدالة عندما تتصل بالسلطة

تثير تجربة غاكاكا سؤالًا إضافيًا يتعلق باستقلال المحاسبة عن السلطة السياسية. فنجاح أي نظام للعدالة بعد الجرائم الجماعية يتوقف على قدرته على تحديد المسؤولية الفردية وفق الأدلة والقانون، بصرف النظر عن موقع المتهم أو انتمائه.

وقد انتقدت منظمات حقوقية اقتصار المحاسبة على نطاق معين من الجرائم، وأشارت إلى أن انتهاكات ارتكبتها قوات الجبهة الوطنية الرواندية لم تخضع للمحاسبة داخل محاكم غاكاكا. وتكشف هذه الانتقادات إشكاليات أوسع تتصل بما يُعرف بالعدالة الانتقالية (Selective Justice)، وما تركته من أثر على ثقة المجتمع في المؤسسات التي تتولى تحديد المسؤولية وإنصاف الضحايا.

كيف يمكن بناء ثقة عامة في العدالة إذا بقيت بعض الانتهاكات خارج نطاق المساءلة؟.

إن التعامل الجاد مع هذا السؤال يقضي التمييز بين الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم، مع الإقرار بأن اختلاف طبيعة الجرائم لا يلغي حق ضحايا الانتهاكات الأخرى في العدالة. فالمحاسبة تستمد مشروعيتها من إخضاع الأفعال للقانون، وتحديد المسؤولية الفردية وفق الأدلة، بعيدًا عن هوية مرتكب الجريمة أو موقعه السياسي.

وتحتاج الدولة التي تسعى إلى تجاوز إرث العنف إلى نظام قضائي مستقل، يمتلك القدرة على التحقيق في الجرائم دون حماية للمتهمين النافذين، ودون تحويل القضاء إلى وسيلة لتصفية الحسابات.

وهنا تتجاوز المسألة حدود النزاهة الإجرائية إلى طبيعة الدولة التي يجري بناؤها بعد العنف؛ فالقضاء الذي تتحدد السياسي قد ينجح في إصدار الأحكام، لكنه يواجه صعوبة في تأسيس قاعدة عامة للمساواة أمام القانون. وتصبح المحاسبة، في هذه الحالة، عرضة لأن تعكس اختلالات السلطة بدلًا من تصحيحها.

لذلك، فإن المساواة أمام القانون هي الاختبار الذي يحدد ما إذا كانت المحاسبة تؤسس مرحلة جديدة أم تعيد إنتاج اختلالات الماضي، وتمنح الدولة شرعية تستند إلى الإنصاف والحقوق، أو تبقى العدالة رهينة لموازن القوة السياسية.

### ما الذي ينبغي أن يتعلمه

#### السودان؟

بالنسبة إلى السودان، تتمكن قيمة تجربة غاكاكا في فهم المعضلة التي حاولت معالجتها، واستخلاص حدود النجاح والإخفاق فيها، بعيدًا عن استسئاس محاكماتها أو افتراض صلاحية النموذج الرواندي للتطبيق المباشر.

### تكشف التجربة هنا عن معادلة

#### دقيقة: العدالة المؤجلة قد تبقى

#### الضحايا أسرى الانتظار، والعدالة

#### المتعجلة قد تنتج أحكامًا تفتقر إلى

#### الإنصاف. وتحتاج الدولة الخارجة

#### من العنف الجماعي إلى بناء قدرة

#### مؤسسية تستجيب لاتساع الجرائم

#### دون التضحية بالحقوق التي تمنح

#### العدالة معناها ومشروعيتها

فالسؤال الذي يواجه السودان اليوم هو: كيف يمكن توسيع نطاق العدالة في مجتمع أنهكته الحرب، بينما تعاني مؤسسات الدولة من الضعف، وتتآكك القضايا، وتعرض الأدلة لخطر الضياع، ويعيش الضحايا والناجون في ظروف إنسانية واجتماعية قاسية؟. يحتاج السودان إلى مسار للعدالة الانتقالية يستجيب لطبيعة الجرائم المرتكبة خلال الحرب، ولتاريخ طويل من الانتهاكات والإفلات من العقاب. ويبدأ ذلك بحفظ الأدلة، وتوثيق الشهادات، وتأمين السجلات ومواقع الجرائم، وحماية الشهود والناجين، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين، إلى جانب بناء مؤسسات قضائية مستقلة تمتلك القدرة على التحقيق والمحاكمة وفق القانون، مع ضمان حق الدفاع وافتراض البراءة إلى أن تثبت المسؤولية.

وتتمكن الأولوية الاستراتيجية في بناء منظومة متكاملة للعدالة الانتقالية (Transitional Justice Framework) تستطيع التعامل مع تعدد الجرائم والضحايا والمناطق والجهات المتهمة، وتربط بين المسألة القضائية وكشف الحقيقة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي، دون أن تتداخل اختصاصات هذه المسارات على نحو يضعف حقوق المتضررين أو ضمانات المحاكمة.

ولا ينبغي أن تتحول محدودية الموارد أو اتساع نطاق الجرائم إلى مبرر لإقامة إجراءات تفتقر إلى ضمانات المحاكمة العادلة. ويمكن تطوير البات متخصصة، وتعزيز قدرات القضاء، والاستفادة من الخبرات السودانية والدولية، وإنشاء برامج لجبر الضرر، مع إشراك المجتمعات المتضررة في توثيق الوقائع واستعادة الذاكرة. لكن المشاركة المجتمعية ينبغي أن تدعم القضاء المستقل، وتحافظ على دور المجتمعات المحلية في كشف الحقيقة وتحديد الاحتياجات والمساهمة في التعافي، مع بقاء تحديد المسؤولية الجنائية واختصاص إصدار الأحكام والعقوبات خاضعين للمؤسسات القضائية المختصة وضماناتها القانونية.

وتكتسب هذه الحدود أهمية خاصة في مجتمع تتداخل فيه آثار الحرب مع العلاقات المحلية والقبلية والسياسية، وتعرض فيه المؤسسات لضغوط النزاع والاستقطاب. فإتاحة المشاركة المجتمعية دون ضمانات قد تدخل الخصومات المحلية إلى مسار العدالة، بينما يؤدي إقصاء المجتمعات المتضررة إلى إضعاف قدرة المؤسسات على الوصول إلى الوقائع وفهم طبيعة الضرر الذي تعرض له المواطنون.

ولهذا يحتاج السودان إلى بناء علاقة واضحة بين العدالة الرسمية والمعرفة المجتمعية، بحيث تستفيد المؤسسات القضائية من الشهادات والذاكرة المحلية، مع إخضاع الأدلة للفحص والتحقق، وحماية الشهود والمتهمين والضحايا من الضغوط والانتقام.

ويحتاج هذا المسار أيضًا إلى معالجة الجرائم المرتكبة عبر فترات مختلفة، دون انتقائية تحمي أصحاب النفوذ أو تستثني الضحايا بسبب هويتهم أو مناطقهم. فالمحاسبة لا تقتضي مساواة جميع الجرائم في طبيعتها أو حجمها، وإنما إخضاع كل جريمة للتحقيق القانوني المناسب، وتحديد المسؤولية عنها وفق الأدلة والمعايير القانونية.

أما المصالحة، فلا يمكن أن تسبق الاعتراف بالضرر، أو تُفرض على المجتمعات المتضررة باسم الاستقرار؛ فالسلام الذي يطلب من الضحايا الصمت، أو يقاibus حقوقهم بنسوية سياسية، قد يوقّع بعض مظاهر العنف مؤقتًا، لكنه يترك أسباب انعدام الثقة قائمة.

وتكتسب مشاركة النساء والناجين والمجتمعات المحلية أهمية خاصة في هذه العملية، سواء في توثيق الانتهاكات، أو تحديد احتياجات التعويض والتعافي، أو صياغة السياسات التي تمنع تكرار الجرائم. فهؤلاء أصحاب حقوق ومصالح مشروعة في تشكيل مستقبل البلاد، وتمتد مساهمتهم إلى صياغة مفهوم العدالة نفسه، وتحديد ما يحتاجه المجتمع لاستعادة الثقة والكرامة والشعور بالأمان. ومن المنظور الاستراتيجي، يواجه السودان اختبارًا يتجاوز قدرة المؤسسات على محاكمة المتهمين؛ إذ يتعلّق بقدره العدالة على الإسهام في إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمواطن، وإصلاح الأجهزة والمؤسسات التي سمحت باستمرار الانتهاكات أو عجزت عن منعها.

وتصبح ضمانات عدم التكرار (Guarantees of Non-Recurrence) إحدى أهم نتائج هذا المسار، لأنها تنقل أثر المحاسبة إلى طبيعة المؤسسات والقواعد التي تحكم ممارسة السلطة، وتربط حماية الحقوق بإصلاح الدولة واستقلال القضاء وخضوع المؤسسات العامة للقانون.

### العدالة التي تمنع تكرار المأساة

تكشف تجربة غاكاكا أن المجتمعات الخارجة من الإبادة تحتاج إلى حلول تتناسب مع حجم الجرائم، وأن الأدوات القضائية التقليدية قد تعجز وحدها عن استجابة لجميع الاحتياجات. لكنها تكشف كذلك أن توسيع نطاق المحاكمات لا يعني الدولة من ضمان الإنصاف، وأن سرعة الفصل في القضايا لا تكفي لإثبات نجاح العدالة.

لقد أتاحت التجربة الرواندية محاكمة عدد هائل من القضايا، وفورت لبعض الناجين فرصة لمعرفة مصير أقاربهم، وأسهمت في معالجة جانب من إرث الإبادة. وفي المقابل، أظهرت أوجه قصورها أن العدالة قد تتعرض للاختلال إذا تراجمت ضمانات الدفاع، أو تأثرت المحاكم بالضغط المحلية والسياسية، أو ظلت بعض الانتهاكات خارج نطاق المحاكمة.

وتتحدد القيمة الأعمق للتجربة في هذا التوتر بين اتساع الوصول إلى العدالة وضمان جودتها؛ فقد أثبتت غاكاكا قدرة المؤسسات المجتمعية على التعامل مع حجم استثنائي من القضايا، لكنها كشفت كذلك أن المشاركة الواسعة والسرعة والإنجاز الكمي تحتاج إلى ضوابط قانونية ومؤسسية تحمي الحقوق وتمنع تحول العدالة إلى مصدر جديد للنزاع.

وبالنسبة إلى السودان، فإن التحدي يتجاوز محاسبة المسؤولين عن الجرائم والرهانة، ويمتد إلى بناء مؤسسات تحول دون تكرارها، وتمنع احتكار القوة والإفلات من العقاب. فالعدالة التي يستحقها الضحايا تتجاوز صدور الأحكام إلى استعادة الحقوق وبناء مؤسسات تحمي المجتمع من العنف والتعسف، وتضمن أن يكون القانون مرجعية للمجيع.

وتبرز أهمية هذا الدرس في أن الدولة الخارجة من الحرب تحتاج إلى استعادة ثقة المواطنين في قدرتها على حمايتهم، وهي ثقة تتأثر بما إذا كانت المؤسسات قادرة على الاعتراف بالحقيقة، والتحقيق في الجرائم، وحماية الضحايا والشهود، ومحاسبة المسؤولين، وتوفير الضمانات التي تمنع تكرار الانتهاكات. بعد الإبادة، تصبح العدالة اختبارًا لقدرة الدولة على الاعتراف بالحقيقة دون انتقائية، ومحاسبة المسؤولين دون انتقام، وفتح طريق للمصالحة دون التضحية

بحقوق الضحايا. وبين هذه المطالب تتحدد قيمة أي تجربة للعدالة الانتقالية، وفق ما تحققه من إنصاف وثقة وإصلاح مؤسسي، وما تركته من قدرة لدى المجتمع على مواجهة ماضيه دون إعادة إنتاج مظالمه.

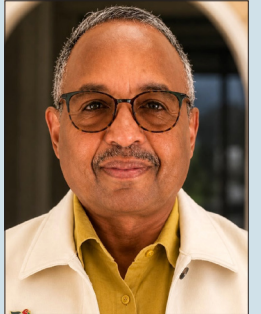
فالعدالة التي تُخلّق ملفات الجرائم دون معالجة الأسباب التي سمحت بوقوعها قد تنهي إجراءات المحاكمة، لكنها تترك مستقبل الإنصاف معلقًا. أما العدالة التي تصل بين الحقيقة والمحاسبة وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات، فإنها تمنح المجتمع فرصة لتأسيس علاقة جديدة مع الدولة، يكون فيها القانون ضمانًا للحقوق، وتصبح حماية الإنسان معيارًا لمشروعية السلطة.

وهنا يمكن الدرس الذي يستحق أن يحمله السودان من التجربة الرواندية: نجاح العدالة يُقاس بقدرتها على إنصاف الضحايا وحماية الحقوق ومنع تكرار المأساة، وبما تؤسسه من مساواة أمام القانون وثقة في مؤسسات الدولة، أكثر مما يُقاس بعدد القضايا التي أغلقت والأحكام التي صدرت.

## العدالة الانتقالية في السودان (9)

## من الكنداكة إلى صناعة السلام:

## هل تُبنى العدالة دون إنصاف النساء؟



د.العبيد أحمد العبيد

كانت «الكنداكة» واحدة من أكثر صور ثورة ديسمبر السودانية إلهاماً. لم تكن مجرد لقب استُعيد من تاريخ السودان القديم، وإنما أصبحت رمزاً لنساء شابات وقفن في الصفوف الأولى، وهتفن ونظمن المواكب وواجهن القمع جنباً إلى جنب مع الرجال. وقدمت الثورة، ولا سيما في أوساط الشباب، صورة مقدّمة لما يمكن أن تكون عليه المشاركة المتساوية في الحياة العامة. لكن صورة الكنداكة المرفوعة على الأكتاف أخفت أحياناً تناقضاً قديماً في مجتمعنا: نحتمي بالمرأة المناضلة في الشارع، ثم نتحفظ على مساواتها في البيت أو الحزب أو المؤسسة. ونتغنى بشجاعته حين تواجه السلطة، ثم نختلف حول حقها في اقتسام السلطة نفسها.

وذلك لم يكن مستغرباً تماماً أن تتراجع قضايا النساء وتمثيلهن إلى الصفوف الخلفية مع بدء ترتيبات الانتقال السياسي بعد سقوط عمر البشير. فقد كان حضورهن في الثورة أكبر من نصيبهن في صناعة القرارات التي أعقبتها. ثم جاءت حرب أبريل 2023 لتدفع السودان إلى واقع أشد قاتمة، أصبحت فيه أجساد النساء وحجائهن وسبل عيشهن وأمن أسرهن من أبرز ميادين الانتهاك. ومع ذلك، فإنني لا أرى في المرأة السودانية مجرد ضحية لهذه المأساة، فتاريخها الطويل في مقاومة الاستبداد، وما تقدمه اليوم من جهود للأمانة والتنظيم المجتمعي وحماية النازحين، يمنحني ثقة عميقة في قدرتها على المساهمة في بناء سودان مختلف. لكن الثقة في صمود النساء لا تعفياننا من السؤال الأصعب: كيف نضمن ألا تتحول العدالة الانتقالية، مثل الانتقال السياسي السابق، إلى مشروع تُرفع فيه شعارات المساواة بينما يحتفظ الرجال بسلطة تحديد أولوياته؟

## تاريخ أطول من صورة الكنداكة

لم تبدأ الحركة النسائية السودانية بثورة ديسمبر. فقد ساهمت النساء في العمل الوطني والاجتماعي منذ النصف الأول من القرن العشرين، وبرزت تنظيماتهن في مقاومة الاستعمار والمطالبة بالتعليم والعمل والحقوق السياسية. وكان تأسيس الاتحاد النسائي السوداني عام 1952 محطة مهمة في هذا التاريخ. وأسهمت رائدات مثل فاطمة أحمد إبراهيم وخالدة زاهر ونفيسة أحمد الأمين وغيرهن في بناء حركة جمعت بين المطالب الاجتماعية والنضال الديمقراطي. وفي عام 1965، أصبحت فاطمة أحمد إبراهيم أول امرأة تُنتخب للبرلمان السوداني.

كما لعبت النساء أدوراً بارزة في ثورتي أكتوبر 1964 وأبريل 1985، وفي الثقبات والجماعات والعمل الأهلي. غير أن المكاسب لم تكن مستقرة. فقد تعرضت الحركة النسائية للقمع في عهود عسكرية مختلفة، ثم تلقت ضربات قاسية بعد انقلاب يونيو 1989. سعى نظام البشير والحركة الإسلامية إلى إعادة تشكيل المجال العام وفق تصوراتهما السياسية والاجتماعية، مستخدمين التشريعات والأجهزة الأمنية والرقابة الأخلاقية. وأصبحت قوانين النظام للعلم وسيلة للتدخل في لباس

النساء وحركتهن وعملهن وحياتهن الشخصية، بينما تعرضت ناشطات للاعتقال والإهانة والتهميد بالعنف الجنسي.

وكان التناقض صارخاً: فالنظام الذي تحدث عن تكريم المرأة سمح بممارسات جعلت كرامتها وخصوصيتها رهينتين بتقديرات رجال السلطة. ومع ذلك، لم تتوقف المقاومة وخصوصيتها. فقد واصلت النساء العمل داخل السودان وخارجه، وأسهمن في تكوين المبادرات الحقوقية ومقاومة القوانين التمييزية، وصولاً إلى ثورة ديسمبر. وهذا التاريخ يذكرنا بأن حقوق النساء ليست منحة تقدمها سلطة جديدة، وإنما ثمرة نضال طويل ينبغي ألا تضعف مكاسبه كلما تغير الحاكم.

## المساواة في الشارع، لا في البيت؟

ثمة مسألة يصعب تجاوزها: تخبرون منا يتبعون المساواة في النقاشات العامة، لكنهم لا يطبقونها بالقدر نفسه في حياتهم الخاصة. قد يدافع الرجل عن حق المرأة في العمل السياسي، لكنه يتوقع أن تتحمل وحدها أعباء المنزل ورعاية الأطفال. وقد يطالب الحزب بالديمقراطية، بينما تظل اجتماعاته وقياداته واليات اختياره مصممة حول احتياجات الرجال.

وقد تشجّع المرأة على التضحية من أجل الثورة، لكن يُنظر إلى مطالبتها بنصيب عادل من القيادة باعتبارها إثارة لفضايا ثانوية. هذه ازدواجية ليست مسألة أخلاقية فريدة فحسب، بل لها نتائج سياسية مباشرة: فهي تحدّد من يملك الوقت والموارد والعلاقات اللازمة للوصول إلى مواقع القوة. ومن هنا، فإن تمثيل النساء في العدالة الانتقالية لا يبدأ بتعيين عدد منهن في اللجان، وإنما بإزالة العوائق التي تمنعهن من المشاركة الفعلية داخل الأسرة والمؤسسات والمجتمع.

## لماذا تضاعف الحرب والزواج مخاطر العنف؟

لا تؤدي الحرب والزواج تلقائياً إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي في كل حالة، لكنهما يخلقان ظروفًا تزيد احتمالاته وتضعف قدرة المتضررين على طلب الحماية. فحين تفقد الأسرة منزلها ودخلها وشبكات الدعم التي كانت تعتمد عليها، تصبح أكثر تعرضاً للاستغلال. وقد تضطر النساء والفتيات إلى التنقل لمسافات طويلة للحصول على الماء أو الغذاء أو العمل، أو الإقامة في مراكز إيواء فقيرة على الخصوصية والأمن. وتزيد نقاط التفقيش والطرق غير الآمنة والاعتماد على المساعدات من اختلال موازين القوة بين المدنيين والمسلحين أو أصحاب الموارد. كما قد تؤدي الضائقة الاقتصادية وانقطاع الدراسة إلى زيادة الزواج المبكر أو القسري، بينما يفاقم انهيار المؤسسات الصحية والقضائية صعوبة الحصول على العلاج والحماية والمساءلة.

ولا يقتصر العنف على ما يرتكبه المسلحون. فقد يتصاعد أيضاً العنف داخل الأسرة، والتحرش والاستغلال الاقتصادي، خصوصاً عندما تتراكم الضغوط وينهار الدعم الاجتماعي. لكن علينا ألا نخلط بين تفسير الظروف وتبرير الجريمة. فالفقر والزواج لا يجعلان العنف أمراً حتمياً، ولا يعفيان مرتكبه من المسؤولية. وتشير تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن المخاطر أصبحت أكثر حدة بالنسبة إلى النازحات، والأسر التي تعيلها نساء، والفتيات، والنساء ذوات الإعاقة، في ظل انهيار الخدمات وصعوبة الإبلاغ عن الانتهاكات.

## حرب على النساء، وتاريخ لم

## يبدأ في 2023

تكشف التقارير الدولية عن اتساع العنف الجنسي المرتبط بالحرب الحالية على نحو بالغ الخطورة. ففي تقرير صدر في يونيو 2026، وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 546 حادثة عنف جنسي مرتبطة بالنزاع، وقعت منذ أبريل 2023 وحتى منتصف أبريل 2026، وطالت ما لا يقل عن 838 ضحية، بينهم 539 امرأة و284 فتاة و15 رجلاً وفتى. وأكدت المفوضية أن هذه الأرقام لا تمثل سوى جزء محدود من الواقع، بسبب الخوف والوصمة الاجتماعية وانقطاع الاتصالات وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة. ونسبت



الغالبية الكبرى من الحوادث التي أمكن التحقق من مرتكبها إلى أفراد من قوات الدعم السريع والقوات المرتبطة بها وميليشيات متحالفة معها. ووثقت الأمم المتحدة أيضاً انتهاكات منسوبة إلى القوات المسلحة السودانية وقوات وأطراف مسلحة أخرى.

وتشمل أنماط العنف الموثقة الاغتصاب، والاعتداءات الجنسية الجماعية، والاختطاف، والاستعباد والاستغلال الجنسي، والزواج القسري، والعنف الجنسي في أماكن الاحتجاز، والتحرش والإكراه والتهميدات الجنسية. لكن النظر إلى هذه الجرائم بوصفها ظاهرة بدأت مع الحرب الحالية سيكون تجاهلاً لتاريخ مؤلم. ففي دارفور، وثقت منظمات حقوقية منذ سنوات طويلة استخدام العنف الجنسي ضد النساء والفتيات خلال الهجمات على القرى والنزوح والعمليات العسكرية. وفي بلدة ثابت عام 2014، وثقت هيومن رايتس ووتش شهادات مباشرة عن اعتداءات جنسية جماعية نسبت إلى جنود من الجيش السوداني، بينما أنكرت الحكومة وقوع الجرائم وعزلت التحقيق المستقل.

كما وثقت المنظمة انتهاكات واسعة ارتكبتها قوات الدعم السريع عندما كانت جزءاً من أجهزة الدولة في عهد البشير. وفي قمع احتجاجات ديسمبر وفرض اعتصام القيادة العامة عام 2019، سجلت منظمات حقوقية اعتداءات جنسية طالت نساء ورجالاً. وهذه نقطة مهمة: العنف الجنسي ليس جريمة تقع على النساء وحدهن. فقد استخدم أيضاً ضد رجال وفتيان بغرض الإذلال والتعذيب وإسكات المعارضين. ووثقت تقارير حقوقية أشكالاً من الاعتداء الجنسي أثناء الاحتجاز وفي سياق العمليات العسكرية. ولا ينبغي أن نخفي ضحايا هذه الانتهاكات من الرجال بسبب التصورات الاجتماعية عن الرجولة، فمثلما لا يجوز أن يؤدي الاعتراف بهم إلى التقليل من النطاق الواسع للعنف الموجه إلى النساء والفتيات، والدرس الأساسي أن الأقليات من العقاب في الحروب السابقة ساعد على ترسيخ بيئة يمكن أن تتكرر فيها الجرائم.

## لماذا يصعب على الناجيات الكلام؟

للعنف الجنسي خصوصية شديدة الحساسية في المجتمع السوداني. فكثيراً ما تُحتمل الناجية عبء «العار» بدلاً من تحميل المعتدي المسؤولية عن جريمة. وقد تخشى المرأة أن يؤدي الإفصاح عما تعرضت له إلى نبذها أو تهديد زواجها أو علاقتها بأسرتها أو مستقبل أطفالها. وقد يخشى الرجل الناجي السخرية أو الشك في رجولته، وتزداد هذه المخاوف عندما ترتبط الجريمة بانتماء إثني أو سياسي، أو عندما يظل الجناة مسلحين وقادرين على الانتقام. لهذا، فإن مطالبة الناجيات بالتحدث علناً، مهما كانت ثوابا أصحابها حسنة، قد تتحول إلى انتهاك جديد. ولا يجوز أن تكون شهادة الناجية شرطاً للحصول على الرعاية الطبية أو المساعدة النفسية أو التعويض. كما لا يجوز أن يُفرض عليها لقاء المعتدي أو الدخول في صلح أهلي أو سرور تجربتها أمام جمهور. وينبغي أن تتعامل العدالة الانتقالية مع الناجين والناجيات بوصفهم أصحاب حقوق وقرارات، لا مجرد مصادر للشهادات. وهذا يتطلب السرية والموافقة الحرة والمستنيرة، وإمكان الاستعانة بمحققات ومترجمات، وخدمات نفسية وقانونية مستقلة، وحماية حقيقية للشهود. كذلك ينبغي الاعتراف باحتياجات الأطفال المولودين نتيجة الاعتداءات الجنسية، وضمان حقوقهم في الهوية والرعاية والتعليم دون وصم أو تمييز.

## اغتيال السهولة: عندما تصبح الشاشة سلاحاً

إلى جانب العنف المباشر، نشهد شكلاً آخر من الاعتداء يستهدف النساء الناشطات والصحفيات والسياسيات والعاملات في الإغاثة: حملات التشهير الرقمي. فقد أصبحت الاتهامات بالخيانة أو التعاون مع أحد أطراف الحرب، أو الخروج على الدين والأخلاق، أدوات تُستخدم لإسكات النساء وإبعادهن عن المجال العام. وتكتسب الاتهامات ذات الطابع الجنسي خطورة خاصة في مجتمع قد يؤدي فيه التشهير إلى تهديد السلامة الشخصية والعلاقات الأسرية وقرص العمل، حتى عندما تكون المزاعم ملفقة تماماً.

وثقت تقارير صحفية سودانية حديثة حملات لنشر صور النساء وبياناتهن الخاصة، وربطهن باتهامات سياسية وأخلاقية، وتوجيه التهديدات إليهن بسبب أرثهن أو عملهن الإنساني. وفي تحقيق نشرته شبكة «عابن»، تحدثت صحفيات وناشطات عن حملات اتهام بالعمالة والتشهير والتهديد، وعن حالات تحولت فيها الشكوى إلى مصدر خطر إضافي على صاحبته. كما رصد مشروع «سودالتيكا» التابع لـ«بيم ريبورتس» استخدام اتهامات أخلاقية ضد صحفيات وفتيات وناشطات، ونشر بيانات شخصية وصور بقصد الترهيب. وهذه ليست ممارسة جديدة تماماً. ففي عام 2021، تناولت الصحافة السودانية اتهامات ذات طابع جنسي وجهت إلى مبدارة «لا لغير النساء»، ونفعتها الناشطة إحسان فقيري، معتبرة إياها محاولة لضرب الحركة النسوية.

والأخطر اليوم أن حملات التشهير قد تنتقل من الهاتف إلى الواقع؛ فقد تُستخدم المنشورات ذريعة للتوقيف أو التهديد أو الاعتداء. لذلك، ينبغي أن تشمل العدالة الانتقالية التحقيق في حملات التحريض المنظم، وحماية الخصوصية، وتوفير سبل إتصاف فعالة للمتضررات، مع ضمان ألا تتحول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية نفسها إلى وسيلة لقمع التعبير المشروع.



## واصلت النساء العمل داخل

## السودان وخارجه، وأسهمن

## في تكوين المبادرات الحقوقية

## ومقاومة القوانين التمييزية،

## وصولاً إلى ثورة ديسمبر. وهذا

## التاريخ يذكرنا بأن حقوق النساء

## ليست منحة تقدمها سلطة

## جديدة، وإنما ثمرة نضال طويل



## ما معنى العدالة الانتقالية من منظور النوع الاجتماعي؟

كثيراً ما تُختزل العدالة الانتقالية في محاكمات المسؤولين عن القتل والتعذيب والإخفاء القسري، أو في لجان للحقيقة وتعويضات لضحايا. وهذه كلها عناصر ضرورية، لكنها قد تعجز عن إنصاف النساء إذا انطلقت من تصور ضيق لما يشكل انتهاكاً أو ضرراً. فقد تفقد امرأة زوجها في الحرب، وتصبح مسؤولة وحدها عن إعالة أطفالها، لكنها تُحرم من الأرض أو الميراث أو الوثائق التي تمكنها من المطالبة بحقوقها. وقد تتعرض فتاة لانقطاع التعليم والزواج القسري نتيجة النزوح، دون أن تظهر تجربتها في قوائم الجرائم الكبرى. وقد تفقد امرأة مصدر رزقها بسبب الحرب، أو تتعرض للاستغلال أثناء طلب المساعدة، أو تُقصى من اتخاذ القرارات المتعلقة بعودة أسرته وإعادة بناء مجتمعها. وهذه ليست قضايا هامشية بالنسبة إلى العدالة؛ إنها تكشف كيف تتداخل الانتهاكات المباشرة مع التمييز القانوني والاجتماعي والاقتصادي السابق للحرب.

ومن هنا، فإن إدماج منظور النوع الاجتماعي يعني طرح أسئلة مختلفة عند التحقيق في كل جريمة: من تضرر؟ وكيف اختلف الضرر باختلاف الجنس والعمر والإعاقة والموقع الاجتماعي؟ ومن مُنع من الإبلاغ؟ ومن استُبعد من التعويض أو إعادة الإعمار؟ كما يعني الاعتراف بأن النساء لسن مجموعة متجانسة. فاحتياجات النازحة في دارفور قد تختلف عن احتياجات عاملة في الخرطوم، أو مزارعة في الجزيرة، أو امرأة ذات إعاقة، أو لاجئة عائدة من دولة مجاورة. ولا يستطيع أحد أن يقرر هذه الاحتياجات نيابة عن صاحباتها.

## دروس من تجارب الآخرين

قدمت تجارب دول أخرى دروساً مهمة، وإن لم تقدم نموذجاً جاهزاً يمكن نسخه في السودان. ففي سيراليون، ساهمت المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة في تطوير الاعتراف بالعنف الجنسي المرتبط بالحرب، لكن التجربة أبرزت أيضاً الحاجة إلى تعويضات وخدمات اجتماعية مستمرة، وليس الاكتفاء بالأحكام أو الاعتراف الرمزي. وفي كولومبيا، سعت مؤسسات العدالة الانتقالية إلى إدراج منظور النوع الاجتماعي والاعتراف بالأضرار المختلفة التي لحقت بالنساء والمجموعات المتضررة. وأظهرت التجربة أهمية مشاركة المنظمات النسائية في تحديد الأولويات، إلى جانب الصعوبات التي تواجه تحويل الأنترامات القانونية إلى نتائج ملموسة. أما في تونس، فقد كشفت أعمال هيئة الحقيقة والكرامة عن أهمية النظر إلى الانتهاكات التي تعرضت لها النساء في سياق ألقمع السياسي والتمييز، مع الانتباه إلى العوائق التي تمنع كثيرات من الإدلاء بشهادتهن. وتؤكد أدبيات المركز الدولي للعدالة الانتقالية أن نجاح العدالة المراعية للنوع الاجتماعي لا يُقاس بعدد قضايا العنف الجنسي وحده، بل بقدرتها على معالجة التمييز المؤسسي، وإصلاح القوانين، وإشراك النساء في اتخاذ القرار، والخاصة أن الاعتراف بالعنف ضروري، لكنه لا يكفي ما لم يتغير توزيع السلطة والموارد والحقوق.

## المساواة التزام ملزم، لا وعد مؤجل

إذا أردنا أن نتعلم العدالة الانتقالية السودانية من هذه التجارب، فلا بد أن نجعل المساواة بين النساء والرجال التزاماً مؤسسياً ملزماً منذ البداية، لا هدفاً عاماً يُرخل إلى ما بعد السلام. واقترح أن يقوم ذلك على مجموعة من التدابير المترابطة: أولاً: النص في أي إطار دستوري وانتقالي جديد على المساواة وعدم التمييز، ومراجعة التشريعات التي تنتقص من حقوق النساء، ولا سيما في الأحوال الشخصية والعمل والملكية والحماية من العنف.

ثانياً: ضمان مشاركة متكافئة وفعالة للنساء في جميع مؤسسات العدالة الانتقالية ومفاوضات السلام ولجان الحقيقة وجبر الضرر والإصلاح الأمني، مع اليات شفافة لاختيار الممثلات ومساءلهن. ولا ينبغي أن تصبح الحصص العددية سقفاً للمشاركة أو بديلاً عن السلطة الفعلية.

ثالثاً: إنشاء وحدات متخصصة ومستقلة للتحقيق في العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، تضم خبرات قانونية وطبية ونفسية واجتماعية، وتلتزم بمعايير حماية الناجين والناجيات.

رابعاً: توفير برامج شاملة لجبر الضرر تشمل العلاج والرعاية النفسية والتأهيل والتعليم والدعم الاقتصادي واستعادة الوثائق والحقوق في الأرض والسكن والميراث، بدلاً من حصر التعويض في مبالغ مالية. خامساً: مراجعة أداء المؤسسات الأمنية والقضائية، وحاسنة المتورطين في الانتهاكات، ومنع من تثبت مسؤوليتهم عن الجرائم الجسيمة من تولي مواقع تتيح لهم تكرارها.

سادساً: إدراج الحماية من العنف الرقمي والتحرش والتشهير ضمن برامج الإصلاح القانوني والمؤسسي، مع حماية حرية التعبير والحق في النقد السياسي. سابعاً: تخصيص موارد مالية واضحة لهذه الالتزامات، وإنشاء آلية مستقلة لمراقبة تنفيذها، تنشر مؤشرات دورية عن مشاركة النساء وإمكانية وصولهن إلى العدالة والخدمات.

وأخيراً: يجب أن تكون المنظمات النسائية المحلية، بما فيها المبادرات العاملة في مناطق الحرب والنزوح، شريكة في تصميم هذه التدابير وتنفيذها وتقييمها، لا مجرد جهات تستنزل بعد اتخاذ القرارات. فالمساواة التي لا تُترجم إلى صلاحيات وموارد واليات للمساءلة ستظل شعراً جميلاً لا يغير الواقع.

## من ضحايا الحرب إلى قيادة السلام

قدمت النساء السودانيات عبر أجيال نماذج مدھشة من الشجاعة والتنظيم والصمود. ومن الاتحاد النسائي إلى ثورة ديسمبر، ومن مقاومة قوانين النظام العام إلى غرف الطوارئ ومبادرات الإغاثة، ظل حضورهن جزءاً أصيلاً من نضال السودان من أجل الحرية والكرامة. لكن ينبغي ألا نطالبهن بمزيد من التضحية ثم

نعيد استبعادهن عندما يحين وقت اتخاذ القرار. ولا يعني الاعتراف بقدرات النساء أنهن جميعاً يتفقن سياسياً، أو أن المرأة أقدر طبيعيتها من الرجل على صنع السلام. فالمسألة ليست تفوق جنس على آخر، وإنما إنهاء احتكار تاريخي للسلطة أضر بالمجتمع كله. والحقيقة التي ينبغي ألا تغيب عنا أن النساء لم يكن صاحبات النصيب الأكبر من القرارات التي أشعلت الحروب وأطالت أمدها، لكنهن تحمّلن جانباً هائلاً من نتائجها.

ولذلك، فإن تمكين النساء من قيادة إعادة بناء السودان ليس مكافأة على صبرهن، ولا مجرد تصحيح لظلم تاريخي، بل ضرورة لبناء دولة ديمقراطية أكثر عدلاً وسلاماً.

فالسودان الذي أخرج الكنداكة إلى الشارع مطالب اليوم بأن يفتح لها أبواب صناعة المستقبل، لا أن يكتفي بتعليق صوتهما على جدران الثورة.

حرية، سلام، وعدالة.

## انقلاب 25 أكتوبر 2021:

## دروس الانتقال الديمقراطي ومعركة استعادة الدولة المدنية

ذلك شركة سنكات، التي تتخذ من إسطنبول التركية مقراً لها، وتواصل نشاطها بوصفها شركة تابعة للمنظيم، دون خضوعها لأي رقابة من الجهات السودانية المختصة.

لقد وجدت حكومة الثورة المدنية نفسها، نتيجة اختلال موازين السلطة وافتقارها إلى ذراع عسكرية وأمنية موالية للمشروع الديمقراطي، عاجزة عن حماية مسار الانتقال من محاولات الإجهاض المتكررة. وتفاقمت الأزمة بفعل السبولة الأمنية، وإثارة الحروب القبلية، وخلق الندرة في السلع والخدمات، وإغلاق الميناء، فضلاً عن الصراع على السلطة والثروة. وانتهى ذلك بانقلاب 25 أكتوبر، الذي أغلق باب الأمل أمام السودانيين، ولكن مؤقتاً.

إن الدرس الأهم من هذه التجربة ليس الاكتفاء بإدانة الانقلاب أو تحميل المسؤولية لجهة واحدة، بل إدراك أن التحول الديمقراطي لا يمكن أن يستند إلى حسن النوايا أو التوافقات السياسية وحدها. فالشراكة التي لا تحكمها ضمانات دستورية واضحة، ولا تخضع فيها مراكز القوة لرقابة مدنية فعالة، تظل عرضة للانحياز عندما تتعارض المصالح.

وعليه، فإن القوى المدنية مطالبة اليوم بمراجعة تجربتها، لا بدافع اللوم وتبادل الاتهامات، وإنما لاستخلاص الدروس وتصحيح المسار. وتأتي المحافظة على وحدة السودان أرضاً وشعباً في مقدمة الأولويات، إلى جانب إنهاء الحرب، واستعادة مؤسسات الدولة، وبناء مشروع وطني جامع يتجاوز الانقسامات الحزبية والشخصية، ويضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.

ويتطلب ذلك الاتفاق على حد أدنى وطني يقوم على رفض الانقلابات العسكرية، والاحتكام إلى الدستور، وضمان التداول السلمي للسلطة، واستقلال القضاء، وإخضاع المؤسسات العسكرية والأمنية لسلطة مدنية دستورية ورقابة مؤسسية فعالة. كما يستلزم إعادة بناء هذه المؤسسات على أسس مهنية ووطنية، خالية من الولاءات الحزبية والعقائدية والإثنية، مع إخضاع أنشطتها الاقتصادية للقانون والشفافية والمساءلة. ولا يمكن بناء دولة القانون دون محاسبة عادلة تضمن عدم الإفلات من العقاب لكل من شارك في الانقلاب أو خطط له أو وقف وراءه، وفق إجراءات قضائية مستقلة. فالمحاسبة ليست انتقاماً سياسياً، وإنما ضماناً لمنع تكرار الجرائم والانتهاكات، وترسيخ مبدأ خضوع الجميع للقانون.

إن ذكرى انقلاب 25 أكتوبر 2021 ليست مجرد استعادة لأحداث البيمة، بل هي دعوة إلى تجديد العهد مع الشهداء، ومراجعة أخطاء الماضي، وتحويل تضحيات الشعب السوداني إلى أساس لمستقبل أكثر استقراراً وعدلاً. فتورة ديسمبر المحيطة لم تكن مجرد احتجاج على نظام حاكم، وإنما مشروعاً لبناء دولة تحترم مواطنيها وتضمن كرامتهم، وتضمن استقلال قرارها ووحدة أراضيها.

إن السودان لن يُبنى بالشعارات وحدها، ولا بإعادة إنتاج مراكز السلطة القديمة، بل بإرادة شعبية حرة، ومؤسسات وطنية مستقلة، وعدالة لا تستثنى أحداً، وحكم مدني ديمقراطي يجعل الحرية والسلام والعدالة والمساواة واقعاً معاشاً. وتلك هي المسؤولية التاريخية التي تقع اليوم على عاتق القوى المدنية: أن تتعلم من أخطاء الماضي، وتتوحد حول مشروع وطني جامع، حتى لا يختلف حلم السودانيين مرة أخرى.



البرهان يتلو بيان الانقلاب في 21 أكتوبر 2021

حمدوك أول سياسي سوداني في عصرنا الحديث يجاهر بما ظل مسكوتاً عنه في العلاقات السودانية المصرية، كالصورة النمطية المتبادلة بين الشعبين وتصور كل طرف للآخر، وقضية الاحتلال المصري لأراضي حلايب وشلاتين وأبو رماد السودانية.

كما جاهر حمدوك بتوجه حكومته نحو وقف تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية في صورتها الخام، والعمل على تصديرها كمنتجات نهائية حتى يجني السودان ثمار القيمة المضافة، بدلاً من أن تستفيد مصر من تصنيع المواد الخام السودانية وإعادة تصديرها كمنتجات مصرية. وكشف، قبيل الانقلاب، عن تخطيط حكومته لإنشاء بورصة سودانية داخلية للذهب لدعم إنتاجه وتنظيم سوقه. وقد أسهمت هذه التوجهات، في سياق الصراع على السلطة والمصالح الاقتصادية والنفوذ الإقليمي، في التعجيل بتنفيذ انقلاب 25 أكتوبر 2021.

غير أن فهم الانقلاب لا يقتل بالنظر إلى دوافع منفذه وحدها، بل يتطلب أيضاً مراجعة الأخطاء الاستراتيجية التي أضعفت حكومة الثورة ومكنت خصومها من الانقضاض عليها. وهنا تكمن إحدى أهم القضايا التي ينبغي أن تواجهها القوى المدنية بشجاعة وموضوعية.

لقد أخطأت هذه القوى حين تعاملت مع قيادات المنظومة العسكرية والأمنية باعتبارها شريكاً يمكن الوثوق به في مشروع التحول الديمقراطي، وأولكت إليها مهمة تفكيك التمكين الكيراني داخل المؤسستين العسكرية والأمنية، رغم أن هذه القيادات نفسها كانت جزءاً من شبكة التمكين، وتدين بالولاء للنظام البائد.

ونتيجة لذلك، بقيت الأجهزة العسكرية والأمنية تحتفظ بكوادر النظام السابق، وتحمي مصالحه السياسية والاقتصادية، بما في ذلك مصالحه المرتبطة بشركات ضخمة في الداخل والخارج. ومن أمثلة

تمز علينا هذه الأيام الذكرى الخامسة لانقلاب 25 أكتوبر 2021، الذي قاده قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، بتخطيط ودعم من الحركة الإسلامية، بهدف قطع الطريق أمام التحول الديمقراطي، وإجهاض ثورة ديسمبر المجيدة، وإعادة النظام الذي ثار الشعب السوداني ضده وخرج في مواجهته بالملايين.

وقد اختير توقيت الانقلاب على ضوء اقتراب موعد الاستحقاق الدستوري الذي كان يقتضي انتقال رئاسة مجلس السيادة الانتقالي من المكون العسكري إلى المكون المدني، وذلك عقب فشل المحاولات السابقة لإسقاط حكومة الثورة وإجهاض أحلام السودانيين في بناء وطن ينعم بالحرية والسلام والعدالة. وقد

تمثلت هذه المحاولات في مجزرة فض الاعتصام، وما خلفته من جراح وتدايعات، وإثارة الأزمات الأمنية والاقتصادية، وخلق حالات الندرة في السلع والخدمات الأساسية، وصولاً إلى خنق البلاد بإغلاق ميناء بورتسودان.

ولعل أكبر مفارقات هذا الانقلاب المشؤوم تسميته «تصحيح مسار الثورة»، إذ لا يستقيم عقلاً أن يُوصف تعطيل التحول الديمقراطي وإيقاف تفكيك نظام الثلاثين من يونيو بأنه تصحيح لمسار ثورة أعلن الشعب فيها رفضه لذلك النظام، وهتف في مواجهته: «سلمية.. سلمية.. ضد الحرامية» و«الجوع.. الجوع ولا الكيران».

ولم يقتصر أثر الانقلاب على تعطيل المسار الديمقراطي، بل امتد إلى تقويض الإنجازات التي حققتها حكومة الثورة المدنية بقيادة رئيس الوزراء الدكتور عبد الله حمدوك، وفي مقدمتها إخراج السودان من العزلة الإقليمية والدولية، وإنهاء وضعه كدولة راعية للإرهاب، واستعادة علاقاته السياسية والاقتصادية والاستثمارية مع المجتمع الدولي. أما أخطر إفرازاته، فتمثل في تمهيد الطريق لما تعيشه البلاد اليوم من حرب ودمار وموت وتشرد ونزوح وجوع.

والحزن أكثر أن الانقلاب وقع بمباركة الجارة الشمالية، التي يسوؤها تمتع السودان بحكم ديمقراطي مدني رشيد، وتعمل باستمرار على استدامة الحكم العسكري الديكتاتوري فيه، حتى يتسنى لها الهيمنة على القرار السوداني وتحقيق مصالحها دون اعتبار لمصالح السودان وشعبه.

ولذلك، ضاقت القاهرة ذرعاً بحكومة الثورة المدنية، لأن رئيسها، الدكتور عبد الله حمدوك، سعى إلى إعادة رسم التوجه السياسي السوداني على أساس استقلال القرار وصون الكرامة الوطنية. وكان



السفير /

عادل إبراهيم مصطفى

## مناهات في دروب التغيير: قراءة سيكولوجية في أسئلة الثورة السودانية

## البشارة بالبوصلية في زمن المتاهة

## قراءة في كتاب «مناهات.. في دروب الثورة والتغيير: واقع السودان نموذجاً» للمفكر والكاتب د. مجدي إسحق

فارس الفشل الرابع (سوء استعمال الوسائل الصحيحة): ويتمثل في امتلاك أدوات صحيحة، كالسلمية أو التظاهر أو الممارسة الديمقراطية، لكن مع غياب الفهم لقوانين عمل هذه الأدوات والواقع النفسي الذي يحركها.

## الوعي في زمن الإنترنت: خطورة «السرب الرقمي»

ينتقل المؤلف في أحد أمتع فصول الكتاب إلى قراءة الوعي في زمن التواصل الاجتماعي. ويرى أن خطورة المنصات الرقمية لا تكمن فقط في نشر الشائعات، بل في طريقة عملها التي تستهدف «إدارة الانتباه» وشحن المشاعر السريعة.

إن الإغراق الإعلامي وحالة الترفيه والإثارة المسببة للإدمان الرقمي يكرّسان «التفكير السريع» ويمنعان الجماهير من التفكير النقدي البطيء والعميق، مما يحول الحركة الجماهيرية من عمل تنظيمي مترابط إلى ردود أفعال «سرب رقمي» سريع الانفعال وسريع التشتت والانحياز.

## خريطة الخروج: بناء الكتلة الحرجة والقيم المعاشة

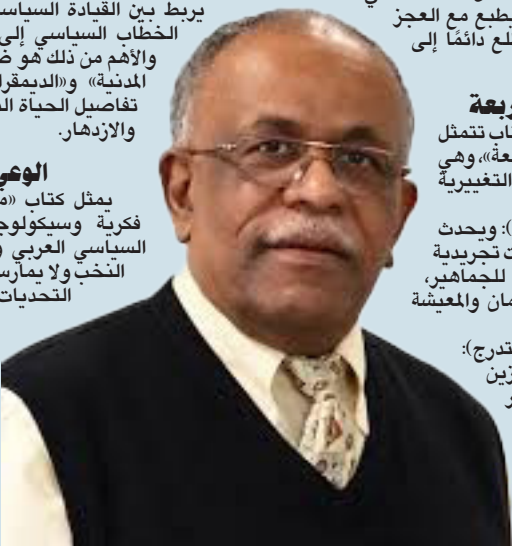
لا يقف الكتاب عند حدود التشخيص، بل يضع لبنات عملية للوقاية والعلاج وتجاوز التنبه. تؤكد الرؤية التحريية في الكتاب أن الحل لا يكمن في انتظار التوافق الكامل بين المكونات أو ادعاء امتلاك «الحقيقة المطلقة»، بل في التوافق على «الوعي الموضوعي الكافي» الذي يسمح بالعمل الجماعي والممارسة الميدانية التي تعدد بدورها تطوير المعرفة.

كما يشدد الكتاب على أن نجاح أي مشروع تغيير يعتمد على بناء «الكتلة الاجتماعية الحرجة»، وهي المكون الوسيط الواعي والنقدي الذي يربط بين القيادة السياسية والجماهير العريضة، ويمنع تحول الخطاب السياسي إلى شعوبية مبتذلة أو نخبوية معزولة. والأهم من ذلك هو ضرورة تحويل المفاهيم الكبرى، ك«الدولة المدنية» و«الديمقراطية»، إلى «قيم معاشة» تتقاطع مع تفاصيل الحياة اليومية للمواطن وتمنحه الأمان والكرامة والأزدهار.

## الوعي بصفته مساراً لا ينتهي

يمثل كتاب «مناهات» للدكتور مجدي إسحق وثيقة فكرية وسيكولوجية بالغة الأهمية في مكتبة الفكر السياسي العربي والأفريقي المعاصر. إنه كتاب لا يهادن النخب ولا يمارس الجدل الذاتي للجماهير، بل يعيد قراءة التحديات بوحي نقدي موضوعي وعميق.

إن الرسالة النهائية الممتدة عبر صفحات هذا الكتاب مفادها أن التحرر الحقيقي ليس لحظاً خاطفة لإسقاط سلطة مستبدة، بل هو عملية تراكمية طويلة ومستمرة لبناء الإنسان الواعي، وتفكيك بنية القهر في المؤسسات والثقافة، وتحويل الوعي إلى قوة حية قادرة على تجاوز المتاهات وصناعة المستقبل.



دكتور مجدي اسحق

وبين «بنية القهر» بوصفها المنظومة العميقة التي تجعل العنف والفساد قادرين على الاستمرار وإعادة إنتاج أنفسهما. وفي مواجهة هذه البنية، يتشكل المشوه الذي يجعل الجماهير تبرر قهرها أو تتعايش معه، أو تقع في فخ المغولات اليائسة من قبيل «الشعب لا يصلح للديمقراطية» أو «البدايل دائماً أسوأ».

وبرصد الكتاب كيف يعمل هذا الوعي الزائف من خلال ثلاثة أنماط خطيرة من العقول:

- العقل العاطفي: الذي يستبدل التحليل بالانفعال والاحتفاء وردود الأفعال اللحظية.

- العقل الثنائي: الذي يقسم العالم إلى أبيض وأسود، مثل «معنا أو ضدنا» و«ثوري أو خائن»، مع احتكار الحقيقة ومنع الشك النقدي.

- العقل الاستسلامي: الذي يطعن مع العجز

الجماعي ويفترض حتمية الهزيمة، أو يتطلع دائماً إلى منقذ فرد أو حسم عسكري سريع.

## تشریح الفشل: فرسان الفشل الأربعة

لعل الإضافة الفكرية الأكثر إشراقاً في الكتاب تتمثل في صياغة المؤلف لمفهوم «فرسان الفشل الأربعة»، وهي الأخطاء الهيكلية التي تقع فيها الحركات التغييرية عندما يضعف وعيها أفعال.

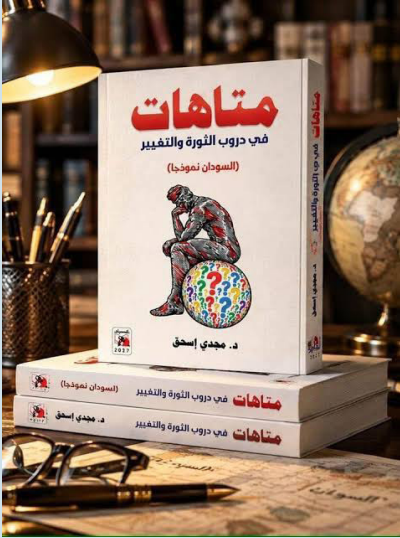
فارس الفشل الأول (خطأ الهدف وتوقيته): ويحدث حين تطرح النخب السياسية أهدافاً وشعارات تجريدية منفصلة عن الواقع النفسي والاجتماعي للجماهير، وتغفل احتياجات الناس الأساسية في الأمان والمعيشة والخدمات.

فارس الفشل الثاني (خطأ التمرجل والتدرج):

وينتج عن القفز فوق المراحل التاريخية وموازين القوى الواقعية، مما يؤدي إلى مواجهات غير محسوبة تنتهي بالإحباط والانتكفاء.

فارس الفشل الثالث (خطأ الوسائل):

ويتمثل في ممارسة التخوين والتسلط واستيطان أدوات بنية القهر نفسها داخل قوى التغيير، مما يفقد المشروع قيمته الأخلاقية.



## مدخل

شرفني الصديق والكاتب الدكتور مجدي إسحق بالإطلاع على مسودة مؤلفه المرجعي «مناهات في دروب التغيير: واقع السودان نموذجاً»، الصادر عن دار المصورات للطباعة والنشر. وكان مقصدي الأول من المطالعة الاستزادة الشخصية والاقتراب من الرؤية المعرفية للمؤلف، غير أنني، وما إن استغرقت في صفحاته، حتى

أدركت أنني أمام نص فكري استثنائي يحتاجه الوطن وتفكر إليه النخب السودانية قاطبة في سعيها المتواصل نحو التغيير، وفي التصدي لأسئلة الفشل والإخفاق التاريخي.

تساءلت مراراً وأنا أطلع فصوله: هل حقاً أدمناً الفشل، أم أننا ضلنا السكة وتاهت بنا الدروب؟ ولأن الكتاب يضع يده بجسارة على مكان الداء، ويصف الوصفة العلاجية، ويرسم خارطة طريق للخروج من المتاهة بعد تفكير دقيق للعللة، وجدت نفسي أسبق المؤلف لنشره والبشارة به؛ أقدمه للقراء وللنخب التي أوهمت زوراً ب«إدمان الفشل»، بينما الحقيقة هي أنها تعثرت وتاهت في مناهات البحث عن التغيير.

تظل الثورات ومشاريع التغيير الاجتماعي عبر التاريخ الإنساني مفعمة باللحظات الاستثنائية التي تلتقي فيها أشواق الشعوب إلى الحرية والعدالة والكرامة. غير أن المسار العملي لهذه الحركة كثيراً ما يدخل في حالة من التيه أو الانتكاسات المتكررة، حيث تبدو القوى الساعية للتغيير وكأنها تدور في حلقات مفرغة تعيد من خلالها إنتاج الاستبداد بأسماء جديدة ومظاهر مختلفة.

في هذا السياق الفكري المعقد، يقدم دمجدي إسحق تشخيصاً غير تقليدي لأزمة التعثر. فهو لا يكتفي بالقراءة السياسية أو التاريخية السطحية للأحداث التي تلت ثورة ديسمبر السودانية وما أعقبها من صراعات وحروب، بل ينزل بالأزمة إلى جذورها النفسية والمعرفية والمؤسسية عبر استخدام منهج «علم النفس السياسي التحرري».

## البنية العميقة: القهر والوعي الزائف

تتلخص الأطروحة المركزية للكتاب في أن التغيير لا يفشل فقط بسبب قوة الاستبداد أو البطش المادي لـ«سلطة القهر»، بل ينهار في كثير من الأحيان نتيجة خلل وتراجع بنيوي في «الوعي الفعّال» لدى قوى التغيير نفسها.

يميز دمجدي إسحق بين تجليات الأزمة الظاهرة، كالعنف والفساد،



# «صوتهن».. نساء سودانيات يسعين لتحويل تجارب الحرب إلى قرارات تصنع السلام



كمبالا: (ديسمبر)

من معسكرات اللجوء إلى دوائر صنع السياسات، تعمل حملة «صوتهن» على نقل مطالب النساء السودانيات من مساحات الحوار المجتمعي إلى الجهات المعنية بالسلام، في مواجهة التهميش وضعف المشاركة الفعلية في القرارات التي تحدد مستقبلهن.

## من التأثر بالحرب إلى المشاركة في صناعة المستقبل

لم تعد النساء السودانيات مجرد شاهدات على آثار الحرب، بل أصبحن في صلب التجارب اليومية للنزوح واللجوء ومحاولات توفير احتياجات الأسر والمجتمعات المتضررة. ومع ذلك، لا ينعكس هذا الدور بالضرورة في مستوى مشاركتهن في عمليات السلام والتفاوض وصنع القرار. من هذه الفجوة انطلقت حملة «صوتهن»، التي تسعى إلى تعزيز مشاركة النساء السودانيات في صياغة الحلول المتعلقة بالسلام ومستقبل البلاد.

تقول أمنة برقو، الفاعلة المجتمعية والمدافعة عن حقوق الإنسان والمهتمة بقضايا الأمن وبناء السلام، والشريكة المؤسسية لمنظمة «إنت» لتمكين النساء والفتيات ومنسقة حملة «صوتهن»، إن فكرة الحملة انطلقت من الإيمان بأن السودانيات لسن مجرد متاثرات بالحرب، بل صاحبات حق في المشاركة الحقيقية والمؤثرة في تحديد المستقبل وصناعة السلام. وتوضح برقو أن الحملة تهدف إلى توفير مساحات آمنة وشاملة تستطيع النساء من خلالها التعبير عن تجاربهن ورؤاهن وأولوياتهن وتصوراتهن للسلام، ثم تحويل هذه الأصوات إلى مطالب واضحة تصل إلى الجهات المعنية. ولا يقتصر هذا التوجه على إتاحة الفرصة للنساء للتعبير عن معاناتهن، بل يمتد إلى محاولة إشراكهن في صياغة الحلول المتعلقة بالقضايا التي تمس حياتهن وأسرهن ومجتمعاتهن.

## مشاركة لا تعني بالضرورة التأثير

تواجه النساء السودانيات، وفق برقو، أشكالاً متعددة من التهميش والإقصاء في عمليات السلام والتفاوض والعملية السياسية، رغم الأدوار التي يؤديها داخل مجتمعاتهن، بما في ذلك المبادرات المجتمعية والمساهمة في الاستجابة الإنسانية للمناطق والفئات المتضررة من الحرب. وترى أن وجود امرأة في اجتماع، أو على طاولة المفاوضات، لا يكفي وحده لضمان مشاركتها؛ إذ ينبغي أن تمتلك القدرة على طرح القضايا التي تعنيها، والتأثير في مخرجات النقاشات، والمساهمة في تحديد الأجندة المطروحة.

وتبرز هذه الفجوة سؤالاً أساسياً حول طبيعة المشاركة النسائية: هل يكفي حضور النساء في المساحات السياسية والرسمية، أم أن المشاركة الحقيقية تتطلب أن تنعكس أولوياتهن في القرارات والسياسات؟

بالنسبة إلى حملة «صوتهن»، لا تنفصل الإجابة عن واقع النساء المتأثرات بالحرب، وما يواجهنه من تحديات تتعلق بالأمان والوصول إلى الخدمات الأساسية، خصوصاً خدمات الصحة النفسية والصحة الإنجابية، فضلاً عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. وتسعى الحملة إلى تعزيز مشاركة اللاجئات والنساء المهجرات والشابات والفئات الأكثر تضرراً من الحرب، بحيث يكن جزءاً من صياغة الحلول، لا مجرد متلقيات لنتائج القرارات التي يتخذها الآخرون نيابة عنهن.

## اللاجئات والنازحات.. تجارب مختلفة وقضايا مشتركة

لا تتعامل حملة «صوتهن» مع النساء السودانيات باعتبارهن مجموعة متجانسة تنطبق احتياجاتها وتجاربها، بل تنطلق من أن لكل فئة ظروفها وتحدياتها التي ينبغي أن تنعكس في الحلول المطروحة. وتشير برقو إلى أن تحديات اللاجئات ترتبط بصعوبة الوصول إلى الخدمات، ومحدودية فرص كسب العيش والاندماج، بينما تواجه النازحات تحديات إضافية

كمبالا: (ديسمبر)

أشادت سجدو القزاي، منسقة مجموعة العمل للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنفى (HRDE-WG)، بجهود فريقها؛ لجنة اللاجئتين في المنفى، مثمّنة تفاني أعضائهن والتزامهم ومرونتهم وشغفهم، التي أسهمت في تحقيق إنجازات المجموعة خلال فترة عملها. وأعربت سجدو القزاي، في تصريحات لها، عن امتنانها لمنظمة DefendDefenders لما قدمته من ثقة وإرشاد ودعم طوال فترة توليها المسؤولية، مشيرة إلى أهمية هذا الدعم في مسيرة المجموعة وتطورها المؤسسي.

تتصل باستمرار العمليات العسكرية، وعدم استقرار أماكن النزوح، ومخاطر الحماية، وصعوبة تأمين مصادر الدخل والخدمات الأساسية.

وعلى الرغم من اختلاف هذه التجارب، توجد قضايا مشتركة تتعلق بالتعليم والاقتصاد والصحة النفسية والإنجابية، إلى جانب المشاركة في جهود السلام وصنع القرار.

وتؤكد برقو أن الحلول ينبغي أن تنطلق من تجارب النساء أنفسهن، مع إتاحة المجال للتنوع والاختلاف، بدلاً من افتراض أن جهة واحدة تستطيع تحديد احتياجات جميع النساء. ويكتسب هذا المبدأ أهمية في سياق تتعدد فيه أوضاع النساء بين اللجوء والنزوح والتعرض المباشر لآثار الحرب، وتختلف فيه الأولويات وفقاً للظروف التي تعيشها كل امرأة ومجتمعها.

## في معسكر اللجوء.. تجربة تكشف قدرة النساء على صنع السلام

من بين التجارب التي تستحضرها برقو، حديث إحدى النساء الأكبر سناً، التي عبّرت عن إيمانها بقدرة النساء على صناعة السلام داخل معسكرات اللجوء، رغم الاختلافات الاجتماعية والسياسية بينهن.

وتقول المرأة، بحسب ما نقلته برقو، إن النساء قادرات على تجاوز هذه الاختلافات، وإن وقوع مشكلة لإحدى النساء لا يعني بالضرورة التعامل معها وفقاً للمنطقة التي تنتمي إليها أو المعسكر الذي جاءت منه. كما أشارت إلى قدرة النساء على حل الخلافات بينهن داخل المعسكر.

وتكشف هذه الشهادة عن تصور للسلام يبدأ من العلاقات اليومية داخل المجتمعات، ومن قدرة النساء على معالجة الخلافات وبناء مساحات للتفاهم، بعيداً عن حصر مفهوم السلام في الاتفاقات السياسية الرسمية.

وتستند الحملة إلى مثل هذه التجارب في إبراز المعرفة التي تمتلكها النساء داخل مجتمعاتهن، وإلى أن مشاركتهن يمكن أن تتجاوز نقل الاحتياجات إلى المساهمة في ابتكار الحلول وبناء التوافق.

## من الحوار المجتمعي إلى أوراق السياسات

تعتمد «صوتهن» على مسار يبدأ بالاستماع إلى النساء في مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً، وتوثيق تجاربهن وأولوياتهن ومخاوفهن وتصوراتهن للسلام ومستقبل السودان.

لكن، وفق برقو، لا يتوقف العمل عند جمع الشهادات أو تنظيم جلسات الحوار، بل يستهدف تحويل التوصيات والمخرجات إلى أوراق موقف وتقارير وسياسات تُشارك مع الجهات الفاعلة وصناع القرار في عمليات السلام.

وتواجه الحملة تحديات متعددة في هذا المسار، من بينها صعوبة الوصول إلى بعض النساء، خصوصاً الأكثر هشاشة، وضيق المساحات المتاحة لمشاركتهن في النقاشات السياسية، ومحدودية الموارد اللوجستية.

كما تشير برقو إلى وجود فجوة بين المساحات المجتمعية التي تعبر فيها النساء عن احتياجاتهن، والمساحات الرسمية التي تُتخذ فيها القرارات. فرغم تنظيم جلسات مجتمعية عديدة، لا تتوفر دائماً آليات واضحة تضمن نقل توصيات النساء إلى الجهات المعنية أو متابعة الاستجابة لها.

وتضيف أن بناء الثقة يمثل جانباً أساسياً من عمل الحملة، حتى تشعر النساء بالأمان عند الحديث عن تجاربهن الحساسة، دون الخوف من التعرض للمخاطر بسبب آرائهن أو ما يكشفن عنه من تجارب.

## خطوات أولى واختبار للقدرة على التأثير

لا تزال حملة «صوتهن» في مراحلها الأولى، بحسب منسقتها، وقد بدأت خطواتها من خلال جلسات الحوار في معسكرات اللجوء، التي أتاحت للنساء مساحة لعرض قضاياهن وتجاربهن وتطلعاتهن.

وتقر برقو بأن الحملة ما زالت في مرحلة بناء مسار يربط بين الحوار المجتمعي



**طاولة المفاوضات من المشاركة والتأثير الي التأثير**

أ. إبراهيم شمر  
باحث في قضايا اتفاقيات السلام والوساطة

أ. زهرة عبدالنعم  
قائدة نسوية

أ. بينة دينار  
قائدة نسوية

سائلة أمان مهتمة بقضايا النساء

Goggle meet

Friday 18/9/26

Time 20 pm Est africa 19pm sudan

**طاولة المفاوضات:**

أمنة برقو  
مقدمة

سامية علي  
مقدمة

هيام البشري  
مقدمة

محاور النقاش:

الكونا النسائية، والدبلوماسية الشعبية في تجمعات اللجوء، مع تجارب ملهمة من الواقع

09:00 مساءً  
18 أيلول 2026 م

Google meet

والمناصرة وصناعة السياسات، وأن تقييم تأثيرها يتطلب متابعة القضايا التي جرى توثيقها والتوصيات التي تسعى إلى إيفائها، ورصد التغيرات التي يمكن إثبات ارتباطها بجهود الحملة.

وبذلك، لا تقدم الحملة مشاركتها الحالية باعتبارها قد حققت بالفعل تغييراً في السياسات أو قرارات السلام، بل باعتبارها بداية لمسار يستهدف الوصول إلى هذا التأثير.

وتقول برقو إن النجاح بالنسبة إلى «صوتهن» يتمثل في وصول أصوات النساء إلى الجهات القادرة على اتخاذ القرار وصنع السياسات، مؤكدة أن النساء لسن مجرد مستفيدات من الخدمات، بل صاحبات معرفة وخبرة وحقوق، وقادرات على قيادة التغيير داخل مجتمعاتهن.

ويمثل هذا التوجه اختباراً عملياً لقدرة الحملة على تجاوز مرحلة جمع المطالب وتوثيقها، والوصول بها إلى الجهات التي تملك سلطة الاستجابة واتخاذ القرارات.

## السلام لا ينتظر توقف الحرب

بالنسبة إلى برقو، لا ينبغي أن يرتبط حق النساء في المشاركة بتوقف الحرب، أو أن يظل رهناً بموعد انطلاق مفاوضات السلام أو نجاحها.

وتؤكد أن الحملة ستواصل العمل، حتى إذا استمرت الحرب، على توفير مساحات آمنة للحوار المجتمعي، وتوثيق أولويات النساء، وتعزيز الروابط بين المبادرات النسوية والشبابية والمجتمعية، وإيصال المطالب إلى الجهات الإنسانية والسياسية والفاعلين في جهود السلام.

وتتجاوز رؤية «صوتهن» للسلام مجرد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار؛ إذ تشمل العدالة والمساءلة والمشاركة المتساوية والاعتراف بحقوق المتأثرين بالحرب. وتطمح الحملة إلى تطوير عملها لتصبح مساحة لإنتاج المعرفة المستندة إلى تجارب النساء، وتوثيق رؤاهن ومواقفهن، وتحويلها إلى أوراق سياسات ومبادرات مناصرة يمكن الاستناد إليها في النقاشات المتعلقة بمستقبل السودان.

وبين طموح تحويل أصوات النساء إلى قرارات، والتحديات التي تواجه إيصال مطالبهن إلى المؤسسات الرسمية، يبقى التحدي الأساسي أمام «صوتهن» هو ضمان ألا تنتهي تجارب النساء عند حدود الحكايات والشهادات، بل أن تجد طريقها إلى السياسات والحلول التي تمس حياتهن.

فالمشاركة التي تسعى إليها الحملة لا تتعلق فقط بمن يجلس إلى طاولة السلام، بل بمن يملك القدرة على التأثير في القرارات، ويمدّي انعكاس احتياجات النساء وتصوراتهن في مستقبل البلاد.

# تأكيدات على أهمية الدستور في ترسيخ عمل مجموعة المدافعين عن حقوق الإنسان في المنفى



سجدو القزاي

تتسلم مسؤولية مهمة، إلى جانب إرث من العمل المشترك وأساس مؤسسي متين، يتضمن دستوراً معتمداً ومجتمعاً داعماً. وبإني هذا الانتقال في سياق جهود المجموعة لتعزيز تنظيمها الداخلي ومواصلة عملها، مستفيدة من الخبرات المتراكمة والدعم الذي أسهم في تطويرها من شبكة مجتمعية إلى إطار مؤسسي أكثر وضوحاً. وتبرز تصريحات سجدو القزاي أهمية العمل الجماعي والحكومة والدعم المؤسسي في بناء المبادرات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، وضمان انتقال القيادة بصورة تتيح مواصلة العمل والاستفادة من الإنجازات السابقة.

واستعرضت سجدو القزاي تطور مجموعة العمل، التي انتقلت من شبكة مجتمعية قاعدية إلى حركة أكثر تنظيماً ومأسسة، معتبرة اعتماد دستور المجموعة محطة مهمة في مسارها، لما يمثل من خطوة نحو إرساء إطار واضح للحكومة وتنظيم العمل وتحديد المسؤوليات.

وأكدت أن هذا التطور يعكس الجهود المبذولة لتعزيز البناء المؤسسي للمجموعة، وترسيخ أسس تضمن استمرارية عملها وتدعم قدرتها على تحقيق أهدافها في الدفاع عن حقوق الإنسان.

ومع انتقال القيادة إلى فريق جديد، تمتنت سجدو القزاي التوفيق للقيادة القادمة، مشددة على أنها

# رابطه الأساتذة السودانيين بالجامعات الأمريكية

## تناقش خارطة طريق للسودان ما بعد الحرب



Association of Sudanese- American Professors in Ame

معية أساتذة الجامعات السودانيين- الأمريكيين بالولايات المتحدة الأمري

تقرير: (ديسمبر)

### أبرز مخرجات المؤتمر وتوصياته

عكست الأوراق والمناقشات مجموعة من الأولويات التي يمكن أن تشكل أساسا لخارطة طريق وطنية للسودان ما بعد الحرب، من أبرزها:

وقف الحرب وإرساء السلام: إعطاء الأولوية لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية، مع تنسيق الجهود الإقليمية والدولية والحد من التدخلات الخارجية التي تطيل أمد النزاع.

الانتقال إلى حكم مدني ديمقراطي: دعم عملية سياسية سودانية شاملة تفضي إلى سلطة مدنية ذات شرعية، وتضمن مشاركة القوى المدنية ومختلف مكونات المجتمع، وتؤسس لحكم رشيد قائم على الشفافية والمساءلة.

إصلاح القطاع الأمني والعسكري: وضع مسار عملي لبناء مؤسسة عسكرية مهنية موحدة تخضع للسلطة الدستورية المدنية، وإنهاء تعدد مراكز القوة المسلحة.

العدالة الانتقالية والمساءلة: تطوير إطار وطني للتعامل مع الانتهاكات والجرائم المرتكبة خلال الحرب، وضمان حقوق الضحايا والناجين، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز

التعاون مع الآليات القضائية ذات الصلة. إعادة بناء مؤسسات الدولة والخدمات الأساسية: إعداد خطط لإعادة تأهيل المؤسسات العامة والبنية التحتية، واستعادة الخدمات الصحية، وإصلاح التعليم وإعادة بناء الجامعات ومؤسسات البحث العلمي. تمكين المرأة والشباب: تعزيز مشاركتهما في صنع السلام وصياغة السياسات العامة وإعادة بناء الدولة، وضمان تكافؤ الفرص والمشاركة السياسية.

التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار: وضع استراتيجية وطنية لإعادة بناء الأصول الإنتاجية والبنية التحتية، وتحفيز النمو الشامل، ودعم المجتمعات المحلية والجمعيات التعاونية لاستعادة سبل العيش. تعبئة خبرات وموارد السودانيين في المهجر: الاستفادة من الكفاءات الأكاديمية والمهنية والموارد المالية والتحويلات لدعم إعادة الإعمار وتطوير السياسات وتقوية المؤسسات الوطنية.

اعتماد رؤية متكاملة للتعافي الوطني: الربط بين السلام والحكم والعدالة والاقتصاد والصحة والتعليم ضمن خطة وطنية موحدة ذات أولويات واضحة وبرامج قابلة للتنفيذ.

تحويل المعرفة إلى خطط عملية: تعزيز دور الأكاديميين والمهنيين في إعداد التوصيات والبرامج التنفيذية التي يمكن أن تستفيد منها الحكومة المدنية الديمقراطية المقبلة، مع الاستفادة من دروس التجارب الانتقالية السابقة.

وأكدت المناقشات أن نجاح التحول الديمقراطي لا يعتمد على الاتفاقات السياسية وحدها، بل يتطلب خططا عملية محددة، ومؤسسات قادرة على التنفيذ، وقاعدة مدنية متماسكة تدعم برامج الحكومة.

### دور الرابطة في متابعة مخرجات المؤتمر

أكدت الرابطة أهمية الانتقال من تشخيص الأزمات إلى تقديم حلول قابلة للتطبيق. ومن المتوقع أن يشكل جميع الأوراق والمناقشات واستخلاص القضايا المشتركة والأولويات خطوة أساسية نحو بلورة مقترحات سياسات وخارطة طريق لدعم السلام والتعافي وإعادة الإعمار. ويتيح هذا العمل فرصة لتنسيق مساهمات الأكاديميين والمهنيين السودانيين داخل البلاد وخارجها، وتطوير مقترحات عملية يمكن عرضها على القوى المدنية وصناع السياسات والحكومة المدنية الديمقراطية المقبلة. ويتطلب تحويل هذه المخرجات إلى أثر ملموس تحديد الأولويات والجهات المسؤولة عن التنفيذ واليات المتابعة وتقييم التقدم.

### نحو مساهمة أكاديمية مستدامة في

#### مستقبل السودان

أكد المؤتمر أن إعادة بناء السودان بعد الحرب تتطلب جهداً وطنياً مستداماً ومشاركة مجتمعية واسعة، ورؤية متكاملة تعالج جذور النزاع وتؤسس لدولة تقوم على المواطنة والعدالة والديمقراطية والمؤسسات الفاعلة. كما شدد على أهمية توظيف الخبرات الأكاديمية والمهنية السودانية في تحويل المعرفة إلى سياسات وخطط عملية تدعم السلام والتعافي وإعادة الإعمار، وتعزيز الحكم المدني الديمقراطي، واستعادة الخدمات، وتحقيق العدالة والتنمية المتوازنة. وبذلك، يقدم المؤتمر أساساً فكرياً ومجموعة من المقترحات العملية للنقاش الوطني حول مستقبل السودان، مع التأكيد على أن القيمة الحقيقية لهذه المخرجات تكمن في ترجمتها إلى برامج قابلة للتنفيذ تساهم في بناء دولة مستقرة.



— أخزار عبد القادر صالح.

- من بيوت الأشباح إلى العدالة الانتقالية: البحث عن العدالة في السودان ما بعد الحرب — د محمد إبراهيم القاضي.

**ثالثاً: المرأة والمشاركة السياسية**

- ما وراء طاولة المفاوضات: دور المرأة السودانية في صنع السلام وإعادة بناء الدولة — د سعاد موسى.

- ما وراء الاحتجاج: نشاط المرأة السودانية والسعي إلى المشاركة السياسية والعدالة بين الجنسين — د سعاد علي.

**رابعاً: الصحة والتعافي الاجتماعي**

- إطار لاستعادة النظام الصحي في السودان — د ندى فضل.

- التداعيات الصحية العامة للحرب في السودان: نظرة تتجاوز الأزمات المباشرة — د محمد جبريل.

**خامساً: الشباب وبناء الدولة**

- من هامش الثورة إلى قلب الدولة: الشباب السوداني قادة لإعادة تأسيس الدولة بعد الحرب — أوليد علي محمد عنبور.

**سادساً: التعليم والتعليم العالي**

- التعليم والنهضة الشاملة في السودان — أدمحمد الأمين أحمد التوم.

- من إصلاح أضرار الحرب إلى إعادة تأسيس التعليم العالي في السودان: إطار لبناء جامعة المستقبل — أدمامي شريف.

**سابعاً: الاقتصاد وإعادة الإعمار**

- استراتيجية سودانية لإعادة الإعمار بعد النزاع وتحقيق النمو الاقتصادي التحويلي — د إبراهيم البدوي.

- دور الجمعيات التعاونية ومساهمتها في السودان ما بعد الحرب: مدخل للتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وتعزيز المشاركة المدنية وبناء

سلام إيجابي ومستدام — أحمد الفاتح العتيبي.

- تعبئة موارد السودانيين في المهجر لإعادة إعمار السودان بعد الحرب: دور التحويلات المالية — د إيمان زين العابدين.

- التخطيط للسودان ما بعد الحرب باعتباره منظومة متكاملة: تحسين السياسات باستخدام ديناميات النظم من أجل تعافٍ مزدهر وسلمي —

دمنتصر عباس.

عقدت رابطة الأساتذة السودانيين بالجامعات الأمريكية (ASAPA) السنوي يومي 24 و25 أكتوبر 2026، تحت عنوان «السودان ما بعد الحرب: خارطة طريق للحكم وإعادة الإعمار والمشاركة المدنية»، بمشاركة نخبة من الأكاديميين والباحثين والخبراء والمهنيين السودانيين. وناقش المؤتمر جذور الحرب والأزمة البنوية للدولة السودانية، وأفاق السلام والتحول الديمقراطي، وإصلاح مؤسسات الحكم، والعدالة الانتقالية، إلى جانب قضايا الصحة والتعليم وتمكين المرأة والشباب والتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار. واستهدف المؤتمر توظيف الخبرات الأكاديمية والمهنية السودانية في بلورة رؤية عملية تساهم في إنهاء الحرب وبناء السلام وإعادة تأسيس الدولة على أسس ديمقراطية ومستدامة.

استهل المؤتمر أعماله بكلمة من رئيس الرابطة، البروفيسور بكري عبد المجاد، الذي أكد أهمية توظيف الخبرات الأكاديمية والمهنية السودانية لإعداد خطط عملية للتعافي وإعادة الإعمار ودعم التحول الديمقراطي، مشدداً على ضرورة الاستفادة من دروس التجارب السابقة وتحويل أوراق المؤتمر ومناقشاته إلى توصيات قابلة

للتنفيذ تدعم الحكومة المدنية الديمقراطية المقبلة وقاعدتها السياسية. وأكد رئيس الرابطة استعداد الرابطة للمساهمة بخبرات أعضائها ومعارفهم، وتحويل أوراق المؤتمر ومناقشاته إلى توصيات عملية تساهم في رسم ملامح سودان ما بعد الحرب.

أعقبته الكلمة الرئيسية للدكتور عبد الله حمدوك، رئيس الوزراء السوداني السابق ورئيس التحالف المدني الديمقراطي «صمود»، بعنوان: «من الحرب إلى السلام: جهود القوى المدنية لوقف الحرب والمضي نحو مستقبل أكثر إشراقاً للسودان».

وأكد حمدوك أن الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023 خلفت كارثة إنسانية واسعة شملت القتل والنزوح وتدمير المدن والمرافق الصحية والتعليمية والبنية التحتية، وهددت تماسك الدولة والنسيج الاجتماعي. وأوضح أن جذور الأزمة تعود إلى عقود من الحكم السلطوي والعسكرة والإقصاء واختلال التنمية والفشل في بناء دولة وطنية جامعة تقوم على المواطنة المتساوية. وشدد على أنه لا يوجد حل عسكري مستدام للحرب، داعياً إلى وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية، ووقف الدعم العسكري الخارجي الذي يطيل أمد النزاع. كما دعا إلى توحيد القوى المدنية والديمقراطية حول برنامج وطني مشترك، وإطلاق عملية سياسية سودانية شاملة تقود إلى حكم مدني ذي شرعية.

وحدد حمدوك ملامح الطريق إلى السلام في خمسة محاور مترابطة: وقف دائم لإطلاق النار؛ وعملية سياسية شاملة بقيادة سودانية؛ وحكومة مدنية؛ وإصلاح القطاع الأمني والعسكري وصولاً إلى جيش مهني موحد يخضع للسلطة الدستورية المدنية؛ وعقد اجتماعي جديد يقوم على المواطنة المتساوية والعدالة والمشاركة الديمقراطية والتنمية المتوازنة.

كما أشاد بدور المبادرات المدنية والمجتمعية، ولا سيما غرف الطوارئ والنساء والشباب والنقابات، في تقديم المساعدات واستمرار الخدمات خلال الحرب. وأكد أهمية تعبئة خبرات السودانيين في المهجر لدعم السلام والتعافي وإعادة الإعمار. واقترح الدكتور حمدوك تنسيق هذه الجهود عبر شبكة معرفية سودانية تساهم في إعداد السياسات ودعم المؤسسات الوطنية والجامعات والبحث العلمي. واختتم بالتأكيد على

أن بناء سودان ديمقراطي ومستقر يتطلب معالجة جذور الأزمة، وتجاوز الإقصاء، وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة وقادرة على تلبية تطلعات المواطنين.

### الأوراق العلمية ومحاور النقاش

تضمن برنامج المؤتمر 16 ورقة علمية تناولت مختلف الجوانب السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية المتصلة بمستقبل السودان بعد الحرب، على النحو الآتي:

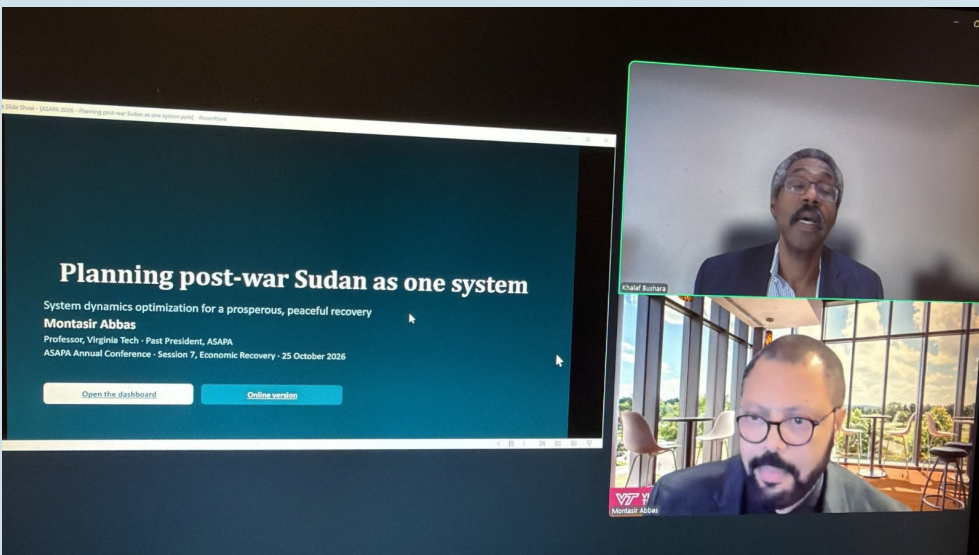
**أولاً: الحرب والأزمة السياسية والحكم**

- الأسباب الهيكلية والجذرية للحرب في السودان — د خالد مصطفى مدني.

- السودان: رغم الحروب الأهلية المتكررة، يظل الأمل حياً — د حامد البشير إبراهيم.
- هندسة الانهيار: كيف قوضت الشراكات الدستورية مع المؤسسة العسكرية التحولات الديمقراطية في السودان — د سامي عبد الحليم سعيد.

#### ثانياً: العدالة الانتقالية والمساءلة

- نحو خارطة طريق للعدالة والمساءلة في السودان ما بعد الحرب: إقرار الدستور، والعدالة الانتقالية، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية



## من الحرب إلى السلام:

جهود القوى المدنية لوقف الحرب  
والمضي نحو مستقبل أكثر إشراقاً للسودان

المؤتمر السنوي لرابطة الأساتذة  
السودانيين بالولايات المتحدة الأمريكية  
(24 - 25) ASAPA أكتوبر 2026

الكلمة الرئيسية للدكتور عبد الله حمدوك  
رئيس الوزراء السوداني السابق رئيس التحالف  
المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)



## مقدمة

السيد رئيس رابطة الأساتذة السودانيين بالولايات  
المتحدة الأمريكية وأعضاؤها المحترمون،  
السادة العلماء والأكاديميون والمهنيون الأجلاء،  
السيدات والسادة،  
الأصدقاء الأعزاء،

يسعدني ويشرفني أن أخطب هذا الجمع المتميز  
من الأكاديميين والمهنيين السودانيين الذين حققوا  
نجاحات مشهودة في مجالات تخصصاتهم المختلفة،  
مع احتفاظهم بارتباط عميق بوطنهم والتزام راسخ  
تجاهه.

وأود أن أقدم بالشكر إلى رابطة الأساتذة السودانيين  
بالولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدعوة الكريمة،  
والأهم من ذلك على اهتمامها المتواصل بالتحديات التي  
تواجه السودان.

نلتقي اليوم في واحدة من أصعب اللحظات في تاريخ بلادنا.  
فالسودان يعيش حرباً مدمرة ألحقت بشعبنا معاناة لا يمكن وصفها،  
ووضعت وجود وطننا نفسه، بوصفه دولة موحدة، أمام خطر حقيقي.  
ومع ذلك، وحتى في أحلك هذه الظروف، ما زلت على قناعة بأن السودان  
يملك من الطاقات البشرية والخبرات التاريخية والإرادة الجماعية ما  
يمكنه من تجاوز هذه المأساة.

إن وجود هذا العدد الكبير من العلماء والمهنيين السودانيين المتميزين  
بيننا اليوم يذكرنا بالإمكانات الهائلة التي يزخر بها وطننا.  
وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأمل في ثلاث أسئلة مترابطة:

أولاً: ماذا كشفت الحرب عن أزمة الدولة السودانية؟  
ثانياً: ما الذي قامت به القوى المدنية السودانية لوقف الحرب والدفع  
نحو تسوية سياسية سلمية؟

ثالثاً: ما الدور الذي يمكن أن يضطلع به الأكاديميون والمهنيون  
السودانيون، ولا سيما المقيمون في الولايات المتحدة، في صياغة  
مستقبل أكثر إشراقاً للسودان؟

1. حرب السودان: مأساة وطنية وتهديد وجودي  
السيدات والسادة،

لقد مضى أكثر من ثلاثة أعوام ونصف على اندلاع الحرب في السودان  
في 15 أبريل 2023، وكانت نتائجها كارثية. اضطر ملايين السودانيين  
إلى مغادرة منازلهم، وتشتت شمل الأسر، واقتلعت مجتمعات بأكملها  
من جذورها، وتدمرت مدن كاملة. كما أدى تدمير المؤسسات التعليمية  
والمرافق الصحية والبنية التحتية العامة والأصول الاقتصادية المنتجة  
إلى إرجاع بلادنا عقوداً إلى الوراء.

وأطلقت الحرب كذلك موجة من الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين،  
شملت العنف بدوافع إثنية، والعنف الجنسي، والهجمات العشوائية،  
وتدمير سبل كسب العيش.

ولعل الأمر الأكثر مأساوية هو أن جيلاً كاملاً من الأطفال والشباب  
السودانيين بات مهدداً بفقدان فرص التعليم والعمل والأمل في المستقبل.  
لكن وراء هذه الكارثة الإنسانية يكمن خطر أشد عمقاً، وهو تفكك  
الدولة السودانية. فاستمرار الحرب، وانتشار الجماعات المسلحة، وظهور  
مراكز سلطة متنافسة، وتضاعد الاستقطاب الإثني والجهوي، كلها  
عوامل تهدد وحدة السودان وسلامة أراضيه.

علينا أن ندرك أن هذه الحرب ليست مجرد مواجهة بين تشكيلين  
عسكريين، بل هي التعبير العنيف عن أزمة أعمق بكثير، تمتد جذورها  
إلى عقود من الحكم الاستبدادي، وعسكرة السياسة، والإقصاء، والتنمية  
غير المتوازنة، والفشل في بناء دولة وطنية جامعة بحق. ولهذا  
السبب، لا يمكن فصل إنهاء الحرب عن معالجة الأسباب  
الجذرية للصراعات المتكررة في السودان.

علينا أن ننهي الحرب لإنقاذ الدولة، وأن  
نصلح الدولة حتى لا تعود الحرب.  
وهذان وجهان لمسؤولية تاريخية واحدة.

## 2. الاستجابة المدنية: رفض اعتبار

الحرب قدراً محتوماً للسودان  
الأصدقاء الأعزاء،

منذ بداية هذا الصراع، واجهت القوى  
المدنية السودانية تحدياً بالغ الصعوبة. فقد  
اندلعت الحرب في وقت كانت فيه البلاد لا تزال  
تحاول التعافي من انهيار انتقالها الديمقراطي  
عقب الانقلاب العسكري في أكتوبر 2021.

وأدى اندلاع القتال إلى مزيد من إضعاف  
المؤسسات السياسية المدنية، وتفتيت  
التحالفات السياسية،

و تشر يد  
القيادات

والناشطين، والتضييق الشديد على مساحات العمل السياسي السلمي.  
ورغم هذه العقبات، واصلت القوى المدنية مقاومة محاولات جعل الحرب  
واقعاً طبيعياً ومقبولاً.

وفي مختلف أنحاء السودان، أظهرت التنظيمات القاعدية وغرف  
الطوارئ والمجموعات النسوية والنقابات المهنية والحركات الشبابية  
والقيادات الدينية والأهلية وشبكات المجتمعات المحلية قدرة استثنائية  
على الصمود.

فقد قدمت المساعدات الإنسانية، وحافظت على الخدمات المجتمعية  
الأساسية، وساندت النازحين، وأسهمت في صون روابط التكافل  
الاجتماعي.

ويمثل هذا العمل أحد أكثر الجوانب إلهاماً في استجابة السودانيين  
للأزمة.

وإلى جانب هذه الجهود المجتمعية، سعت التنظيمات السياسية  
المدنية إلى بناء بديل سياسي لاستمرار الصراع.

وفي هذا السياق نشأ تحالف (صمود) بوصفه تحالفاً مدنياً  
ديمقراطياً واسعاً يضم أحزاباً سياسية وتنظيمات مهنية ومجموعات  
من المجتمع المدني ولجان المقاومة وقوى أخرى ملتزمة بإنهاء الحرب  
واستعادة الحكم المدني الديمقراطي.

وقد ظل موقفنا الأساسي ثابتاً وواضحاً:  
لا يوجد حل عسكري للأزمة السودانية.

فلا يستطيع أي من الطرفين تحقيق  
تسوية سياسية مستدامة من خلال  
الانتصار العسكري وحده.

وحتى إذا تمكن أحد الطرفين من  
تحقيق تفوق حاسم في ميدان القتال،  
فإن الأسباب السياسية والاجتماعية  
والمؤسسية الأعمق للصراع ستظل دون  
معالجة.

ولذلك فإن التحدي الحقيقي يتمثل  
في تغيير المنطق الذي يحكم الصراع:  
من المواجهة العسكرية إلى التفاوض  
السياسي، ومن التنافس على السلطة  
إلى التوافق على أسس مستقبل وطني  
مشترك.

## 3. جهود القوى المدنية: من

المبادئ إلى التحرك الدبلوماسي  
السيدات والسادة،

انطلق نهج القوى المدنية من قناعة راسخة بأن إنهاء الحرب  
يتطلب الجمع بين العمل المدني المستمر، والجهود الدبلوماسية  
الدولية، وعملية سياسية ذات مصداقية يملك السودانيون  
زمامها.

وقد تركزت جهودنا على عدد من الأولويات.  
الأولوية الأولى تمثلت في التمسك بمطلب واضح  
وثابت لوقف الأعمال العدائية فوراً وحماية المدنيين.

لقد حرصنا على التأكيد أن الكارثة الإنسانية لا يمكن  
أن تنتظر التوصل إلى تسوية سياسية نهائية. فالهدنة  
الإنسانية، وضمان وصول المنظمات الإغاثية بأمان ودون  
عوائق، وحماية المدنيين، واستعادة الخدمات الأساسية،  
كلها ضرورات عاجلة لا تحتمل التأجيل.

الأولوية الثانية كانت التواصل مع الأطراف الإقليمية  
والدولية لحشد الدعم للتوصل إلى تسوية تفاوضية.

وقد أجرينا اتصالات دبلوماسية مع الحكومات  
والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية والمنظمات  
العامة في بناء السلام، لنقل وجهة نظر  
القوى المدنية والتأكيد على الحاجة

الملحة إلى تحرك  
منسق.

وانطلق  
تواصلنا من قناعة

بأن  
الجهود

لاقليمية  
والدولية

يمكن

أن تقدم إسهاماً مهماً، شريطة أن تعزز ملكية السودانيين لعملية السلام،  
لا أن تحل محلها.

أما الأولوية الثالثة فكانت العمل على تعزيز التقارب بين القوى المدنية  
السودانية.

نحن ندرك أن الساحة السياسية المدنية تعاني من التشرد، وأن  
الخلافات المرتبطة بالتاريخ والأيدولوجيا والتجارب السياسية لا يمكن

تجاوزها بمجرد التمني. لكننا نؤمن أيضاً  
بأن هذه الخلافات ينبغي ألا تحول دون

الاتفاق على حد أدنى من الأجندة الوطنية،  
بتمحور حول إنهاء الحرب، وحماية المدنيين،  
والحفاظ على وحدة السودان، واستعادة

عملية سياسية مدنية ذات شرعية.

ورغم ضخامة هذه التحديات، واصلت  
القوى المدنية السودانية جهودها لإنهاء

الحرب واستعادة مسار الانتقال الديمقراطي  
السلمي. ويمثل التطور الذي بدأ بتأسيس

تحالف (صمود)، مروراً بإعلان المبادئ،  
وصولاً إلى القوى غير المنحازة، خطوة مهمة

في السعي نحو بناء توافق مدني واسع. ولا  
ينبغي النظر إلى هذه المبادرات باعتبارها

مشروعات سياسية متنافسة، بل بوصفها  
جهوداً متميزة تهدف إلى جمع القوى

السودانية الملتزمة بإنهاء الحرب وصياغة  
مستقبل سلمي للبلاد.

الأولوية الرابعة تمثلت في تشجيع مزيد من التنسيق بين مبادرات  
الوساطة المختلفة.

لقد رحبنا بالمبادئ التي تضمنتها مبادرة الرباعية في سبتمبر 2025،  
ولا سيما إقرارها بعدم وجود حل عسكري قابل للتحقق، ودعوتها إلى

هدنة إنسانية تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار، وتأكيداً على انتقال  
سياسي بقيادة مدنية، مع استبعاد حزب المؤتمر الوطني والجهات

التابعة له فقط.

كما نقر بالدور المهمة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، والأمم  
المتحدة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد)، وجامعة

الدول العربية، والاتحاد الأوروبي. ويتمثل التحدي في تحويل هذه الأطر  
الدبلوماسية إلى عملية سلام منسقة وذات مصداقية وقابلة للتنفيذ.

إن مشكلة السودان ليست في نقص إعلانات السلام، وإنما في غياب  
التنفيذ الفعّال والإرادة السياسية المستدامة. وعلى المجتمع الدولي أن

يتجاوز مجرد التعبير عن القلق إلى اتخاذ خطوات دبلوماسية منسقة  
تخلق حوافز حقيقية للسلام، وتفرض تبعات على استمرار الانتهاكات.

## 4. العقبات أمام السلام: مواجهة الحقائق الصعبة

الحضور الكريم،  
علينا أيضاً أن نعترف بالعقبات التي لا تزال تقوض جهود

السلام.

العقبة الأولى هي استمرار اعتقاد الأطراف المسلحة بأن  
تحقيق تفوق عسكري يمكن أن يفضي إلى نتائج سياسية

لصالحها. وقد أدى هذا الاعتقاد مراراً إلى تقويض فرص  
التفاوض.

العقبة الثانية تتمثل في استمرار تدفق الأسلحة  
والموارد والدعم الخارجي الذي يغذي الصراع. وعلى

الأطراف الإقليمية والدولية أن تدرك أن انخراطها في  
هذا الصراع يرتب عليها مسؤوليات. يجب احترام سيادة

السودان وسلامة أراضيه، ووقف الدعم العسكري الخارجي الذي  
يسهم في إطالة أمد الحرب.

العقبة الثالثة هي تشرد القوى السياسية المدنية. فلا يمكننا



## لقد أظهرت تجارب الانتقال المتكررة في السودان مدى صعوبة إقامة حكم ديمقراطي دون معالجة هذه العلاقات البنيوية.. فالسلام المستدام يجب أن يتضمن إصلاحاً حقيقياً للقطاع الأمني، وإصلاحات في حوكمة الاقتصاد، وعدالة انتقالية، ومساءلة مؤسسية

أن نكون مستعدين لمواجهة هذه الدروس بصدق ونواضع. يجب أن نعترف بأخطاء تجارب الانتقال السابقة، بما في ذلك أخطاؤنا نحن.

ويجب أن ندرك أن الاتفاقات السياسية وحدها لا تكفي، ما لم تستند إلى مؤسسات فاعلة، وشرعية اجتماعية واسعة، واليات واضحة للمساءلة. وعلينا كذلك أن نتجاوز سياسات الإقصاء والتنافس الذي يقوم على أن مكسب طرف لا بد أن يكون خسارة لطرف آخر.

فلا يمكن أن يُحكم السودان بصورة مستدامة من خلال هيمنة إقليم واحد، أو أيديولوجيا واحدة، أو تنظيم سياسي واحد، أو فصيل مسلح واحد. إن مستقبلنا يتوقف على بناء دولة ينتمي إليها جميع مواطنيها على قدم المساواة.

وهذا يتطلب تحولاً جذرياً في ثقافتنا السياسية:

من المواجهة إلى الحوار. ومن الإقصاء إلى الشمول. ومن عسكرة السياسة إلى الحكم المدني. ومن المحسوبية إلى المؤسسات الخاضعة للمساءلة. ومن السعي إلى السلطة باعتبارها غاية في ذاتها، إلى فهم القيادة السياسية بوصفها خدمة عامة. لن تتحقق هذه التحولات بين عشية وضحاها، لكن من دونها نخطر بإعادة إنتاج الظروف نفسها التي أوصلت السودان إلى مأساته الراهنة.

### 9. رسالة أمل

السيدات والسادة، رغم الدمار الذي شهدته السنوات الثلاث والنصف الماضية، فإنني أرفض الاعتقاد بأن الحرب يجب أن تحدد مستقبل السودان. لقد أظهر شعبنا شجاعة وقدرة استثنائية على الصمود. رأينا منطلوعين شباباً يخاطرون بحياتهم لإيصال الغذاء والدواء. ورأينا نساء ينظمن شبكات الإغاثة ويساندن المجتمعات النازحة. ورأينا مهنيين يحافظون على استمرار الخدمات الأساسية في أصعب الظروف. كما رأينا السودانيين في مختلف أنحاء العالم يحشدون الموارد والخبرات وروح التضامن. وتذكرنا هذه الجهود بأن الأسس الأخلاقية والاجتماعية التي يقوم عليها وطننا لم تختف. إن روح ثورة ديسمبر، وتطلعاتها إلى الحرية والسلام والعدالة، لا تزال حية. ومسؤوليتنا هي تحويل هذه الروح إلى مشروع وطني عملي قادر على إنهاء الحرب وبناء مستقبل ديمقراطي. ونحن ملتزمون بمواصلة الإسهام في هذا الجهد من خلال الحوار، والعمل السياسي السلمي، والتعاون مع كل من يلتزم بصدق بإنهاء معاناة الشعب السوداني. لا ندعي أننا نملك جميع الإجابات، ولا نزعم أن أي تحالف مدني واحد يستطيع بمفرده حل أزمة السودان. لكننا نؤمن بأن الحل المستدام لا بد أن ينبع من جهد وطني واسع يضع مصالح الشعب السوداني فوق الاعتبارات السياسية أو المؤسسية الضيقة. إن المهمة أكبر من أي تنظيم، وأكبر من أي فرد. إنها مسؤولية وطنية تتطلب التعاون والتوافق والاستعداد لتقديم مستقبل السودان على انقسامات الماضي.

### الخاتمة: دعوة إلى تحمل

#### المسؤولية المشتركة

#### السادة العلماء والزعماء الأجلة،

اسمحوا لي أن اختتم حديثي بثلاث رسائل.

#### رسالتي الأولى إلى القوى المدنية السودانية.

إن مسؤوليتنا هي تجاوز التشرد، وتعزيز التعاون، وتطوير برنامج مشترك ذي مصداقية لإنهاء الحرب واستعادة الحكم المدني الديمقراطي.

فالتاريخ لن يحكم علينا بما نصرده من بيانات، وإنما بما تقدمه من إسهام في إنقاذ وطننا وتخفيف معاناة شعبنا.

#### رسالتي الثانية إلى شركائنا الإقليميين والدوليين.

يحتاج السودان بصورة عاجلة إلى انخراط دبلوماسي مستمر ومنسق.

إن ثمن استمرار التقاسع لا يُقاس بالمعاناة الإنسانية وحدها، بل أيضاً بتزايد خطر تفكك الدولة وانهارها، وتهديد الاستقرار الإقليمي.

لقد حان الوقت للانتقال من بيانات التعبير عن القلق إلى الدعم الفعّال لعملية سلام ذات مصداقية.

#### رسالتي الثالثة إلى المجتمع الأكاديمي والمهني السوداني.

إن معارفكم وخبراتكم وتجاربكم وشبكات علاقاتكم الدولية عناصر لا غنى عنها لتعافي السودان.

ولا يمكن ترك مهمة إعادة بناء بلادنا للقادة السياسيين والحكومات وحدهم.

فهي تتطلب الإسهام الجماعي لعلمائنا ومعلمينا واقتصاديينا ومهندسينا وأطبائنا وباحثينا ورواد أعمالنا ومختلف كوادرنا المهنية. إن خبراتكم ليست مجرد إنجازات شخصية، بل هي ثروة وطنية.

وفي هذه اللحظة التاريخية، يحتاج السودان إلى هذه الثروة أكثر من أي وقت مضى.

#### الأصدقاء الأعزاء،

نحن اليوم أمام خيارين: إما أن نترك الحرب تحدد مستقبل السودان، أو أن نعمل معاً حتى تصبح هذه المسألة نقطة تحول في تاريخنا الوطني. إن السودان الذي ننشده هو وطن يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه.

وطن تحكمه المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون.

وطن يحتمي بتنوعه ويضمن المواطنة المتساوية للجميع.

وطن يستطيع فيه الشباب أن يحلموا بمستقبل دون خوف.

وطن تشارك فيه النساء مشاركة كاملة، وعلى قدم المساواة. في صياغة الحياة الوطنية.

وطن تصبح فيه الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ومراكز الابتكار محركات للتنمية والتقدم.

فوق كل ذلك، وطن تُحَلّ فيه الخلافات السياسية بالحوار والوسائل الديمقراطية، لا بقوة السلاح.

إن واجبنا العاجل هو وقف الحرب، ومسؤوليتنا التاريخية هي ضمان ألا تتكرر أبداً.

فلنعمل معاً لتحويل مأساة الحاضر إلى فرصة للتجدد الوطني.

ولنكرم تضحيات شعبنا، لا بمجرد تذكرها، بل ببناء سودان يليق بذلك التضحيات.

ولنبق متحدين حول قناعة أساسية واحدة:

يجب أن يتشكل مستقبل السودان وفق تطلعات شعبه، لا وفق طموحات الذين يشعلون الحروب.

نشكركم على حسن استماعكم.

وتنسيق فغال. فقد أسهم

تشتت جهود الوساطة، وتضارب المصالح الإقليمية، وتذبذب الاهتمام الدولي، في تعقيد مساعي السلام.

وهناك حاجة ملحة إلى نهج أكثر اتساقاً وتماسكاً. ويجب أن يمنح هذا النهج الأولوية لحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية، والتوصل إلى وقف موثوق لإطلاق النار، وتنسيق جهود الوساطة، وضمان مشاركة مدنية حقيقية. كما يجب أن ينطلق من حقيقة أن مستقبل السودان لا يمكن أن تحدده الأطراف الخارجية، مهما بلغت درجة نفوذها. فالدعم الدولي ضروري، لكن ملكية السودانيين للعملية السياسية أمر لا غنى عنه.

يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في تهيئة الظروف اللازمة للسلام، لكن الشعب السوداني هو من يجب أن يقرر، في نهاية المطاف، المستقبل السياسي لبلاد.

### 7. دور الأساتذة السودانيين في الولايات المتحدة: من

#### التضامن إلى الإسهام الوطني

#### الحضور الكريم،

أود الآن أن أتوجه مباشرة إلى رابطة الأساتذة السودانيين بالولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ظل الإنسان السوداني على الدوام أعظم موارد بلادنا. فعلى الرغم من عقود من عدم الاستقرار السياسي، والصعوبات الاقتصادية، والصراعات، استطاع السودانيون والسودانيات أن يحققوا نجاحات متميزة في الجامعات والمؤسسات البحثية والمستشفيات والمنظمات الدولية والمجالات المهنية في مختلف أنحاء العالم. ويمثل السودانيون في المهجر رصيذاً استثنائياً من المعرفة والخبرات والتجارب وشبكات العلاقات الدولية.

والسؤال المطروح في هذه اللحظة الحرجة هو: كيف يمكن تحويل هذا الرصيد الكبير من الكفاءات إلى إسهام منظم في التعافي الوطني؟ أود أن أقترح على رابطة الأساتذة السودانيين النظر في إنشاء «شبكة المعرفة السودانية للسلام والتعافي وإعادة الإعمار»، تجمع الأكاديميين والمهنيين السودانيين في أمريكا الشمالية وخارجها.

ويمكن لهذه الشبكة أن تسهم في خمسة مجالات استراتيجية. أولاً: دعم عملية السلام من خلال البحث والتحليل المخصص

#### للسياسات.

يمكن للخبرات الأكاديمية أن تسهم في إثراء النقاشات المتعلقة بحل النزاعات، والترتيبات الدستورية، والفيدرالية، وإصلاح القطاع الأمني، والعدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية.

#### ثانياً: التحضير للتعافي الاقتصادي

#### بعد الحرب.

سبحان السودان إلى استراتيجيات موثوقة لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتأهيل القطاع الزراعي، وإعادة بناء البنية التحتية، وإنعاش القطاعات الإنتاجية، وخلق فرص العمل. ويمكن لمجتمعاتنا الأكاديمية والمهنية أن تساعد في إعداد مقترحات عملية للسياسات العامة تستند إلى الأدلة والمعرفة العلمية.

#### ثالثاً: إعادة بناء مؤسسات التعليم والبحث العلمي.

يethyl تدمير الجامعات السودانية وتعطيل عملها أحد أخطر الآثار طويلة المدى للحرب. ويمكن للشراكات مع الجامعات الأمريكية أن تسهم في دعم الطلاب المتأثرين بالنزوح، واستعادة البرامج الأكاديمية، وتطوير منصات التعليم الرقمي، وإعادة بناء القدرات البحثية.

#### رابعاً: تعزيز المؤسسات العامة والحوكمة.

سبحان السودان إلى عملية واسعة لإعادة بناء مؤسساته، تشمل الإدارة العامة، والإدارة المالية، والنظم الصحية، والحكم المحلي، وقطاع العدالة. ويمكن للمهنيين السودانيين بالخارج أن يقدموا إسهامات قيمة عبر التدريب، والمساعدة الفنية، والشراكات المؤسسية، وبرامج الإرشاد ونقل الخبرات.

#### خامساً: دعم الحوار الوطني وتطوير عقد اجتماعي جديد.

يمكن للمؤسسات الأكاديمية أن توفر مساحات مستقلة للنقاش الجاد حول القضايا الصعبة التي ظلت تقسم المجتمع السوداني لأجيال. ويمكن للرابطة أن تساعد في تيسير بحوث وحوارات شاملة حول المواطنة والهوية واللامركزية والحكم الديمقراطي والتنمية العادلة. وأشجع رابطة الأساتذة السودانيين على النظر في تنظيم منتدى متخصص حول التعافي وإعادة الإعمار في السودان بعد الحرب، يجمع العلماء السودانيين وممثلي المجتمع المدني وصناع السياسات ومؤسسات التنمية الدولية. ويمكن لهذا المنتدى أن يضع خارطة طريق عملية لإعادة الإعمار والإصلاح المؤسسي.

وأود أن أؤكد أن هذا الإسهام لا يحتاج إلى انتظار نهاية الحرب. يمكن أن يبدأ العمل التحضيري من الآن. بل إننا كلما بدأنا التخطيط للسلام مبكراً، كنا أكثر استعداداً عندما تحين فرصة التعافي الوطني.

### 8. التعلم من ماضينا والاستعداد لمستقبلنا

#### الأصدقاء الأعزاء،

يحمل تاريخ السودان الكثير من مصادر الإلهام والدروس المهمة. فقد أثبتت ثورة أكتوبر 1964، وانتفاضة أبريل 1985، وثورة ديسمبر 2018، القدرة الاستثنائية للشعب السوداني على الحشد السلمي من أجل الحرية والكرامة والحكم الديمقراطي.

لكن تجارب الانتقال المتكررة كشفت أيضاً هشاشة المؤسسات الديمقراطية، وصعوبة تحويل تطلعات الثورات إلى نظم حكم مستدامة. وعلينا

أن ندعو بمصداقية إلى المصالحة الوطنية، بينما نعجز عن التعامل بصورة بناءة مع خلافاتنا السياسية. ولهذا، فقد أكدت المظلة الواسعة للقوى غير المنحازة أهمية الحوار والتعاون والتوصل إلى حد أدنى من البرنامج الوطني المشترك.

وهذا لا يتطلب إلغاء الخلافات السياسية، فالمجتمعات الديمقراطية تقوم أساساً على تنوع الآراء. والمطلوب هو الاتفاق على القواعد الأساسية التي تنظم التنافس السياسي، ورفض العنف وسيلة للوصول إلى السلطة، والالتزام المشترك بالحكم المدني الدستوري.

العقبة الرابعة تتمثل في إرث الاستبداد، والعلاقة المتجذرة بين السلطة السياسية والمؤسسات المسلحة والمصالح الاقتصادية.

لقد أظهرت تجارب الانتقال المتكررة في السودان مدى صعوبة إقامة حكم ديمقراطي دون معالجة هذه العلاقات البنيوية. ولذلك، فإن السلام المستدام يجب أن يتضمن إصلاحاً حقيقياً للقطاع الأمني، وإصلاحات في حوكمة الاقتصاد، وعدالة انتقالية، ومساءلة مؤسسية.

وأخيراً، هناك الخطر المتزايد المتمثل في تفكك النسيج الاجتماعي. فقد أدت الحرب إلى تعميق الاستقطاب الإثني، وانتشار خطاب الكراهية، وتزايد انعدام الثقة والتوترات بين المجتمعات المحلية. إن إعادة بناء الثقة بين المجتمعات السودانية لا تقل أهمية عن إعادة بناء الطرق والمدارس والمستشفيات.

فقد يكون من الممكن التفاوض سياسياً على إنهاء القتال، لكن السلام الدائم لا بد أن يُبنى في نهاية المطاف داخل المجتمع السوداني نفسه.

### 5. خارطة طريق مدنية:

#### من إنهاء الحرب إلى إعادة بناء الدولة

#### الأصدقاء الأعزاء،

كيف ينبغي إذن أن يبدو المسار المدني الموثوق نحو السلام؟ اعتقد أنه يجب أن يربط بين خمسة أهداف أساسية.

أولاً: هدنة إنسانية فورية تفضي إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار. ويجب أن يتضمن هذا الاتفاق ترتيبات موثوقة للمراقبة والتحقق، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تجدد الأعمال العدائية.

#### ثانياً: عملية سياسية سودانية

شاملة ومستقلة، يملك السودانيون زمامها.

لا يمكن أن يتحدد مستقبل السودان حصرياً على أيدي الأطراف التي تحمل السلاح. بل يجب أن تضطلع التنظيمات السياسية المدنية، والحركات النسوية، والمجموعات الشبابية، والنقابات المهنية، والتنظيمات القاعدية، وممثلو المجتمعات السودانية المتنوعة، بدور حقيقي ومؤثر في هذه العملية.

#### ثالثاً: استعادة الحكم المدني الشرعي.

يحتاج السودان إلى إطار انتقالي

قادر على استعادة مؤسسات الدولة، وإعادة بناء الثقة، وتهيئة الأساس لنظام دستوري ديمقراطي. ويجب أن يستفيد هذا الانتقال من دروس التجارب السابقة، وأن يؤسس لترتيبات مؤسسية أكثر وضوحاً، واليات للمساءلة والرقابة المدنية.

#### رابعاً: اتباع نهج شامل لإصلاح القطاع الأمني.

لا يمكن لدولة ديمقراطية مستقرة أن تقوم في ظل وجود جيوش متنافسة وتشكيلات مسلحة مستقلة. ويجب أن يكون الهدف النهائي هو بناء مؤسسة أمنية موحدة ومهنية، تعكس التنوع الوطني، وتعمل تحت سلطة مدنية دستورية.

#### خامساً: عقد اجتماعي جديد للسودان.

ولعل هذه هي المهمة الأهم على المدى الطويل. فلا يمكن حل أزمة السودان عبر صفقة سياسية مؤقتة أخرى تترك العلاقة الأساسية بين الدولة ومواطنيها على حالها. نحن بحاجة إلى ميثاق وطني جديد يقوم على المواطنة المتساوية، والمشاركة الديمقراطية، والعدالة، واحترام التنوع، والتنمية المتوازنة، والتوزيع العادل للسلطة والموارد.

ويجب أن يخلق هذا الميثاق من الاعتراف بأن تنوع السودان الإثني والثقافي والديني واللغوي والهويي يمثل مصدر ثراء وطني، وليس مشكلة ينبغي التعامل معها. كما يجب أن يعالج التهميش التاريخي الذي عانت منه الأقاليم والمجتمعات المختلفة، وأن يؤسس لعلاقة أكثر عدلاً بين المركز والأطراف.

لا ينبغي أن يكون طموحنا مجرد استعادة السودان الذي كان قائماً قبل الحرب، بل بناء سودان أكثر عدلاً وشمولاً وديمقراطية، وأكثر قدرة على ترسيخ السلام واستدامته.

### 6. مسؤولية المجتمع الدولي

#### السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أتوقف قليلاً عند البعد الدولي للأزمة السودانية. إن لهذه الحرب تداعيات عميقة تتجاوز حدود السودان. فآثارها تمتد إلى منطقة القرن الأفريقي والساحل والبحر الأحمر، وإلى الدول المجاورة التي استضافت بسخاء ملايين السودانيين النازحين واللاجئين.

ويهدد استمرار الصراع الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية والأمن الدولي.

وللولايات المتحدة، بالتعاون

مع شركائنا الإقليميين والدوليين،

دور مهم في دعم التوصل إلى

تسوية تفاوضية. ونحن نرحب

بالمبادرات الدبلوماسية الرامية

إلى تحقيق هدنة إنسانية،

وإنهاء الأعمال العدائية، والدفع

نحو انتقال تقوده القوى المدنية.

لكن هذه المبادرات تحتاج

إلى انخراط دبلوماسي

مستمر



## خمسة أعوام على انقلابه

# البرهان وقلق فقدان المكانة

## حين تحول الطموح الشخصي إلى تحالف لإجهاض التغيير

سوار الذهب دليل حي على أن «قلق المكانة»

ليس قدرًا حتميًا على القادة العسكريين.

في علم الاجتماع السياسي، السلطة ليست هي مجرد القدرة على إصدار الأوامر والتحكم في الموارد؛ وإنما هي أيضًا مصدر للمكانة (Status) والاعتراف (Esteem) والهيبة (Prestige)، وفقدانها يمثل تهديدًا يتجاوز خسارة المنصب إلى فقدان الاعتبار الشخصي والموقع الاجتماعي. الفيلسوف الألماني أكسل هونيث (Axel Honneth) المولود في 1949، يقدم من خلال مفهوم «الصراع من أجل الاعتراف» (The Struggle for Recognition)، مدخلًا لفهم علاقة الحاكم بالمنصب الذي يمنحه قيمة اجتماعية لم يكن يمتلكها من قبل. وعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو (Pierre Bourdieu) (1964-2022) يفسر كيف يتحول مثل هذا المنصب إلى «رأس مال رمزي» (Symbolic Capital)، بمنح صاحبه الاعتبار والثقة، بينما يميز عالم الاجتماع والاقتصاد السياسي الألماني ماكس فيبر (Max Weber) (1864-1920) بين امتلاك القوة (Power) واكتساب الشرعية (Legitimacy). ومن منظور النظريات الثلاث، تُقدم تجربة عبد الفتاح البرهان حالة جديرة بالدراسة. فالرجل (المجهول تمامًا داخل الأوساط السياسية)، لم يصل إلى رئاسة الدولة بوصفه لثورة، أو زعيمًا لحزب جماهيري، أو صاحب مشروع سياسي نال تفويضًا شعبيًا، وإنما هو مجرد ضابط مشاة رفيع الرتبة، (أمضى معظم سنوات خدمته في ميادين القتال. ولم يكن جزءًا من النخبة العسكرية أو السياسية التي تدبر شؤون الحكم من العاصمة الخرطوم)، وجد نفسه فجأة في صدر المشهد؛ رئيسًا للمجلس العسكري الانتقالي (بعد تنازل عوض بن عوف عن رئاسة ذلك المجلس، في 12 أبريل 2019، وبعد 24 ساعة من ادائه القسم، استجابة لضغوط الشارع)، ثم رئيسًا لمجلس السيادة الانتقالي منذ أغسطس 2021 وحتى اليوم. ولدى توليه المنصب اختار صديقه محمد حمدان (حميدتي) نائبًا له. (في أول حوار تلفزيوني مباشر له بعد توليه رئاسة المجلس العسكري الانتقالي في 21 أبريل 2019، والذي بثه تلفزيون السودان وقناة النيل الأزرق في ذات اللحظة، أعلن أنه قضى معظم مسيرته المهنية في الأقاليم والعمليات الميدانية بعيدًا عن الخرطوم ودوائرها السياسية).

رئاسة البرهان للمجلس السيادة كانت مؤقتة بطبيعتها، ومقيدة باستحقاقات انتقال، محكوم بوثيقة دستورية، يفترض أن ينتهي بإقامة حكم مدني. غير أن الموقع الذي ناله صدفه وعرضًا، ومنحه هيبة ونفوذًا، أصبح عاملًا مؤثرًا في قراراته، وفي نظرتة إلى نفسه وإلى مستقبل السلطة والقوى التي تنازعها عليها.

وفي هذا السياق، فإن رواية البرهان عن أن والده حلم بأنه سيصبح رئيسًا للسودان، والتي حكاهما في أول لقاء تلفزيوني معه، تكتسب دلالة رمزية خاصة؛ فاستدعاؤها يمكن قراءته بوصفه إضفاءً لمعنى قدرتي على وصوله إلى الحكم، وتحويل ما أتاحته الظروف إلى تحقق لطموح شخصي منتظر. وإذا اكتسبت الرئاسة في تصور صاحبه هذا المعنى، يصبح التحكي عنها أكثر من انتهاء مهمة سياسية؛ بل يدنو فقدانًا لمكانة ارتبطت بصورة الذات والشعور بالإنجاز.

في ضوء الملاحظات، يمكن قراءة انقلاب أكتوبر 2021 بوصفه محطة حاسمة في انتقال البرهان من ممارسة سلطة مؤقتة إلى محاولة إعادة تأسيس تلك السلطة خارج القيود التي جاءت بها. فالانقلاب أتاح بالمشارة الانتقالية مع المدنيين، وفتح للرجل الباب للاستمرار في موقع القرار دون الالتزام بالمسار السابق الذي تحدّد لتداول السلطة. ومنذ تلك اللحظة تغيرت طبيعة الصراع في السودان، فلم يعد الصراع متعلقًا فقط بمن يحكم السودان، بل بمن يملك تحديد شروط الانتقال وحدود المشاركة السياسية فيه.

غير أن أخطر ما في تجربة البرهان ليس الطموح الشخصي وحده، بل تقاطع هذا الطموح بمصالح القوى السياسية والاجتماعية التي فقدت امتيازاتها ونفوذها بسقوط نظام البشير. فالبرهان، الذي يفتقر إلى قاعدة حزبية وجماهيرية مستقلة، وجد في «شبكات النظام السابق» مصدرًا للإسناد السياسي والتنظيمي والعسكري، فيما وجدت الشبكات المرتبطة بالحركة الإسلامية ونظام الإنقاذ في بقاء البرهان في السلطة واستمرار هيمنة الجيش والأجهزة الأمنية فرصة لاستعادة نفوذها والحد من عودة القوى التي قادت التغيير الثوري.

هكذا نشأت علاقة المصالح المتبادلة بين البرهان؛ الساعي إلى المحافظة على موقعه، والقوى القديمة التي ترى في استمراره حماية لمصالحها وفرصة لاستعادة ما فقدته. هذه العلاقة تعززت مع الحرب، مع عودة مجموعات مرتبطة بالنظام السابق إلى التعبئة العسكرية والحضور العام. كشفت الحرب أيضًا عن مفارقات أكثر دلالة في طريقة البرهان لاختيار حلفائه وتحديد خصومه.

المفارقة الأولى تجلت في تحالفه مع القوات المشتركة للحركات الدارفورية، وفي مقدمتها «حركة تحرير السودان» بقيادة مني أركو مناوي، و«حركة العدل والمساواة» بقيادة جبريل إبراهيم. هذه الحركات التي خاضت حروبًا طويلة ضد الجيش والدعم السريع، أصبحت اليوم حليفًا للجيش في حربه ضد الدعم السريع. والعلاقة تكشف أن البرهان قادر على تجاوز تاريخ طويل من العداء المسلح عندما تقتضي مصلحته ذلك.

وهذه الدلالة الأخيرة تظهر أكثر وضوحًا عند النظر في تعامله مع مع القادة المنشقين عن قوات الدعم السريع. فقد استقبل كيرل وقواته بعد انشقاقهم في أكتوبر 2024، ورحب بالنور القبة، بعد انشقاقه في أبريل 2026، وأهداه سيارته، وإسوتوب على رزق الله «السافانا» في العام نفسه، وغيرهم، دون التحقيق في المسؤولية المحتملة لهؤلاء القادة عن الجرائم الجسيمة المرتكبة خلال وجودهم في الدعم السريع.

وهنا يبرز السؤال؛ كيف يصبح من حمل السلاح ضد الجيش، وارتبط اسمه بانتهاكات جسيمة، قابلاً للاستيعاب والتحالف، بينما يُصنّف من المعارضين مدنيًا خصوصًا لا مكان لهم في مستقبل السلطة؟ فقد أعلن البرهان، في أكثر من مناسبة، رفضه عودة حمدوك وحلفائه السياسيين إلى الحكم، وبلغ خطابه ذروة جديدة في أكتوبر 2026 عندما أكد في وادي حلفا أن حمدوك وقوى الحرية والتغيير لن يعودوا، مستخدمًا مفردات النخوة والعمالة تجاه خصومه. وهو خطاب يثير تساؤلًا حول حق البرهان في تحديد من يجوز له ممارسة السياسة قبل الاحتكام إلى إرادة المواطنين.

والتناقض البين في موقفه من «حملة السلاح» و«المدنيين»، لا يمكن فهمه بعيدًا عن ما يعانيه الرجل من «قلق فقدان المكانة»، وطبيعة التهديد الذي يمثل كل طرف. فكيكل وقبة ويقال وسافنا وغيرهم، بقبولهم للقتال تحت قيادته يعززون من قوته وموقعه، أما حمدوك وخالد سلك ورشا عوض وغيرهم من المدنيين الذين لا يحملون سلاحًا ويطالبون بإنهاء الحكم العسكري، فهم بطرحهم لتغيير بنية السلطة، يهددون حلمه. وبهذا المعنى، يصبح معيار القرب أو الإقصاء، مرتبطًا ليس فقط بتاريخ الخصومة أو طبيعة الأفعال، وإنما أيضًا بموقف الطرف من استمرار البرهان في الحكم. فمن يقبل موقعًا داخل ترتيبات القوة القائمة يمكن استيعابه، بينما يصبح من يطالب بتغيير تلك الترتيبات مصدرًا لتهديد سياسي أشد عمقًا. وهنا تساعد نظرية بورديو في تفسير وظيفة «السلطة الرمزية»؛ أي القدرة على فرض التصنيفات التي تحد من هو الوطني ومن هو العميل، ومن يستحق المشاركة ومن ينبغي استبعاده. كما تنتج نظرية «الهوية الاجتماعية» عند هنري تاجفيل وجون تيرنر فهم الكيفية التي يتحول بها الولاء للقاءد إلى معيار للانتماء الوطني، بحيث تبدو مساءلته اعتداءً على الجماعة أو المؤسسة التي يتماهى معها أنصاره.

## البرهان وقلق فقدان المكانة

كيف أصبحت المكانة التي اكتسبها في لحظة استثنائية عاملاً مؤثراً في قراراته؟

### الصعود المفاجئ

- ضابط غير معروف شعبياً
- دفعات الثورة والرتب العسكرية إلى الواجهة
- نال السلطة قبل أن بنال الشرعية الشعبية

### منصب يصنع الاعتراف

- السلطة منحت المكانة والظهور
- المنصب تحول إلى رأس مال رمزي
- الخوف من فقدان صار عاملاً سياسياً

### كيف تُرجم ذلك سياسياً؟

- الانقلاب على المسار المدني
- قيادة الحرب بوصفها أداة لإعادة التوضع
- الترويج لرواية حكم إبلاد بالرئاسة
- إقصاء واحتقار المنافسين المدنيين

### خطاب الإقصاء

- تخوين الخصوم
- اتهامهم بالعمالة وعدم الوطنية
- تحويل الخلاف السياسي إلى اختبار ولاء

### تحالف المصالح

### التيار الإسلامي وفلول النظام

- يريدون إعادة الأثر والعودة عبر الحرب
- يوفرون له دعماً سياسياً وإعلامياً وشبكات تعبئة قديمة

### البرهان

- يريد الحفاظ على الموقع والمكانة
- يمنحهم غطاءً للاستمرار يتقاطعون معهم في العداء للقوى المدنية والثورة

### مفاتيح التفسير السوسولوجي

**موارد**  
البُعد الرمزي للمال والعنف الرمزي

**هوية**  
التوازن بين القوة والشرعية

**هوية**  
الصراع من أجل الاعتراف

**الخلاصة:** المشكلة ليست في طموح رجل فقط، بل في تحول المكانة التي منحتها إياها لحظة استثنائية إلى مصلحة سياسية تتقاطع مع مشروع إقصاء الثورة والقوى المدنية.

يمثل عقاباً نفسياً قاسماً. ومع تزايد العقوبات والعزلة الدولية المفروضة عليه، ترجم قلقه إلى خطاب سياسي هجومي حاد يتهم فيه الخصوم بالعمالة والخيانة، وكالية دفاعية لإعادة فرض هيبيته ومكانته محلياً. - معضلة الجدارة والسقوط (Meritocracy): يرتبط الفشل في الحفاظ على الموقع بشعور مدمر بالخزي الشخصي. هذا المنظور يفسر لماذا يرى البرهان أي تسوية سياسية قد تزيحه من قمة المشهد العسكري والسياسي بمثابة «انتحار معنوي»، مما يجعل استمرار الحرب بالنسبة له معركة صفرية للحفاظ على اعتراف العالم به كراس للدولة.

- الندية الوهمية: يرى دو بوتون أن القلق يرتفع عندما يشعر بتهديد لمكانته من قبل أئذادنا. في خطابه الأخير بوادي حلفا في أكتوبر 2026، ركز البرهان بشكل حاد على رفض عودة القوى المدنية كـ«فحت» أو رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك قائلاً: «لا حمدوك بجي ولا فحت بجني». هذا الإقصاء اللفظي يعكس رغبة مدفوعة بالقلق لإنهاء أي مقارنة سياسية تسحب البساط من شرعيته العسكرية المنقرضة.

- السيادة والمكابرة كدرع ضد «الخوف من التجاهل»: يرى دو بوتون أن الفرد المستعز بقلق المكانة يبحث عن اعتراف باي ثمن. البرهان، في مواجهة العزلة والضغط الدولية المكثفة، يعيد في خطابه إلى المبالغة في تأكيد الاستقلالية مثل ترديده لمقولة «نرفض أي إملاءات خارجية»، ويرسل رسائل موازية مثل خطابه إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لبناء خط اعتراف دولي مواز يهدئ من روع العزلة.

- شيطنة الخصوم: الخوف من الفشل يُترجم عند دو بوتون إلى بحث عن مبررات أخلاقية عليا. عندما يصف البرهان خصومه بأنهم «خونة وعملاء ومرتبقة يحملون السلاح من الخارج»، فإنه يحول الصراع من منافسة سياسية على السلطة إلى «معركة وجودية»، وبالتالي يصبح التنازل أو التحيي انتحاراً وطنياً وأخلاقياً لا مجرد خسارة.

هذه التحالفات التي أنشأها البرهان، تكشف أن المسألة أوسع من الطموح الشخصي لرجل وصل إلى الحكم في ظروف استثنائية، فالحرب أعادت تشكيل شبكة المصالح المحيطة به، وجمعت حوله أطرافاً متباينة، بعضها كان عدواً للجيش، وبعضها ينتمي إلى القوى التي أطاحت بها الثورة، وبعضها انشق عن الطرف الذي يخوض الجيش الحرب ضده. ولكل طرف مصالحه وحساباته ومخاوفه الخاصة. وهكذا تحول طموح عبد الفتاح البرهان الشخصي للحفاظ على «المكانة» غير المستحقة، المعززة بحلم والده، إلى تحالف لإجهاض الثورة وإعادة فلول النظام البائد، وإلغاء حق الشعب في المشاركة، وفي اختيار من يحكمه، وواجب الدولة في إفساء السلام وتحقيق العدالة ومساءلة ومحاسبة من أجرموا في حق الوطن، بدءاً بمخططي ومنفذي مذبحة القيادة، ومروراً بضحايا المواكب المعارضة لأنقلاب أكتوبر 2023، وختاماً بتحديد المسؤولين عن إشعال الحرب المدمرة، ومن ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال الحرب المستمرة من 15 أبريل 2023.

في كتابه الشهير «قلق السعي إلى المكانة» (Status Anxiety)، يرى الفيلسوف المعاصر آلان دو بوتون (Alain de Botton) أن البحث عن المكانة لا ينبع من الطمع المادي، بل هو سعي حيثُ خلف «الحب والتقدير» وخوف وجودي من التجاهل أو السقوط. وعند إسقاط أسباب لظاهرة كما فككها دو بوتون على حالة عبد الفتاح البرهان، نجد ترابطاً وثيقاً يتجلى في ستة محاور رئيسية:

- الاعتمادية الهشّة (Dependence): ذكر دو بوتون أن القلق يشتد عندما ترتبط مكانة المرء بعوامل متقلبة لا يمكنه السيطرة عليها. في حالة البرهان، نجد أن نفوذه مرهون بتقلبات الحرب، والضغط الدولية، وتآكل الحاضنة السياسية، مما يضاعف قلقه النفسي ويدفعه للتشبث بالسلطة كدرع حماية أخير ضد التهميش. - الخوف من غياب التقدير (Lovelessness): جادل دو بوتون بأن غياب النظرة التقديرية من الآخرين

**يمكن قراءة انقلاب أكتوبر 2021 بوصفه محطة حاسمة في انتقال البرهان من ممارسة سلطة مؤقتة إلى محاولة إعادة تأسيس تلك السلطة خارج الشروط التي جاءت بها**

### الخلاصة

البرهان يتحرك في مسار نفسي وسياسي يقترب من نموذج «المعركة الصفرية»؛ فهو على عكس سوار الذهب الذي وجد مكانته في التخلي الطوعي والمنظم عن قمة السلطة، يرى في التنازل تحريداً كاملاً لوجوده، مما يجعله يسير بقلق «المكانة» إلى أقصى درجات التصعيد العسكري لحماية موقعه فوق انقاض الشرعية السياسية التقليدية. ويظل الراحل سوار الذهب الدليل الحي على أن «قلق المكانة» ليس قدرًا حتميًا على القادة العسكريين، بل هو خيار نفسي وسياسي يرتبط بمدى استعداد القائد لتغليب الرمية الأخلاقية والتاريخية على حساب المكاسب السلطوية المؤقتة.

## وداعاً أكتوبر الوردي... كونوا بخير

د (ديسمبر)  
كلمة

العبيثة التي اندلعت في 15 أبريل حرمت النساء من خدمات المركز، الذي يُعد من أميز مراكز علاج سرطان الثدي في السودان والمنطقة، وظل يقدم خدماته العلاجية للمصابات من داخل السودان وخارجه.

نتقدم في صحيفة (ديسمبر) بالشكر الجزيل إلى مركز الخرطوم للعناية بالثدي. وعلى الرغم من أنه لم يعد يستقبل زواره ويقدم لهم العلاج، فإن رسالته مستمرة في التوعية، وأثره باقٍ ينشر الأمل في حياة السودانيات والسودانيين. ولذلك، يزداد يقيننا بوجوب وقف هذه الحرب التي ضاعفت المعاناة ووضعت أهل السودان أمام مخاطر يصعب عليهم مواجهتها منفردين.

ها هو أكتوبر الوردي ينقضي، وكلنا أمل في أن يعود أكتوبر المقبل وقد تلاشى صوت الحرب، وأن يعود مركز الخرطوم للعناية بالثدي ليوصل مهامه ونشاطه ورسالته في التوعية بمخاطر سرطان الثدي وعلاجه، وأن تكون النساء بخير وصحة وسعادة.  
وداعاً أكتوبر.. كونوا بخير.

في (ديسمبر) هذا العام، أولينا عناية خاصة بشهر أكتوبر الوردي، منذ العدد الأول في هذا الشهر، الذي صادف الخميس 1 أكتوبر، عبر تغطية استمرت على مدار الشهر، لم تغب عنها التوعية بالفحص المبكر، وتذكير الجميع بمواجهة المرض ومكافحته بالطرق العلمية السليمة، وبضرورة مؤازرة المريصات والاحتفاء بالناجيات. وانطلقنا في ذلك من الشكاوى التي تصلنا في (ديسمبر)، والمعاناة التي خلفتها الحرب على النساء المصابات بسرطان الثدي، والتي نتابعها بقلوب حزينة وعيون دامعة. ولم تقتصر تغطيتنا خلال هذا الشهر على المحتوى المكتوب في الصحيفة، بل شملت أيضًا إنتاج فيديو ضمن سلسلة فيديوهات (ديسمبر) حول أكتوبر الوردي.

خلال تغطيتنا لمعاناة النساء في السودان، كان مركز الخرطوم للعناية بالثدي خير معين لنا. حصلنا منه على كثير من المعلومات، ومن خلال صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي، تعرفنا على ناجيات، وأمدنا العاملون في المركز بالكثير من المعلومات. والحقيقة الأكثر إيلامًا أن الحرب

## قصص حقيقية من رحلات سرطان الثدي

## حكايات حياة..

## ما يزال في الحياة متسع للفرح

أمّ ماتت من الفرح حين اجتمع شملها بأبنائها بعد عشرين عامًا من الغياب.

وأبنتها، التي أنفلتت الحروب بالفقد والنزوح، وتواجه اليوم مرضاً في مرحلته الرابعة، يحييها الفرح بأبنائها.

كان الحياة، بعد كل ما أخذته منها، أقرت عينها بأبنائها. لم تكن أعرف إن كان الفرح قادرًا على أن يخفف وطأة كل ما عاشه الإنسان، لكنني رأيت أثره فيها؛ في عينيها، وفي حضور أبنائها حولها، وفي تلك المساحة من الحياة التي ما زالت تجدها بينهم.

فبعض أشكال الحب لا تتغير ما حدث لنا، لكنها تمنحنا شيئاً نعيش من أجله، رغم كل ما حدث.

تذكرتها حين أغلقت أبواب المركز، ونزح أهل الخرطوم إلى خارجها، وفقدت هناك مكاناً كان يوفر لهن خدمات طبية متكاملة تحت سقف واحد.

لم تكن الحرب قد أثرت على نساء السودان وحدهن، بل امتد أثرها إلى نساء من بلدان مختلفة، جمعهن أمان الخرطوم، واحتضنتهن أروقة المركز الذي كان بيتاً ثانياً لهن.

لم تكن خسارة المركز مجرد فقدان مكان لتلقي العلاج، بل فقدان مساحة من الأمان والرعاية والانتماء، وبيت أعادت نساء كثيرات أن يحوين، وأن يجدن فيه من يرعى احتياجاتهن الصحية والإنسانية. ويومًا ما، ستعود البيوت كما كانت، وتُفتح الأبواب من جديد، وتعود الحياة إلى الأماكن التي اضطرتها الحرب إلى الصمت. ويعود الفرح، فرحًا يحيينا ويشفيها.



قابلتها أثناء تلقي جرعة العلاج الكيماوي.

أخبرتني أنها في المرحلة الرابعة، وأنها تتلقى علاجًا تلطيفيًا. كانت في الخمسين من عمرها، لكن التجارب التي مرّت بها جعلتها تبدو أكبر بكثير.

سألته من أين هي، فقالت إنها من إحدى البلدان المجاورة، من منطقة حدودية.

تزوجت في سن مبكرة، ونزحت بسبب الحروب المواصله في منطقتها. وبصلاية لافتة، حكّت لي كيف فقدت أباهما وإخوتها جراء الحرب.

وبعد عشرين عامًا من النزوح، عادت إلى وطنها برفقة أخواتها، لتزور أمها المريضة وترى أحفادها الذين لم تكن تعرف عنهم شيئًا.

ثم قالت لي: «لكن في نفس اليوم، أمي ماتت من الفرح».

هكذا قالتها، ببساطة بقيت عالقة في ذهني: «ماتت من الفرح».

نستخدم هذه العبارة كثيرًا في حياتنا اليومية، مجازًا للتعبير عن شدة الفرح. وربما لذلك تعجبت في البداية حين سمعتها منها؛ فقد كانت تقصدها حقيقة، لا مجازًا.

ثم حكّت لي عن فقدان زوجها في رحلة العودة إلى الخرطوم، وعن استقرارها مع أبنائها، وعن سنوات اجتهدت فيها لتوفر لهم حياة كريمة وتعليمًا جيدًا.

واليوم، يرافقها أبنؤها وبناتها في رحلة العلاج.

أراهم حولها، وأرى محبتهم في عيونهم. وأرى فرحتها بهم؛ فرحًا حقيقياً، واضحًا، يكاد يلمس.

وأأمل المغارقة..

## قصص حقيقية من رحلات سرطان الثدي

## حكايات حياة..

## لو تعرف الشقوق

هو المرض وحده. قد يكون ثمن الجرعة، أو تكلفة العملية، أو الخوف من ألا يستطيع المريض إكمال علاجه. وهنا تتحول المحبة من شعور إلى فعل، ليس فقط من خلال تقديم الرعاية الصحية، ولكن أيضًا:

من تبرع، إلى علاج. ومن لوحة، إلى جرعة. ومن أمسية جميلة، إلى فرصة لمريض كي يكمل طريقه.

كان كود الحفل أن نرتدي اللون الأبيض. ارتدينا الأبيض جميعًا، كما لو أننا كنا نستنقِ السلام.

كان هذا آخر حفل خيري يُقام للمركز... ثم جاءت الحرب. وتوقف المركز عن العمل.

وتوقفت حكايات كثيرة كانت تُكتب كل يوم بين جدرانها.

لكن المحبة لم تتوقف. فما تزال هناك قلوب تحمل المكان، ووجوه تتذكره، وحكايات تنتظر أن تُستكمل.

وقفنا هنا. وسنترك الباب مفتوحًا.

فربما، يومًا ما...

نعود لنكمل الحكايات.

بالمحبة.

وبالشوق الذي عرفناه.

ويعرف أيضًا أن هناك الكثير من النساء والرجال الذين يفتقون خلف الكواليس لتسيير هذا الصرح العظيم بجودة عالية، ويبدلون الكثير من الوقت والجهد والمحبة حتى يستمر المركز في أداء رسالته.

مارس 2023. تكرم رئيس مجلس إدارة المركز، السيد أمين النفدي، بإقامة حفل خيري يعود ريعه لدعم وعلاج مرضى سرطان الثدي المتعثرين.

وحينما شدا الفنان العظيم شرحبيل أحمد، صاحب الإرث والباع الطويل، وأحد أعمدة الغناء في السودان، بـ«لو تعرف الشوق»، صارت الليلة كلها مختلفة، كما الأحلام.

تذكر كل منا شوقه لما يحب. اجتمع فيها الفن الأصيل، والعمل الخيري، والمحبة.

كان هناك مزاد، ولوحات وأعمال فنية، وشرّف الحضور عدد كبير من رجال الأعمال، والفنانين، والمنظمات التطوعية، وأعضاء مجلس إدارة المركز. وعدد من الناجيات والناجين.

وكان التنظيم على درجة عالية من الاحترافية، كما هي عادة كل ما يُقام في هذا المكان.

لكن خلف كل ذلك، كان هناك هدف واحد:

أن تصل المحبة إلى من يحتاجها.

فأحيانًا لا يكون أصعب ما في رحلة العلاج

من يعرف مركز الخرطوم للعناية بالثدي يعرف أنه ليس فقط مركزًا متخصصًا لتشخيص وعلاج سرطان الثدي بمواصفات وبروتوكولات قياسية وعالمية، وخدمات حديثة بجودة عالية.

بل يعرف أيضًا جانب الاحتفاء والاحتفال بمرتابيه من المرضى والمراجعين وذويهم.

## قصص حقيقية من رحلات سرطان الثدي

## معًا نتقاسم محبة ومشقة الطريق

«أوك من عصير البرتقال أول أيام بعد الجرعة».

«الفضيم بيرغ الدم والصفائح».

تنخلل الأحاديث وصفات الطبخ، وتبادل المنتجات البلدية، ونصائح في تربية الأطفال ومساحيق التجميل.

وفجأة، ينتبهن إلى توجس إحداهن من خطوتها المقبلة لأخذ خزعة من الثدي.

فيسرحن لها، بالتفصيل، ما سيجري لها، وماذا ستشعر، وماذا تتوقع.

حتى تسكن الطمأنينة قلبها.

يتصلن ببعضهن، يتشاركن المخاوف واليقين.

ويخبرن من تخلّفت عن جرعته بسبب نقص المناعة عما فاتها من أحداث.

يلجن البلع والبسكويت والحلويات، ويتقاسمها مع العاملين بالمركز.

يسألنهم عن ألهن وذويهم، ويخبرنهم أنهن يزددن جمالًا، ويسألن باهتمام إن كانت إحداهن تمر بمشكلة ما.

ثم يُحططن بسيل من الدعوات قبل أن يذهبن.

ومن بعيد، نسمع حديثهن كأنه «بيت عرس».

يُبقين المكان دافئًا، حنونًا وحميميًا، رغم كل ما يحملنه من خوف وتعب.

تسأل إحداهن:

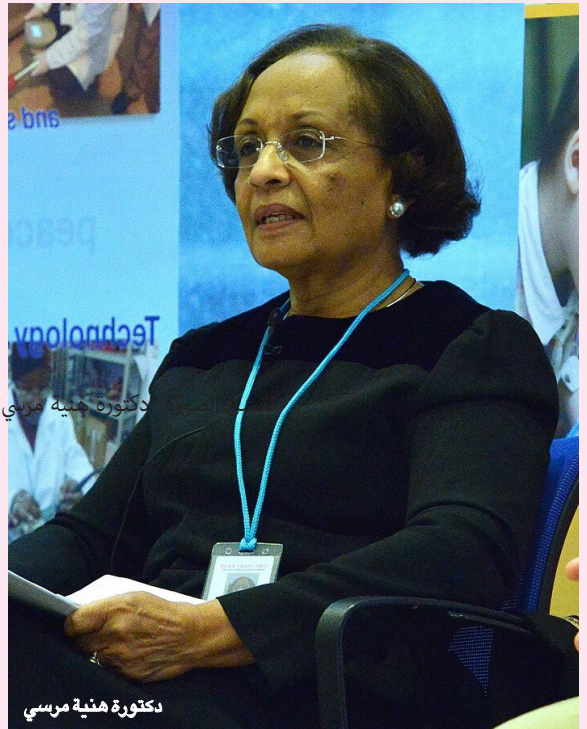
«لما يختلف علاجي عن الأخريات؟»

فتجيبها إحداهن:

«لأن لكل واحدة منا طريقها.. ولكل واحدة خطتها المحددة بعناية».

وهنا، في هذا المكان، لا تتشابه الرحلات، لكنها لا تقطعها وحدنا.

معًا.. نتقاسم محبة ومشقة الطريق.



## ويبقى الأثر...

ربما توقفت الأنشطة الفعلية لمركز الخرطوم للعناية بالثدي، لكن أثره لم يتوقف. فما تزال البذرة التي زرعها دهنية مرسى فضل تنمو، ويفوح عبيرها، وتصل رسالتها التوعوية إلى الناس عبر أسرة المركز؛ من العاملين والعاملات فيه، إلى السيدات اللاتي تلقين العلاج بين جدرانها، ويحملن اليوم رسالته عبر مجموعات الدعم وصفحات التواصل الاجتماعي.

وحين تلقت الإدارة العليا للمركز دعوة من مبادرة بازار السلمة القديمة الخيري الأول - مدرسة جويرية بنت الحارث، للمشاركة في هذه المبادرة التي تعكس هذا حقيقًا لدعم النساء في الخرطوم ونشر التوعية الصحية، كان لا بد أن يكون للمركز حضور، حتى في ظل توقف أنشطته المعتادة.

لذلك، كلفت الإدارة عددًا من أفراد الطاقم الطبي الموجودين في الخرطوم للمشاركة في تغطية الحدث، تأكيدًا على أن رسالة المركز أكبر من ميناء، وأن التوعية الصحية لا تتوقف بتوقف النشاط، وأن الإرث الحقيقي يستمر ما دام هناك من يؤمن بالرسالة ويحملها معه أينما ذهب.

فمركز الخرطوم للعناية بالثدي سيبقى شاهدًا على أن العمل الإنساني الصادق لا ينتهي بتوقف النشاط، بل يستمر بما يتركه في الناس من وعي وأمل.

ويبقى الأثر ما بقيت الرسالة، وما أُجِد من يحملها.

أكتوبر 2026

## حكايات حياة..

## قصص حقيقية من رحلات سرطان الثدي

الخميس، الساعة الثامنة صباحًا بتوقيت الخرطوم.

المكان: قاعة المحاضرات - مركز الخرطوم للعناية بالثدي.

الاجتماع متعدد التخصصات (MDT) حجر أساس وضعه المركز منذ أول حالة دخلت أبوابه.

يبدأ الاستشاريون والأخصائيون يومهم بمناقشة الحالات الأسبوعية.

فكل حالة خصوصيتها، ولكل طبيب مُشخّص أو مُعالج وجهة نظره التي تضيف إلى خطة العلاج. وعندما يكون المريض هو محور الرعاية، لا بد أن تُخّار الخطة الأنسب له، ليس من خلال طبيب واحد، وإنما بعد التشاور ومشاركة الفريق بأكمله.

الخميس، الساعة الثامنة صباحًا.

المكان: صالة الانتظار - مركز الخرطوم للعناية بالثدي.

الخميس هو أكثر الأيام ازدحامًا.

الجميع منشغلون بين التحاليل العملية لمرضى العلاج الكيميائي، وفحوصات المتابعة، وتحاليل ما قبل العملية.

هنا صور الأشعة والموجات الصوتية، وهناك تُؤخذ الخزعة وتُرسَل إلى معمل الأنسجة.

تخرج مريضة من غبر العمليات بعد أن أتمت فترة النقاهة، وتدخل أخرى غبر العلاج الكيميائي لبدء جرعته، بينما تنتظر ثالثة دورها في إعادة الأورام.

صالة الانتظار تجم بالحضور.

يتجادبن أطراف الحديث، يضحكن، يحتفلن ويبتهجن مع من يستكمل اليوم آخر جرعاتها، ويبكين مع أخرى لم يستجب ورمها للعلاج.

تفاصيل كثيرة تدور بينهم...

«شربي تبليدي، زاد لي المناعة».





## مسألة

دكتور مرتضى الغالي

### هذان البرهان في وادي حلفا..!

الكلام الذي قاله البرهان في حلفا أقرب إلى (خَطَرَات مخمور) منه إلى خطاب شخص مسؤول..! وخطابه هذا، وبهذا المعنى، لا يستحق (الأخذ والرد)، ولا المراجعة والمساءلة، إنما هي خطرَفات من شخص في حالة ارتجاجية مهزوزة، يقف أمام (مرأة مشروخة) ويتحدث إلى نفسه عن نفسه..! وإذا لم تكن هذه حالته، فهل يمكن لرجل في وضعه أن يتحدث عن حرية الناس في اختيار حكامهم؟! أو عن الانتخابات؟! أو أن يقول إنه لن يسمح لقوى الحرية والتغيير بأن تتحكم في رقاب السودانيين؟! من الذي يتحكم في رقاب السودانيين الآن، وبغير أن يستأذنهم، وبغير مشورتهم، وبغير شرعية؟! ومن الذي ركب على رؤوس العباد عبر انقلاب دموي قتل فيه الناس، بعد أن أعطى قراره بسحق وسحل جموع السودانيين المطالبين بالحرية والديمقراطية والعدالة في ميدان الاعتصام، ثم جعل طريقه إلى السلطة القهرية مواصلة الحرب وقتل وتشريد الملايين، وخراب البلاد وتهديم المدارس والمشافي على رؤوس التلاميذ والمرضى؟! ومن الذي نشر الجوع الذي يحكي عن أهواله العرب والعجم والإنس والجن، وتدمع عليه ألما عيون الأمن العام للأمم المتحدة، وحتى غلاظ القلوب من كل شرعة وملة؟! نكتة صديدية سخيفة تنضح بالمهانة المنسوجة على وجه البرهان وخياشيمه، وهو يتحدث (عن العمالة والارتزاق)، ويتهم القوى المدنية والسياسية الراقضة للحرب، ويقول إنها (تستقوي بالأجانب)..! ألم نقل إن البرهان يتحدث عن نجوى نفسه أمام مرآة مشروخة، تعكس صورته مكررة بين شروخ الزجاج، بهيئته الزرية (المشلهتة)، وهو يعلم أنه يكذب على الله، ويكذب على نفسه وعلى الناس الذين يتحدث إليهم...؟! إن الذي تبليغ به (الصفاقة) هذا المبلغ ليس عليك إلا أن تضرب صفحاً عن أي كلام منه، أو أي رجاء فيه، ورحم الله الأمهات والجذات الكرام عندما ينهين عن وضع أي رجاء أو عتاب أو ملامة على (خائب الرجا)..! البرهان هذا يجب ألا يؤخذ بجدية في أي قول منه أو فعل، والسودانيون يعرفون ذلك، والبقية (الدور) على المجتمع الإقليمي والدولي..! وإذا ظن ممثلو الدول والهيئات الخارجية، عند اتصالهم وحواراتهم مع البرهان، أنهم يتحدثون إلى شخص لديه (ذرة من مسؤولية أو مصداقية)، فأجرهم على الله..! نحن أمام عصابة اختطفت الوطن ولا تبالى بأرواح بنيه ولا حياة أهله، ومن نكد الدنيا أن يكون على رأس الجيش والدولة شخص بهذه المواصفات.

الله لا كُشِبكم..!

### حقيقة نفسية:

## قوة التفكير الإيجابي

التفكير الإيجابي لا يعني تجاهل المشاكل أو التظاهر بأن كل شيء بخير، بل يعني اختيار رؤية الاحتمالات والحلول بدلاً من الاستسلام للخوف والنتائج السلبية.



**مثال:**  
شخص قدم على وظيفة ولم يتم قبوله.  
**إذا فكر بطريقة سلبية:**  
«أنا فاشل، وما عندي أي كفاءة، وأكيد ما حاقبتل في أي مكان».

**النتيجة:**  
يفقد ثقته بنفسه، ويتوقف عن التقديم، ويشعر بالإحباط أكثر.

**إذا فكر بطريقة إيجابية:**  
«قد أكون بحاجة إلى تطوير مهاراتي أو تحسين سيرتي الذاتية، وهذه فرصة لأتعلم وأحاول مرة أخرى».

بروفيسور/نعمات الزبير

**النتيجة:**  
يستمر في المحاولة، ويطور نفسه، وتزداد فرص نجاحه مستقبلاً.  
الموقف نفسه لم يتغير، لكن طريقة التفكير هي التي غيّرت المشاعر والقرارات والنتائج.

أحياناً لا نستطيع التحكم بما يحدث لنا، لكننا نستطيع اختيار الطريقة التي نفكر بها تجاه ما يحدث.



للقابة الصحفيين السودانيين

بمنح العضوية الكاملة  
للإتحاد الدولي للصحفيين

## تحرير الخلاف.. بين الخطيب والدقير

خلال مشروع ثورة ديسمبر، بوصفه تعبيراً عن التغيير الجذري والتحرر الوطني، مقابل مشروع «الهبوط الناعم»، بوصفه امتداداً لازمة الدولة وإعادة إنتاج التبعية في إطار تحالفات القوى التقليدية والعسكرية والمدنية..» بدت لي هذه الرؤية وكأنها مجمدة منذ عام 2013، عندما طرحت فكرة الهبوط الناعم في ورقة قدمها في معهد السلام الأمريكي المبعوث الأسبق للسودان بريستون ليتمان، وجون تيمان، الخبير بالمعهد.

أعلن الحزب الشيوعي وبعض القوى السياسية حينها رفضهم للفكرة، التي أثبتت على دعوة لتفكيك سلمي للنظام وبناء نظام جديد يستوعب كل القوى السياسية والاجتماعية، ويكون نظام الإنقاذ جزءاً منها.

لكن الناظر الآن إلى الأوضاع في البلاد يجد أن هناك مشاريع كثيرة مطروحة، منها مشروع البرهان والقيادة الحالية للجيش، وبرنامج الدعم السريع وحلفائه، وبرنامج الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني.. فآين تقع هذه المشاريع من رؤية السيد الخطيب؟

لم تجر مياه كثيرة تحت الجسر، كما يقولون، بل انهارت جسور واندمجت المياه في كل مكان. هناك حرب تدور الآن على أجساد السودانيين ومواردهم ومقدرات بلادهم، ولا أظن أن اختصار المشاريع في «التغيير الجذري» و«الهبوط الناعم»، بلخص الوضع بشكل جيد.

أي رؤية مطروحة لا بد أن تخاطب واقع الحرب، وتقول كيف يمكن إيقافها، وكيف سيتم التعامل مع أطراف الحرب، وما خريطة الطريق لأي تصور سلمي ينهي هذا الوضع.

هناك أسئلة كثيرة يجب أن توضع على أجندة الحوار، ومسؤولية القوى المدنية أن تقدم إجاباتها عنها وتتخربط في حوار جاد، مع اختلاف الرؤى، بالتأكيد، لأن هذا الخلاف لن يعفيها من مسؤوليتها.



## أفق بعيد

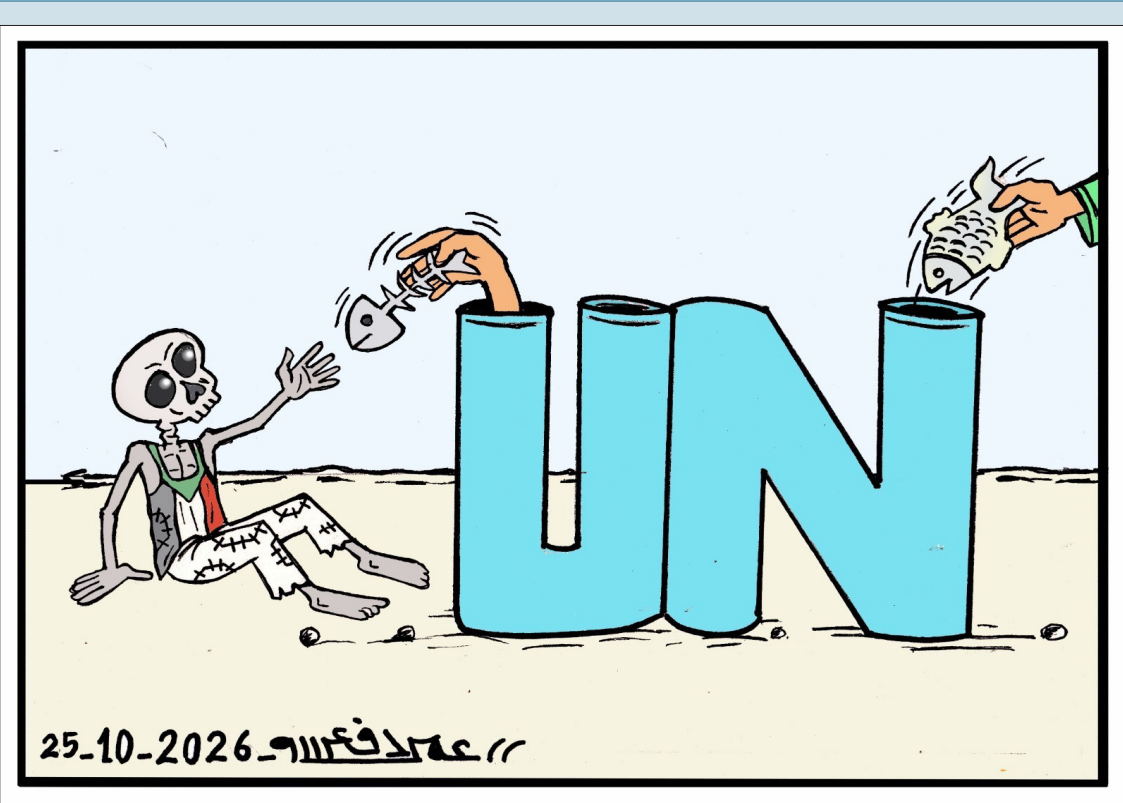
فيصل محمد صالح

أظنني، مثل كثيرين، تفاعلت بالحوار غير المباشر بين السكرتير السياسي للحزب الشيوعي، مختار الخطيب، ورئيس حزب المؤتمر السوداني، عمر الدقير، بعد صمت طويل، وربما مقاطعة وعزوف عن الحوار. كتب الخطيب مقالاً تضمن موقف الحزب الشيوعي من الأوضاع الحالية، فوجدتها الدقير فرصة لمناقشة مواقف الحزب الشيوعي من هذه القضايا، على ضوء رؤى حزب المؤتمر وتحالف صمود، الذي هو أحد قياداته.

ربما لن يستجيب الخطيب بشكل مباشر للرد على الدقير، لكن، على كل حال، فقد أثار المقال والرد عليه حراكاً وحوارات في وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا مدخل جيد لحوارات من مواقع متعددة. ويمكنني أن أشير بالتحديد إلى مقال الدكتور ناهد محمد الحسن، الذي قرأته على صفحتها بفيسبوك، والذي غني بشكل كبير بما يمكن أن نسميه «تحرير الخلاف» في مواقف الطرفين. وقد فعلت ذلك ببراعة وجودة غريبتين عليها، فحللت نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف، وقدمت مقترحات لاستمرار الحوار.

واحدة من النقاط التي استوقفتني كثيراً هي مدخل مقال الخطيب، الذي لخص فيه الصراع وتضاد الرؤى بين:

«رؤية تفسر الحرب وتداعياتها والتدخلات الخارجية المقترنة بها من



## مدرّب التسويق: حكاية لستك ومليون متابع

يزال كثيرون يسعون إلى الاستفادة منها بتسويق أنفسهم كمناصرين لها. فكيف يغيب ذلك عن مدرّب تسويق يخاطب شباباً سودانيين يسعون إلى تطوير مهاراتهم والتقدم مهنيًا، وهم جزء من الجيل الذي صنع الثورة وعاش تفاصيلها؟ علاقتهم بهذا الجمهور لا تنفصل عن طريقة تعامله مع القضايا التي تمس ذاكرته وتجربته، فتجربة ديسمبر ليست تفصيلاً عابراً في ذاكرة كثير من الشباب الذين يخاطبهم، بل جزء من ذاكرتهم المشتركة. ومخاطبة هذه الذاكرة من العوامل التي تجذب انتباه الجمهور في التسويق، وتساعد على بناء صلة معه.

هاجمه كثيرون احتجاجاً على استخفافه بالثورة ومواقفها، التي لا تزال تمثل جامعاً مشتركاً لجمهور واسع رغم انقسامه بعد الحرب. وهذا الجمهور يضم أيضاً شباباً يسعون إلى التقدم المهني، وهم من الفئات التي يخاطبها بمحتوياته التدريبية. لكن رده على الهجوم كان أن عدد متابعيه ارتفع إلى المليون، وأن إيراداته من فيسبوك زادت.

المناصب الرقمية تقيس ما يمكنها رصده: المشاهدات والتفاعل والوصول، وقد تحقق بعض المحتويات إيرادات أعلى بسبب قدرتها على إثارة النقاش. لكنها لا تقيس بالضرورة مقدار الثقة التي يمنحها الجمهور لصاحب المحتوى، ولا مدى استعداده للاستمرار معه على المدى الطويل. المليون متابع رقم، والإيرادات رقم آخر، أما السمعة المهنية فتتكون من علاقة أكثر تعقيداً، لا تختصرها لوحة إحصاءات.

فالبراند الشخصي، أو العلامة الشخصية، هو الصورة التي تتكوّن في أذهان الناس عن الشخص، وما يرتبط باسمه من سمعة وثقة. لا يتعلق الأمر بعدد من يتابعونه فحسب، بل بما يعرفه الناس عنه، وما يتوقعونه منه، ولماذا يختارونه دون غيره. ويتشكل البراند الشخصي من معرفة الشخص في مجاله، وما يقدمه لجمهوره، وطريقة تعامله معه، وألهم، مدى اتساق ما يقوله مع ما يفعله. وفي مجال التدريب، لا يكفي أن تجذب الناس إلى محتواه فاطلبون أن يتقوا بما تقدمه، وأن يجدوا فيك ما يدفعهم إلى التعلم منك والعودة إليك. هنا تصبح الثقة والولاء جزءاً من النجاح المهني، لا مجرد أرقام تضاف إلى عدد المتابعين.

وهذا هو التناقض الذي تضعنا أمامه الحكاية: أن يستخدم مدرّب التسويق نجاح المحتوى في جذب الانتباه دليلاً على نجاحه، بينما يثير محتواه نفسه أسئلة عن أحد المبادئ المهمة في التسويق، وهو بناء الثقة والولاء لدى الشريحة المستهدفة. فقد يربح من الجدل في المدى القصير، لكن ليس كل ربح تحققه المنصة يتحول تلقائياً إلى رصيد في علامته الشخصية.

المفارقة أن مدرّب التسويق، وهو يتباهى بأن ما أثار الانتقاد زاد متابعيه وإيراداته، يتغافل عن مبادئ تسويقية بديهية يعرفها ويدرب الآخرين عليها. فزيادة المتابعين لا تعني بالضرورة نجاحاً في بناء العلامة الشخصية، كما أن جذب الانتباه لا يساوي كسب ثقة الجمهور. وهكذا، في محاولته إثبات نجاحه بالأرقام وإنكار سقطته، يكشف عن تناقض بين ما يعلمه وما تكشفه حكايته عن ممارسته.

من الحيل التي قد تجذب الانتباه في حديث مقدم أو كتابة كاتب، جرّ الكلام إلى شأنٍ نسائي، أو استعراض طريقة تعامله مع وجوده وسط نساء شابات، خصوصاً حين يصنع من الموقف مفارقة مضحكة، أو يستحضر شبابهن وجمالهن، أو يستخف بتفكيرهن، أو يُظهرهن في صورة الضعيفات المحتاجات إلى قيادته.

هذا ما ذهب إليه مدرّب التسويق المعروف في حكايته عن موكب شارك فيه. وللعجب، كان الموكب من الشابات فقط، ولم يكن فيه بحسب روايته، شاب أو رجل غيره، وكان ذلك في أحد أخطر أيام الثورة، السادس من أبريل، وفي نمرة 2، منجهاً إلى القيادة العامة، أي في طريق لا بد أن يمر بالمكان المحيط بمبنى الأمن.

في روايته، يجد نفسه سيشعل اللسنتك، لا ممجداً نفسه كثائر، ولا اللسانك، ولا حتى صاحبات الموكب، بل مستهزئاً. أشعل اللسنتك بلا وقود، من مصباح علاء الدين؟ سار الموكب كما سرب الحمام في سماء صافية بلا عوائق. وصل إلى ميدان القيادة، وإذا به ممسك برسن الثأرات، كما صور نفسه، في لحظة مجد ذكوري: ثأرات السادس من أبريل ساهلات القيادة، يسرن خانعات لمن انجذب إلى شبابهن وجمالهن بعد أن أثبت استحقاقه للقيادة بحرق لستك. يا لمجد اللسانك حين تمنح مجدها لغير ثائر، بل لمن يريد أن يحقق معادلة تسويقية: جمهور من الشابات، وشمس نهار حارقة، ليس هناك أنسب من هذا الملوّق مستحضرات تجميل. يا لحظ منجته: واقي الشمس! هنا سيجد عمالقه المتوقّعين، كما تقول كتب التسويق.

لكن المفارقة ليست في واقعة إشعال اللسنتك، ولا في أن يروي شخص تجربته في الثورة، بل في الصورة التي اختار أن يرسمها من خلال حكايته: نساء شابات تسهل قيادتهن، ورجل يتقدم المشهد ليصبح بطل الرواية. كيف اختزل خياله حكاية الموكب في أن الثأرات مجرد جمهور محتمل لمنج تجميلي؟ كن مشاركات في لحظة سياسية محفوفة بالخطر، في يوم له مكانته في ذاكرة الثورة. لكن طريقة حكيه تنقل المشهد من تجربة جماعية إلى بطولة فردية، وتختزل حضور الثأرات في شبابهن وجمالهن، وتحول الموقف إلى مفارقة قابلة للاستثمار التسويقي. وحين تستدعي الشابات بوصفهن جميلات أو ساذجات تسهل قيادتهن، فإن الحكاية لا تنتقص من تجربتهن فحسب، بل تكشف أيضاً عن الطريقة التي اختار أن يقدم بها نفسه أمام الجمهور.

قد يختلف الناس في تقييم الثورة ومواقفها، وقد تتباين قراءاتهم لما جرى في السادس من أبريل، لكن ذلك لا يلغي أن شعارات الثورة ومطالبها لا تزال حاضرة حتى في خطاب أطراف تختلف معها أو تختلف فيما بينها، بما يكشف عن استمرار حضورها في الذاكرة العامة، وعن القيمة الرمزية التي لا



أمانى أبو سليم